

المسئولية المجتمعية فى العالم العربي والعالمي

دراسة تحليلية

مقارنة بين الفكرين الإسلامي والوضعي
مع عرض تجارب عالمية لبعض الدول والشركات



دكتور

أحمد محيي خلف صقر

المدرس بقسم علم الإجتماع

كلية الآداب - جامعة المنيا



دار التعليم الجامعى

٢٥ ش شادى عبد السلام - برج الصديق - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع

تليفاكس: ٠٣/٥٥٦٣٩٦١ موبايل: ٠١٠٠١٨٦٧٧٩٦ / ٠٠٢ - ٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ / ٠٠٢

http://www.dartalemg.com - info@dartalemg.com

dartalemg@hotmail.com - dartalemg@gmail.com

dartalemg@yahoo.com - https://www.facebook.com/dartalemg/

http://www.youtube.com/channel/UCevbnqV2CnltVO2TtSNsqkg



المسئولية المجتمعية فى العالم العربى والعالمي
دراســة تحليلية
مقارنة بين الفكرين الاسلامى والوضعي
مع عرض تجارب عالمية لبعض الدول والشركات

إعداد
أحمد محيي خلف صقر
المدرس بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة المنيا

2019



دار التعليم الجامعى
٢٥ ش شادى عبد السلام - برج الصديق - ميامى - الإسكندرية - ج.م.ع
تليفاكس :٥٥٦٣٩٦١ / ٠٣ موبايل : ٠١٠٠١٨٣١٧٩٦ / ٠٠٢ - ٠١١١٩٩٩٥٠٠٩ / ٠٠٢
http://www.dartalemg.com - info @ dartalemg.com
dartalemg@ hotmail.com - dartalemg@ gmail.com
dartalemg@ yahoo.com - https://www.facebook.com/dartalemg/
http : / / www . youtube . com / channel / UCevbnqV2CnItVO2TtSNsqkg

((عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ:كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ)).

حديث شريف متفق عليه

مقدمة

الحمد لله الذي أباح لنا من المكاسب أطيبها وأزكاها، وأقومها بمصالح العباد وأولاها، وحرم علينا كل كسب مبني على ظلم النفوس وهواها، أمر عباده بالجد والاجتهاد، والسعي لما فيه مصلحة العباد، والحرص على رقي وازدهار البلاد.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، خلق الخليقة وبراها، وبيّن لها طُرق رشدها وهُداها، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، وسلِّم تسليمًا كثيرًا.

نحمده . سبحانه . أن علمنا بعد جهل، وهدانا بعد ضلال، وفقّهنا بعد غفلة، وجعلنا ممن شرح صدره للإسلام، فهو على نور من ربه.

أما بعد، فقد خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان في أحسن صورة، خلقه للعبادة، وكلَّفه عز وجل بأن يكون خليفته في هذه الأرض؛ و"الاستخلاف" هو " تمكين الله سبحانه وتعالي للبشر عامة، ولبعضهم خاصة في إحلالهم محل من قبلهم، في ملكية الأرض، والمال"، و"الاستخلاف" بهذا المعني يحدد مكانة المسلم، ودوره علي هذه الأرض، ويتحدد معه أيضًا مناط "التكليف"؛ ومن ثم يدل هذا "التكليف" علي أن كل فرد "مسئول" في حياته عما يقوم به من قولٍ أو فعلٍ[1]، وذلك مصداقًا لقوله تعالي: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ [2]، ومصداقًا لقوله تعالي أيضًا في محكم آياته: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [3].

فالفرد المسلم مسئول عن نفسه، وعن عمله، مسئول عن ذاته، وعن نشاطه،

---

[1] نعيمة يحياوي وفضيلة عاقلي: "التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي"، ورقة علمية مقدمة إلي المؤتمر العلمي الدولي حول: "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20 : 21 نوفمبر 2012، ص120.، متاح في:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/11/%.pdf. Accessed on : 20-1-2016.

[2] سورة الصافات: آية (24).

[3] سورة الإسراء: آية (36).

والجماعة المسلمة التي فيها يكون "الفرد المسلم" اللبنة الأساسية مسئولة أيضًا عن نفسها وسلوكها، وعن أعمالها، وقراراتها؛ فمسئوليتها عن نفسها هي مسئوليتها عن أعضائها، في جملتهم، وعن كل عضو فيها؛ من خلال إرساء قواعد ومبادئ التكافل، والتآخي، والتراحم، ومسئوليتها عن سلوكها وأعمالها وقراراتها تتولاها طائفة منها علي علمٍ، ووعي، وخبرة بالتقويم في المجالات المختلفة لخير المجتمع الإسلامي، جميعاً[1]، فيقول تعالي:

﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَي الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [2].

والفرد والجماعة مسئولون عن المجتمع الذي يحيط بهم، الأمر الذي يدلنا علي أن من أهم التعاليم التي جاء بها ديننا الحنيف هي وعي وإدراك الفرد بفعله، وقوله، وأن يلزم بواجباته تجاه نفسه، وتجاه مجتمعه الذي يعيش فيه، مصداقاً لقوله تعالي: ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَيٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ [3].

وملزمٌ أيضًا بتقديم مصلحة المجتمع علي مصلحته الشخصية، فيقول تعالي: ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَيٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [4].

ولذلك فإن المبادرة بقضاء حوائج الناس تؤكد هذا الوعي الذي ينبع من مبادئ الأُخُوة، والتراحم، والتوادّ، ويشتمل مفهوم قضاء حوائج الناس علي أن تُعين من يستعينك، وأن تَدُل من ضل الطريق، وأن تتقن العمل في الخدمة العامة، وأن تميط الأذى عن الطريق، وأن تلبي متطلبات عملك كطالب، أو

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: "المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية"، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص20.

[2] سورة آل عمران: آية (104).

[3] سورة القيامة: آية (14).

[4] سورة الحشر: آية (9).

كطبيب، أو كمهندس.... [1].

وهذا الوعي لا يرتبط فقط "بالفرد" ولكن أيضًا يرتبط أيضًا بالجماعة، سواء أكانت منظمة، أو شركة خاصة، أو مؤسسة حكومية، أو جمعية أهلية، فالأمر منوط بالفرد والجماعة، والهدف والمقصود من كل ذلك هو القيام بما ينفع الناس ويصلح أمورهم، وهو ما اصطلح علي تسميته بـ "المسئولية المجتمعية"، تلك "المسئولية" التي لا تقف عند حدود مجال بعينه، كالاقتصادي، أو الاجتماعي، أو القانوني والجنائي، ..... الخ، ولا تكون أيضًا حكرًا علي فرد بعينه، أو مؤسسة بعينها، وإنما هي مسئولية مجتمعية عامة ترتبط بشتى المجالات، ويلزم بها الفرد والجماعة، كل ذلك في سبيل القيام بكل ما ينفع الناس ويصلح أمورهم وأمور مجتمعهم.

وتلك المسئولية المجتمعية لم نكن حديث عهد بها، ولم تكن جديدة على أسماعنا، فقد أسس لها حبيبنا ﷺ وأخبرنا عنها منذ ألف وأربعمائة وسبعة وثلاثون عامًا، ففي حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ « كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ فِي أَهْلِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا رَاعِيَةٌ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا وَالْخَادِمُ فِي مَالِ سَيِّدِهِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» متفق عليه (رواه البخاري).

الأمر على هذا النحو يجعل من المسئولية المجتمعية ركن إسلامي أصيل، وأدائها واجب على المسلم لصحة العقيدة؛ فالإسلام دعا إلى المسئولية المجتمعية، ودعا إلى تحملها، وربى عليها أتباعه، وخاطب في ذلك الأفراد والمجتمع، والأمة، وجعل القيام بهذه المسؤولية سببًا للحياة السعيدة الطيبة والنجاة في الآخرة؛ فتزكية النفس، والمحافظة عليها مسئولية مجتمعية، والقيام بالحقوق الأسرية مسئولية مجتمعية، وإتقان الأعمال، والقيام بالواجبات الوظيفية مسئولية مجتمعية، وتقلد المناصب، والمراكز الهامة مسئولية مجتمعية، والأمر بالمعروف، والنهي عن

---

[1] محمد علي: "استشعار المسئولية الاجتماعية في الإسلام وأهميته للمجتمع المعاصر"، جامعة باموكالي، تركيا، 2015، ص27، متاح في:

http://dergipark.ulakbim.gov.tr/pauifd/article/viewFile/5000066424/5000101915. Accessed on : 18-1-2016.

المنكر، والمساهمة الجادة في تقوية روابط المجتمع، ونشر الخير، والتعاون على البر مسئولية مجتمعية، وهكذا، فالمسؤولية في حياتنا تظهر في جميع سلوكياتنا وتصرفاتنا، رجالاً ونساء، شبابًا وشيوخًا، حكامًا ومحكومين.

من أجل ذلك جاءت هذه الدراسة لتوضح وتأكد هذا المعنى، مفهومًا، ونشأة، أسسًا وأركانًا، ليس فقط من المنظور الإسلامي الخالص، ولكن بجانب ذلك أيضًا توضيح هذا المعنى في الفكر الوضعي، والتعرف على معالم هذا المفهوم، ونشأته من خلال مختلف العلوم الإنسانية، صحيح أن الإسلام كان سباقًا في التعرض لموضوع المسئولية المجتمعية، ولكن هذا لا يمنع أن نعرف كيف يُنظر إلى المسئولية المجتمعية من وجهة نظر الآخر، فالحياة دين ودنيا، وإذا أردنا أن نستفيد من تطبيق هذا المفهوم في حياتنا فيجب أن ننظر إليه من جميع الزوايا.

لذلك نويت أن تكون هذه الدراسة موجزة ميسرة عن "المسئولية المجتمعية من المنظور الإسلامي، والفكر الوضعي" معًا، مستفيدًا من المنهج المقارن بين المنظورين – بقدر المستطاع – فإذا علمت معنى المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي، أحاول أن أتعرف عليه في الفكر الوضعي، فيتحقق لي التكامل لتعريف المسئولية المجتمعية من وجهة النظر الإسلامية، وكذلك وجهة النظر الوضعية، وهكذا.

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة أهميتها من وجهة نظري من خلال ما يأتي:

1- كون المسئولية المجتمعية كتنظيم اجتماعي حثّ عليها الإسلام يؤسس لبناء مجتمع مستقر ومتماسك تكتمل فيه جميع العناصر الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها، فهي لا تتوقف عند حد المساهمات المادية أو العينية، إنما تتعداه إلي غرس روح المحبة، والآلفة، والرحمة، كلبِّنة لخلق المجتمع المسلم المستقر، والمستمر عبر العصور من خلال الحقوق والواجبات، والأوامر، والنواهي في شتي مجالات الحياة الاجتماعية، فهذا يتطلب منا – كباحثين- الرجوع بالبحث والدراسة لهذا المفهوم، وكيف يمكن تطبيقه للاستفادة منه في حياتنا، وهذه هو ما تقدمه الدراسة الحالية.

2- على الرغم من الإسلام كان سباقًا في التعرض لموضوع المسئولية المجتمعية، إلا أنها لم تأخذ من منظور إسلامي حظها الوافر من التأصيل والدراسة، لذا فيمكن أن تكون هذه الدراسة قطرة من غيث، يستفيد منها الجميع بما فيهم صغار الباحثين أمثالي.

3- يُعد أداء المسئولية المجتمعية واجب على كل مسلم لصحة العقيدة، مصداقًا لقوله تعالى : ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾، فالمسلم لا يهدف من ورائها المكسب المادي فقط، وإنما بجانب ذلك يجب أن يكون رضا الله هو غايته الأولى أيضًا، لذا يمكن أن تكون هذه الدراسة بمثابة المنبه الذي يثير الانتباه حول ضرورة أداء المسئولية المجتمعية، بالطريقة التي ترضي الله سبحانه وتعالى أولاً، ثم الاستفادة منها في مجال حياتنا اليومية.

4- أن المسئولية المجتمعية خاصية أساسية ولازمة لتحقيق التنمية، فالهدف الأسمى والأساسي للمسئولية المجتمعية هو الارتقاء بالمجتمع أفرادًا وجماعات، وإقامة الحياة الطيبة لهم على وجه البسيطة، وذلك لن يتحقق إلا بتكاتف وتوظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، وأقصد هنا ليس فقط الأفراد والجماعات، ولكن أيضًا المنظمات، والمؤسسات، والشركات، لذا تأتي هذه الدراسة لتأطر هذه الفكرة، وكيف يمكن أداء المسئولية المجتمعية بالطريقة التي يتحقق بها التنمية المنشودة.

5- قلة الدراسات والفعاليات التي كانت يجب أن تُجرى للوقوف على أسس، وأركان، وعناصر، وثقافة المسئولية المجتمعية، وكذلك كيفية الاستفادة من التجارب الناجحة؛ لذا يمكن أن تفتح الدراسة الحالية الطريق أمام الباحثين في نفس المجال، خاصة وأنها تتعرض للقضايا البحثية السابقة، فهي يمكن أن تكون إضافة ثرية للدراسات التي اهتمت بنفس القضية.

6- تتعرض الدراسة لقضية هامة وشائكة، آلا وهي "المسئولية المجتمعية للشركات"، وما دورها في تحقيق التنمية المنشودة.

الباعث على تأليف هذا الكتاب:

يقول "ابن حزم" رحمه الله عن الغرض من التأليف : "هناك أنواع من

المؤلفات تبلغ السبعة، ولا ثامن لها : فهي إما شيء لم يُسبَق المؤلف إلى استخراجه فيستخرجه، وإما شيء ناقص فيكمله ويتممه، وإما شيء باطل أو خاطئ فيصححه، وإما شيء مستغلق فيشرحه، وإما شيء مسهب فيختصره، وإما شيء متفرق فيجمعه، وإما شيء منثور فيرتبه"[1].

وإذا أردنا أن نطبق قول "ابن حزم" نجد أن السبب الذي دفعني إلى تأليف كتابي هذا:

1- الحاجة الملحة إلى وجود دراسة إسلامية مقارنة - بالفكر الوضعي - حديثة حول قضية هامة، وشائكة، آلا وهي قضية "المسئولية المجتمعية"، لاسيما وأن التعرف على القضية المثارة من وجهتي النظر الإسلامية، والوضعية، سيثري المعرفة، ويزيل الغموض.

2- الإسهام في تجلية هذا الموضوع وجمعه؛ فجمع شتاته في بحث مستقل ييسر على الباحثين الرجوع إليه في وقت يسير، سواء التعرف عليه من المنظور الإسلامي، أو من خلال الفكر الوضعي؛ فيجعله داني القطوف، مذلل الصعاب، ومنتظم في سلك واحد.

3- المساهمة في عرض أفكار ديننا السمح التي سبق بها كل الكتب الوضعية بمئات السنين، فالدين الإسلامي كان سباقًا في التعرض لموضوع المسئولية المجتمعية، في الكتاب والسُنة، مما يثبت عظمتَه وسُمُوَّه، وقدرتَه الفائقة على مسايرة مصالح العباد في كل دروب الحياة، ومعالجته لمستجدات العصر على قبس من نور الرسالة الخالدة؛ فيفتح ذلك آفاقًا جديدة في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

---

[1] ابن حزم الظاهري (ت456هـ): "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، (تحقيق): إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1900، ص10.

أهــداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق عدة نقاط جوهرية، هي:

1- التعرف على ماهية المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي، ومقارنته في الفكر الوضعي.

2- الكشف عن العلاقة بين مفهوم المسئولية المجتمعية والعديد من المفاهيم المتداخلة معه.

3- إبراز سبق الدين الإسلامي بالتعرض لمفهوم المسئولية المجتمعية قبل كل الأفكار، وكل الكتابات الوضعية بمئات السنين.

4- الكشف عن أسس، وشروط، وعناصر، وأركان المسئولية المجتمعية من المنظور الإسلامي كمحاولة لتأصيل القضية تأصيلاً نظريًا.

5- الكشف عن علاقة المسئولية المجتمعية بتحقيق التنمية المنشودة، وذلك من المنظورين الإسلامي، والوضعي، وذلك من خلال تفنيد المسألتين "التنمية"، و"المسئولية المجتمعية"، وخاصة " المسئولية المجتمعية للشركات"، وما الضوابط الشرعية التي ينظمها الدين الإسلامي لتحقيق ذلك.

6- محاولة الانفتاح على العالم الخارجي، والتعرف على بعض التجارب الناجحة في تطبيق "المسئولية المجتمعية" في العديد من الدول، سواء كانت دول غربية، أو دول أسيوية، أو دول أفريقية، مع عرض بعض التجارب لدول العالم الإسلامي، ومن ثم يمكن أن نعرف أين نقف في حدود تطبيق المسئولية المجتمعية في مصر، وما الدروس المستفادة، المستقاة من بعض التجارب العالمية.

من أجل ذلك استخرت الله . وما خاب من استخار . وشاورت أهل العلم على اختلاف تخصصاتهم . وما ندم من استشار . فشرح الله صدري، وتوكلت على الله، ﴿ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ ﴾[1].

---

[1] سورة الطلاق:من الآية (3).

مشكلة الدراسة:

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما المسئولية المجتمعية من المنظورين الإسلامي، والوضعي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

– ما مفهوم المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي، والفكر الوضعي، وما المفاهيم المتدخلة والمرتبطة به؟

– ما أسس، وشروط، وعناصر، وأركان المسئولية المجتمعية من المنظور الإسلامي؟

– ما تصور العلوم الإنسانية كالقانون، والفلسفة، وعلم النفس في المسئولية المجتمعية؟

– ما علاقة المسئولية المجتمعية بتحقيق التنمية من وجهتي النظر الإسلامية، والوضعية؟

– ما مشكلات تطبيق المسئولية المجتمعية في مصر؟.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت الباحث وهو في طريقه إلى الكتابة في هذا الموضوع كانت في المقام الأول قلة المصادر والمراجع التي كُتبت في مجال المسئولية المجتمعية، سواء كانت من المنظور الإسلامي، أو كتابات من المنظور الاجتماعي الوضعي، وكانت معظم المراجع عبارة شتات من ورقات بحثية مقدمة في عدة مؤتمرات وندوات لم تنزل الموضوع منزله.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن؛ للوقوف على كل الأفكار المطروحة حول موضوع المسئولية المجتمعية في مختلف الكتابات، وذلك بهدف تحقيق أمرين : أولهما : التعرف على مختلف الأفكار المطروحة بشأن قضية البحث، والتي أجمع عليها التراث بالبحث، والتحليل، سواء في الفكر

الإسلامي، أو في الفكر الوضعي، فيستطيع الباحث التعرف على مختلف المناهج الفكرية المطروحة في تلك الموضوعات، الأمر الثاني : إدراك مواطن الضعف والقصور في بعض النقاط التي لم تستوفى، ولم تأخذ حظها من البحث، ومن ثم يركز عليها الباحث، واستكمالا لمعالم هذا المنهج قمت بعمل التالي:

1- معاودة البحث في المسألة المراد بحثها بدقة من مختلف وجهات النظر، وفي مختلف الأعمال البحثية العلمية، قبل البدء في كتابتها، ومناقشتها من جميع جوانبها، حسب ما وهبني الله من جهد، وما منحني من قدرة.

2- في الغالب أذكر أكثر من مرجع للمسألة الواحدة إن وُجد، ولا أقتصر على كتاب واحد؛ رغبة في دقة التوثيق، وتسهيلاً للرجوع إلى أحدها عند الحاجة.

3- عزو الآيات إلى مواطنها في القرآن وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة من مراجعها الأصلية، وكذلك الآثار.

4- ومن ناحية العرض فآثرت . قدر الإمكان . سهولة الأسلوب، وتبسيط الكلام، والتركيز على الجوانب العصرية، والابتعاد عن المسائل والحوادث الافتراضية التي تذهب بالبحث إلى غير غايته ومنتهاه.

5- ختمت البحث بخاتمة أبرزت فيها أهم النتائج التي استخلصتها من خلال البحث، وبعض التوصيات، التي استفدت كثيرًا عند صياغتها من مختلف الكتابات البحثية، التي سبقتني وكتبت في موضوعات مشابهة، بقضية البحث.

خُطة الكتاب

أما عن خُطة الكتاب فقد قسمتها إلى مقدمة، وخاتمة، وبينهما أربعة فصول؛ حيث عرضت في المقدمة لأهمية الدراسة، والباعث على تأليف الكتاب، وأهدافه، ومشكلة الدراسة، وصعوباتها، ومنهج الدراسة، وخُطتها.

وقد جاء الفصل الأول تحت عنوان: [ماهية المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي والفكر الوضعي]، وتناول مفهوم المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي والفكر الوضعي، ونشأة المصطلح في المنهج الإسلامي والفكر

الوضعي، وعلاقة المفهوم ببعض المفاهيم الأخرى المرتبطة به.

وجاء الفصل الثاني تحت عنوان: [التأصيل النظري للمسئولية المجتمعية بين المنظور الإسلامي والفكر الوضعي]، وناقش التأصيل النظري للمسئولية المجتمعية في المنظور الإسلامي، وكذلك تأصيله في بعض العلوم الإنسانية، كالقانون، والفلسفة، وعلم النفس.

وجاء الفصل الثالث ليناقش مسألة غاية في الأهمية آلا وهي : [المسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية بين المنظور الإسلامي والفكر الوضعي]، حيث ناقش المسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية من المنظور الإسلامي، ومناقشة نفس المسألة من المنظور الوضعي؛ وذلك بهدف إجراء موازنة بين المنظورين الإسلامي والوضعي.

وناقش الفصل الرابع الذي جاء بعنوان [تجارب عالمية ومحلية للمسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية] تجارب بعض الشركات العالمية الناجحة والتي ساهمت بشكل فعال في تنمية مجتمعاتها، ثم التعرف على واقع المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية في بعض دول العالم الإسلامي، سواء أكانت دول غير عربية، أو دول عربية، ووقعت يد الباحث على حالة "التجربة التركية" كنموذج من الدول غير عربية، وعلى مستوى الدول العربية اختار الباحث حالة "المملكة العربية السعودية"، وبالطبع حالة "مصر".

وختمت البحث بخاتمة حوت أهم نتائج البحث المستخلصة منه،وبعض التوصيات التي رأيت من الضرورة ذكرها وأخذها في عين الاعتبار.

وأكرر أن هذا البحث ليس جديدًا على الدراسات الإسلامية، فإن استقام من موضوعه كتاب، فإنما هو كتاب يضاف إلي المكتبة الإسلامية- الوضعية، ويأخذ مكانًا متواضعًا بين هذا التراث العربي العظيم من ثمرات الفكر الإنساني الأصيل، وإن كان فيه خطأ أو ذلل، فربما كما قال الجاحظ : "لعل طبيعة خانت، أو لعل

عادة جذبت، أو لعل سهواً اعترض، أو لعل شُغلاً منع"[1].

وفـي النهايـة أقـدم شـكري لكـل مـن علمنـي حرفًـا، أو أسـدى إلـيّ معروفًـا، والشكر موصول لكل من تعاون معي بإعارة كتاب، أو توضيح مسألة، أو إرشاد لطريـق، أو تشـجيع علـى اسـتغلال الوقـت، أو دعـم معنـوي أو حسـي، كمـا أتوجـه بخالص الشكر والتقدير لكل الأيادي التـي أحاطـت بـي كـي يخرج هذا البحث في شكله الأخير،أدعو الله أن يكون كل ما قدموه من جهد في ميزان حسناتهم ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾[2]، والحمد لله رب العالمين.

واللّه الهـــادي إلى ســـواء السبـــيل ...

أحمد محيي خلف

---

[1] انظر كل من :

- شارل بلات : "التربيع والتدوير للجاحظ"، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1955، ص103.
- عبد السلام محمد هارون(تحقيق وشرح) : "رسائل الجاحظ"، الجزء الثالث، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ص106.

[2] سورة آل عمران:من الآية(30).

الفصل الأول

ماهية المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي و الفكر الوضعي

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان في أحسن صورة، خلقه للعبادة، وكلَّفه عز وجل بأن يكون خليفته في هذه الأرض؛ و"الاستخلاف" هو " تمكين الله سبحانه وتعالي للبشر عامة، ولبعضهم خاصة في إحلالهم محل من قبلهم، في ملكية الأرض، والمال"، و"الاستخلاف" بهذا المعني يحدد مكانة المسلم، ودوره علي هذه الأرض، ويتحدد معه أيضاً مناط "التكليف"؛ ومن ثم يدل هذا "التكليف" علي أن كل فرد "مسئول" في حياته عما يقوم به من قولٍ أو فعلٍ[1]، وذلك مصداقًا لقوله تعالي: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ ﴾ [2]، ومصداقًا لقوله تعالي أيضًا في محكم آياته: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [3].

فالفرد المسلم مسئول عن نفسه، وعن عمله، مسئول عن ذاته، وعن نشاطه، والجماعة المسلمة التي فيها يكون "الفرد المسلم" اللبنة الأساسية مسئولة أيضًا عن نفسها وسلوكها، وعن أعمالها، وقراراتها؛ فمسئوليتها عن نفسها هي مسئوليتها عن أعضائها، في جملتهم، وعن كل عضو فيها؛ من خلال إرساء قواعد ومبادئ التكافل، والتآخي، والتراحم، ومسئوليتها عن سلوكها وأعمالها وقراراتها تتولاها طائفة منها علي علمٍ، ووعي، وخبرة بالتقويم في المجالات المختلفة لخير المجتمع الإسلامي، جميعاً[4]، فيقول تعالي: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَي الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ

---

(1) نعيمة يحياوي وفضيلة عاقلي: "التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي"، ورقة علمية مقدمة إلي المؤتمر العلمي الدولي حول: "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20 : 21 نوفمبر 2012، ص120.، متاح في:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/11/%.pdf. Accessed on : 20-1-2016.

(2) سورة الصافات: آية (24).

(3) سورة الإسراء: آية (36).

(4) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: "المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية"، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996، ص20.

بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [1]

والفرد والجماعة مسئولون عن المجتمع الذي يحيط بهم، الأمر الذي يدلنا علي أن من أهم التعاليم التي جاء بها ديننا الحنيف هي وعي وإدراك الفرد بفعله، وقوله، وأن يلزم بواجباته تجاه نفسه، وتجاه مجتمعه الذي يعيش فيه، مصداقاً لقوله تعالي: ﴿ بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ﴾ [2]، وملزمٌ أيضًا بتقديم مصلحة المجتمع علي مصلحته الشخصية، فيقول تعالي:﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [3].

ولذلك فإن المبادرة بقضاء حوائج الناس تؤكد هذا الوعي الذي ينبع من مبادئ الأخوة، والتراحم، والتوادّ، ويشتمل مفهوم قضاء حوائج الناس علي أن تُعين من يستعينك، وأن تَدُّل من ضل الطريق، وأن تتقن العمل في الخدمة العامة، وأن تميط الأذى عن الطريق، وأن تلبي متطلبات عملك كطالب، أو كطبيب، أو كمهندس، أو ولي أمر...[4].

وهذا الوعي لا يرتبط فقط "بالفرد" ولكن أيضًا يرتبط أيضًا بالجماعة، سواء أكانت منظمة، أو شركة خاصة، أو مؤسسة حكومية، أو جمعية أهلية، فالأمر منوط بالفرد والجماعة، والهدف والمقصود من كل ذلك هو القيام بما ينفع الناس ويصلح أمورهم، وهو ما اصطلح علي تسميته بـ "المسئولية المجتمعية" Societal Responsibility تلك "المسئولية" التي لا تقف عند حدود مجال بعينه، كالاقتصادي، أو الاجتماعي، أو القانوني والجنائي، ..... الخ، ولا تكون أيضًا

---

[1] سورة آل عمران: آية (104).
[2] سورة القيامة: آية (14).
[3] سورة الحشر: آية (9).
[4] محمد علي: "استشعار المسئولية الاجتماعية في الإسلام وأهميته للمجتمع المعاصر"، جامعة باموكالي، تركيا، 2015، ص27، متاح في:
http://dergipark.ulakbim.gov.tr/pauifd/article/viewFile/5000066424/5000101915. Accessed on : 18-1-2016.

حكرًا علي فرد بعينه، أو مؤسسة بعينها، وإنما هي مسئولية مجتمعية عامة ترتبط بشتى المجالات، ويلزم بها الفرد والجماعة، كل ذلك في سبيل القيام بكل ما ينفع الناس ويصلح أمورهم وأمور مجتمعهم.

ومن هنا تأتي أهمية ذلك "الفصل التمهيدي" والذي يتطرق فيه الباحث إلي التعرف علي "ماهية المسئولية المجتمعية"، ليس فقط من خلال الفكر الإسلامي، واستشعار أهمية المصطلح من خلاله، ولكن أيضًا التعرف علي ماهيته من خلال الفكر الوضعي، سواء أكان في الفكر الاجتماعي، أو الفكر الاقتصادي، أو الفكر الإداري.

ويقصد الباحث بـ "ماهية المسئولية المجتمعية" أي التعرف علي المصطلح مفهومًا، ونشأةً، وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى شديدة الصلة به، مفهوم كل من المساءلة، والجزاء، والاستجابة المجتمعية، والمواطنة، والحقوق والواجبات، والعقد الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي والمسئولية الأخلاقية؛ ولذلك قسم الباحث هذا الفصل التمهيدي إلي ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: "مفهوم المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي والفكر الوضعي".

المبحث الثاني: "نشأة المصطلح في المنهج الإسلامي والفكر الوضعي".

المبحث الثالث: "مفهوم المسئولية المجتمعية وعلاقته ببعض المفاهيم المرتبطة به".

المبحث الأول

مفهوم المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي والفكر الوضعي

أولاً: مفهوم المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي

المسئولية (بوجه عام): حال أو صفة من يُسأل عن أمر تقع عليه تبعته، فيقال: "أنا بريء من مسؤولية هذا العمل"، وتُطلق (أخلاقيًا) علي التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً، أو عملاً، وتُطلق (قانونًا) علي الالتزام بإصلاح الخطأ الواقع علي الغير طبقًا لقانون[1]. مما يشير إلي أن مصطلح "المسئولية" لغة يشير إلي ما يكون به الإنسان ملزمًا، ومطالبًا بعمل يقوم به.

وترجع مادة المسئولية في اللغة إلى مادة (السين والهمزة واللام)، كلمة واحدة، فيقال (سأل يسأل سؤالاً ومسألة)[2]، واسم الفاعل منه: السائل واسم المفعول: المسئول، والمصدر الصناعي[3]: المسئولية، ويدور معنى (سأل) حول ما يأتي:

فحينما نقول سأله بكذا وعن كذا؛ أي استخبره عنه وطلب منه معرفته، وسأله عن كذا؛ أي حاسبه عليه وآخذه به، وسأله الشيء؛ أي طلبه منه، وسأله الوعد؛ أي طلب وفاءه وإنجازه، وسأله، أي طلب معروفه وإحسانه، وسأله بالله أن يفعل كذا، أي أقسم عليه أن يفعل[4]، مما يشير إلى أن معنى (السؤال) في اللغة كما أفصحت عنه المعاجم اللغوية هو إما طلب المعرفة، أم الاستعطاء، أم الاستخبار، وهذا ما أخبرنا عنه القرآن الكريم والسنة النبوية؛ فنحن إذا رجعنا إلى

---

[1] مجمَّع اللغة العربية : "المعجم الوسيط"، ط4، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة، 2004، ص411.

[2] أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا : " معجم مقاييس اللغة "، الجزء الثالث، (تحقيق): عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، 1979، ص124.

[3] معنى المصدر الصناعي: كون الشيء منسوبًا إلى أصل الفعل كالحرية والرفاهية ونحوهما، ويصاغ بإضافة ياء مشددة تليها تاء مربوطة.

[4] السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي : " تاج العروس من جواهر القاموس"، الجزء التاسع والعشرون، (تحقيق) : عبد الفتاح الحلو، (مراجعة) : أحمد مختار عمر وخالد عبد الكريم جمعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997، ص ص 157 : 160.

القرآن الكريم وتتبعنا مادة (سأل)، ومشتقاتها في آياته الكريمة لوجدنا أنها ذُكرت في القرآن في أماكن كثيرة، ويدور معناها حول ما يأتي[1]:

1- **بمعنى الاستخبار**: كما في قوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [2] معناه استخبر مستخبر عن العذاب متى يقع.

2- **الاسترشاد وطلب المعرفة** : كما فى قوله تعالى: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [3].

3- **سؤال الطلب وعرض الحاجة** : كقوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ ﴾ [4]، أي أن من في السموات والأرض يطلب المغفرة من الله عز وجل.

4- **سؤال المخاصمة والمجادلة**: كقوله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُون ﴾ [5].

5- **سؤال الإجابة والاستجابة** كقوله تعالى: ﴿﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ [6].

6- **سؤال المحاسبة والمناقشة**: كقوله تعالى: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [7] يُسألون عما عملوا في ما أُمروا به من التوحيد والإيمان فيقال لهم: لم عصيتم وتركتم الإيمان؟ فتظهر فضيحتهم عند تعذر الجواب.

---

[1] سجاد أحمد بن محمد أفضل : "المسئولية الأخلاقية وأثرها على الفرد والمجتمع في ضوء السنة النبوية"، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة علامة إقبال المفتوحة، إسلام آباد، 2014، ص24، متاح في:
http://www.alukah.net/books/files/book_6325/bookfile/elktab.pdf. Accessed on: 1-3-2016.

[2] سورة المعارج : أية (1).

[3] سورة النحل : أية (43).

[4] الرحمن : أية (29).

[5] سورة النبأ : أية (1).

[6] سورة البقرة : أية (186).

[7] سورة الحجر : أية (92) .

من كل ما تقدم نجد أن هذا التصرف اللفظي يدور على ثلاث كلمات: (السؤال)، و(السائل)، و(المسئول)؛ أما (السؤال) فله عدة معان أقربها إلى معنى (المسئولية) معنيان:

1- **الطلب**: كما قال النبي صلى الله عليه وسلم (ألا كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته)؛ أي مطلوب بأن يقوم بحقوق رعيته.

2- **الحساب**: قال النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة حجة الوداع (.. وستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم) أي يتعرض الإنسان للحساب عن جميع أعماله وصغيرها وكبيرها.

أما (**السائل**): فهو الطالب، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (للسائل حق وإن جاء على الفرس)، وأما المسئول: فهو المطلوب ومنه قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ فِيهَا مَا يَشَاءُونَ خَالِدِينَ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَسْئُولًا ﴾ [1]؛ أي وعدًا مطلوبًا إنجازه، أو المحاسب: ومنه قوله ﷺ (آلا إني مسئول هل بلغت؟)، وبهذا يتبين أن (المسئولية) تعني: المطالبة والمحاسبة، ويتفق معنى المسئولية في السنة النبوية مع معناها في القرآن الكريم من أنها تعني الطلب والحساب[2].

أما مفهوم "المسئولية المجتمعية" اصطلاحًا، فيلزم في البداية أن نحاول بيان مفهوم "المسئولية" في الإسلام من خلال بعض الكتابات الإسلامية، ثم نتبع ذلك بتعريف "المسئولية المجتمعية" في الإسلام، وذلك علي النحو التالي:

1- **تعريف "العناني"**[3]:

حيث يعرف "العناني" "المسئولية" في الإسلام بقوله " أن الناس جميعًا مأمورين من قبل الله سبحانه وتعالي بأن يرتضوا مجموعة القيم والمبادئ والتعاليم

---

(1) سورة الفرقان : أية (16).

(2) سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص 25.

(3) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص17، نقلاً عن: حسن صالح العناني: "المسئولية في الإسلام والتنمية الذاتية"، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، 1980، ص ص30-31.

التي بلغها لهم خاتم النبيين منهاجًا لحياتهم، فيرضاها الصفوة من الخلق مختارين، ويأباها غيرهم، ويكون علي أساسها الحساب والجزاء عدلاً، وفضلاً ". مشيرًا بذلك إلي أن التعريف يجب أن يشتمل علي العناصر الآتية:

- **المسئولون:** وهم الناس جميعًا.
- **التكليف** والالتزام: ذلك لأنهم مأمورون.
- **السائل:** وهو الله عز وجل.
- **موضوع المسائلة:** ويتمثل في الرضا بمجموعة القيم والمبادئ والتعاليم.
- **الإعلام والتبليغ:** وذلك من خلال خاتم النبيين صلي الله عليه وسلم.
- **الاختبار:** وذلك لقبول الصفوة، ورفض غيرهم تحملها.
- **الجزاء:** وهو أهم مقتضيات المسئولية، ويكون علي أساسها الجزاء والحساب.

2- **تعريف "المصري"**[1]:

حيث يشير إلي أن "أصل الإسلام قائم علي حمل مسئولية، وأداء أمانة، والقيام بواجب؛ ذلك أن الأصل الأول الذي يقوم عليه الإسلام ولا يخرج عنه حكم من أحكامه، ولا فرع من فروعه، ولا تخرج عنه حركة من حركات المؤمن، ولا سكنه من سكناته، هو توحيد الله جل شأنه في إلوهيته وفي ربوبيته وفي صفاته"، ويستطرد مكملاً "وليس هذا المؤمن من النوع الذي لا يحمل هماً لأمته، ولا يعاني نصبًا ولا وصبًا في سبيل جماعته، ولكنه النوع الذي يحمل رسالة، ويؤدي أمانة، والذي يحمل رسالة يحمل بصيرة، ويحمل إرادة ولا يكون آلة مشلولة".

3- **تعريف "دراز"**[2]:

حيث يشير "دراز" إلي أنه يرتبط بفكرة "الإلزام" ناتجان يستلزم أحدهما الآخر

---

(1) محمد أمين المصري : "المسئولية"، دار الأرقم، بيروت، 1979، ص102.

(2) محمد عبد الله دراز: "دستور الأخلاق في القرآن: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن"، (تعريب وتحقيق): عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1973، ص ص136-137.

بدوره، ويؤيده، ويدعمه، هما: فكرة "المسئولية" وفكرة "الجزاء"، وأن هذه الأفكار الثلاث لا تقبل الانفصام؛ فإذا ما وجدت الأولي تتابعت الأخريات علي إثرها، وإذا اختفت ذهبتا علي الفور في أعقابها، فالإلزام بلا مسئولية يعني القول بوجود إلزام بلا فرد ملزم، وليس بأقل استحالة من ذلك أن يفترض كائنًا ملزمًا ومسئولاً؛ بدون أن نجد ترجمة وتحقيق هذه الصفات في "جزاء" مناسب؛ لذا فإننا إذا عمدنا إلي الجانب الاشتقاقي وجدنا أن عبارة "كونه مسئولاً" تعني: كون الفرد مكلفاً بأن يقوم ببعض الأشياء، وبأن يقدم عنها حسابًا إلي زيد من الناس، وينتج عن هذا التحديد الاشتقاقي علاقة مزدوجة من ناحية الفرد المسئول، هما: علاقته بأعماله، وعلاقته بمن يحكمون علي هذه الأعمال.

و"المسئولية" عنده استعدادٌ فطري، لأنها مقدرة الفرد علي أن يلزم نفسه أولاً، والقدرة علي أن يفي بعد ذلك بالتزامه تجاه مجتمعه.

ورغم أهمية تلك التعريفات، والاعتراف بثرائها، والاعتراف بفضل كاتبيها إلا أن هناك بعض الملاحظات علي تلك التعريفات من وجهة نظر الباحث تتمثل فيما يلي:

أ- بالنسبة لتعريف "العناني":

فيتفق الباحث مع ملاحظات "المغربي"[1] من حيث تركيز التعريف علي "المسئولية الدينية" للأفراد، وطرح لفظ المسئولية علي الناس جميعًا، وهنا يظهر النقد، حيث أن هذا الوصف لا يحدد المسئولية الذاتية للفرد تجاه غيره من الأفراد وتجاه منظمته التي يعمل بها، وتجاه مجتمعه الذي يعيش فيه، كما حدد موضوع المسئولية في تقبل الأفراد لمجموعة التعاليم والقيم والمبادئ التي أرسل بها خاتم النبيين، وهذا نقد آخر، حيث يجب أن يرتبط هذا التقبل من منطق الاقتناع، والتطبيق كل في مجال عمله واختصاصه وحسب إمكانياته وقدراته.

ب- بالنسبة لتعريف "المصري":

فقد حدد الكاتب موضوع "المسئولية" هو أداء الأمانة، والقيام بواجب، وتتمثل

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص18.

تلك الأمانة وهذا الواجب في المقام الأول في توحيد الله عز وجل، ويتبع هذا أن يكون الإنسان عبدًا لله خاضعًا لأوامره، محياه لله، ومماته لله، ونسكه لله، وهذا أيضًا مرتبط أكثر بالمسئولية الدينية للأفراد تجاه ربهم جلا وعلا، متناسيًا المسئولية الذاتية التي يلتزم من خلالها الفرد بالقيام بدوره الموسوم له من قِبل المجتمع علي أكمل وجه، والحرص علي القيام بما ينفع الناس ولو لم يكن له مصلحة شخصية في هذا الأمر.

ج- بالنسبة لتعريف "دراز":

فمع قبول بعض الجوانب في هذا التعريف لتعلقه بربط الجوانب الثلاثة: "الالتزام"، و"المسئولية"، و"الجزاء"، ببعضهم البعض، وأن الثلاثة جوانب مكملين لبعضهم، إلا أن التعريف أشار إلي مصطلح "المسئولية" يمثل استعداد فطري، وهذا أمر لا يمكن تقبله لدي جميع الأفراد، فليس كل الأفراد أسوياء، وليسوا جميعًا لديهم ذلك الاستعداد الفطري، حيث أن هناك كثير من الأفراد ليس لديهم ذلك الاستعداد الفطري، وأن منهم الكثير الذين قد يتنصلون من تلك المسئولية.

وخلاصة ما تبين من دراسة التعريفات السابقة نجد أن (الالتزام) هو الأصل والشرط الأساسي للمسئولية؛ فالإلزام شرط لا غنى عنه لقيام المسئولية، وكذلك (الجزاء) نتيجة منطقية للمسئولية؛ إذ لا يستقيم مع العدل أن يستوي الخبيث والطيب، ومن ثم فالمسئولية في الإسلام تأتى بمعنيين، إما إلزام المرء نفسه بأوامر الله تعالى، أو بمعنى أنها جزاء من الله تعالى على ما يأتي به المكلف من أعمال أو أقوال أو نيات باختياره التي أُلزم بها شرعًا، وبهذا يُصبح الإلزام والمسئولية والجزاء حلقات متماسكة متشابكة لا انفصام لها ولا انفصال.

أما الكلمة الثانية من مصطلح "المسئولية المجتمعية"، وهي كلمة "مجتمعية" فكثيرًا ما يخلط الناس بين كلمة "اجتماعي" وكلمة "مجتمعي"، فعلي الرغم من تشابه الكلمتين إلا أنهما غير مترادفتين؛ حيث تشير الأولي إلي العالم حولنا، وإلي تفاعلات الناس وتعايشهم مع بعضهم البعض، أما كلمة "مجتمعي" فهي كلمة حيادية وذات استخدام محدود، وتشير وتتضمن أي شيء له علاقة بالمجتمع،

أفـراده، وظـواهره، وقضـاياه[1]، لـذا فهـي تشـير إلـي الفعـل الاجتمـاعي للأفـراد والجماعـات الـذين ينـدمجون فـي علاقـات بنائيـة، وظيفيـة وإجرائيـة فـي المجتمـع الإنسـاني[2]، وبالتـالي تتطلـب طبيعـة التعامـل بـين هـؤلاء الأفـراد وتلـك الجماعـات مزيجًا من الحقوق والواجبات لكل منهم، بحيث يلتزم كل طرف تجاه الآخرين بأداء واجباته تجاههم، وبالمحافظة علي حقوقهم، وعدم إلحاق الضرر بهم، وتقديم العون والمساعدة لهم، فإذا ما راعي كل طرف بالمجتمع (فرداً كان أو منظمـة) أداء تلك الحقوق فسنجد أن الجميع التزم بمسئوليته المجتمعية تجاه مجتمعه، وبذلك سيتحقق استقرار وتنمية المجتمع[3].

والجـدير بالـذكر هنـا أن الباحـث قـد لاحـظ مـن خـلال مطالعتـه للعديـد مـن الكتابات والدراسات التي تناولت أو تطرقت لموضـوع "المسئولية المجتمعيـة"، سواء كانت كتابات إسلامية، أو كتابات وضعية، أن تلك الكتابات وهذه الدراسات حينما تستخدم مصطلح "المسئولية الاجتماعية" فهي بذلك تشير وتقصد المعني من وراء "المسئولية المجتمعية" أي أن تلك الكتابات وهذه الدراسات استخدمت المصطلحين ليدلا علـي معنـي واحد، وسوف نلاحظ ذلك أكثر عند عرض مفاهيم "المسئولية المجتمعية" في الفكر الوضعي.

ورجوعًـا لمفهـوم "المسئولية المجتمعيـة" فـي الفكـر الإسـلامي، فبعـد التطـرق لمفهـومي "المسـئولية" و"المجتمعيـة" كـلاً علـي حـدة، يتسـنى لنـا تعريـف "المسـئولية المجتمعية" حيث يعرفها "عثمان"[4] بأنـها : "المسئولية الفردية عن الجماعة، وهـي مسـئولية الفرد أمـام ذاتـه عـن الجماعـة التـي ينتمـي إليهـا، أي أنـها مسـئولية ذاتيـة

---

(1) أحمد إبراهيم خضر: "الفرق بين مصطلحي "اجتماعي" و"مجتمعي"، شبكة الألوكة، 2013، متاح في:

http://www.alukah.net/web/khedr/0/55384/. Accessed on: 6-1-2016

(2) محمد علـي محمد وآخرون: "قاموس علم الاجتمـاع" (حرره وراجعـه): محمد عـاطف غيـث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص415.

(3) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص18.

(4) سيد أحمد عثمان: "المسئولية الاجتماعية في الإسـلام: دراسة نفسية"، عالم الكتب، القاهرة، 1973، ص3: ص26.

أخلاقيـة، وتتصـف المسئولية المجتمعيـة فـي الإسـلام فـي كافـة جوانبهـا ومستوياتهـا بأنـها شاملة، ومتكاملة، ومتوازنـة" ويتضح ذلك مما يلـي:

– **الشمول:** لأنـها تتناول الفرد والجماعة: فالفرد مسئول عن نفسـه، وعن عملـه، فيقول تعالي: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ (1)، ويقول جل شأنه: ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ (2)، والجماعة المسلمة مسئولة عن نفسها وعن سلوكها، وأعمالها وقراراتها، ومسئوليتها عن نفسها هي مسئولياتها عن أعضائها في جملتهم، وعن كل عضو فيها من خلال إرساء قواعد ومبادئ التكافل والتآخي والتراحم، ومسئوليتها عن سلوكها وأعمالها وقراراتها تتولاها، طائفة منها علي علم، ووعي، وخبرة لخير المجتمع الإسلامي جميعاً، فيقول تعالي: ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَي الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (3).

– **التكامل:** فإن الفرد المسلم المسئول عن عمله لابد وأن يراعي مسئوليته عن جماعتـه، فعملـه فـي معظمـه مؤثر فـي الجماعـة، فالفعل الفردي لـه طبيعتـه الاجتماعية والجماعـة المسئولة عن نفسها هي الجماعة التي تتكون من أعضـاء مسئولين عـن أعمـالهم ذاتيًـا، ومسئولين عـن جمـاعتهم التـي لا يكتمـل وجـودهم الاجتماعي بل والذاتي إلا بها، ونمو أي واحدة منها يؤدي إلي نمو وقوة الأخرى.

– **التـوازن:** لأن المسئولية في الإسلام تتحقق بنسب متفاوتـة، وبحيث لا تُثقل أو تتضخم في جانب، ولا تُخفف أو تُصغر في جانبٍ آخر، فالفرد مسئول عن الجماعة يعمل ويوجه وينفذ ويصحح منفرداً أو ضمن فئته، والجماعة مسئولة عن أعضائها، علي ألا تطغي علي الفرد وتسلبه حريته وحقوقه بدعوي حمايته أو الوصـاية عليـه، والاثنين أي الفرد والجماعـة مسئولون عن المجتمع وعن ارتقائـه وتنميته واستقراره.

---

(1) سورة الإسراء: آية (36).
(2) سورة الزلزلة: آية (7–8).
(3) سورة آل عمران: آية (104).

أيضًا لم يخلو هذا التعريف "للمسئولية المجتمعية" من توجيه سهام النقد له؛ حيث حدد المفهوم أن "المسئولية المجتمعية" منوطة بالفرد فقط، ولم يتطرق المفهوم إلي مسئولية الجماعة عن الفرد، ولا مسئولية الفرد والجماعة عن المجتمع، كذلك أرجع التعريف أساس "المسئولية المجتمعية" إلي "الذات" و"الأخلاق" فقط، متناسياً "الدين" الذي هو أساس توجيه الذات، ومبعث الأخلاق في المجتمع الإسلامي.

إلي جانب هذا فلم يتطرق التعريف إلي فكرة "الالتزام" التي تمثل جانب أساسي لتحقيق "المسئولية المجتمعية"، ولم يتعرض إلي فكرة "الجزاء" التي تمثل النتيجة الحتمية لتحمل تلك المسئولية[1].

ويمكن للباحث تقديم تعريف "للمسئولية المجتمعية" من وجهة النظر الإسلامية يراعي الملاحظات السابقة، ويضع في اعتباره تجنب الإخفاقات في التعريفات السابقة علي النحو التالي:

" **المسئولية المجتمعية**" هي: "التزام الفرد والجماعة بما يصدر عنهما من أفعال، بحيث يلزم الفرد نفسه أولاً ويفي بالتزاماته بواسطة جهوده الخاصة وبإرادته الحرة تجاه الجماعة والمجتمع، وتلزم الجماعة (الشركة أو المؤسسة الخاصة أو الحكومية أو الأهلية) نفسها بالتزاماتها تجاه أفرادها وتجاه المجتمع، واستعدادهما لتحمل نتائج التزاماتهما وقراراتهما واختياراتهما العملية بين الناحية الإيجابية والسلبية أمام الله سبحانه وتعالي تجاه المجتمع وخدمته لتحقيق تنميته واستقراره بما يليق بالمجتمع المسلم، انطلاقًا من قوله صلي الله عليه وسلم: **(**كلكم راعٍ، وكل راعٍ مسئولٌ عن رعيته**)**".

ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج الأركان الأساسية "للمسئولية المجتمعية" من وجهة النظر الإسلامية، وذلك علي النحو التالي[2]:

1- **الالتزام:** ويعتبر من أهم أركان المسئولية المجتمعية؛ إذ بدونه لا يمكن

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص20.
[2] المرجع سابق، ص ص21-22.

القول أن هناك مسئولية مجتمعية من الأساس، ويكون أساس هذا الالتزام الاقتناع، والفهم، والاستيعاب، بالدور المنوط بالفرد والجماعة الذي يجب القيام به.

2- **المشاركة:** وتشير تلك المشاركة إلي المشاركة في عمل الصالحات، وهو يعتبر موضوع ومجال المسئولية المجتمعية في الإسلام؛ حيث يفرض ذلك علي الفرد والجماعة بعد الاقتناع بالالتزام، تنفيذ هذا الالتزام، من خلال المشاركة في مختلف الأعمال الصالحة التي تدور حول:

أ- المبادرة إلي فعل الخيرات، والامتناع عن الأفعال الضارة الغير مجدية.

ب- الأمر بالصدق والمعروف والدلالة عليها.

ج- الإصلاح والتحسين والتطوير لكل ما ينفع المجتمع.

د- إتقان العمل، بحيث يبذل الشخص قصارى جهده في أي عمل يُكلف به، لتحسينه وإخراجه علي أكمل وجه، أيضًا تحرص الشركة أو المنظمة علي تبني خطط عمل منبثقة تنفع أفرادها وتنفع المجتمع، تؤديها طواعية، بوازع من وحي ضمير أصحابها وقادتها من خلال ما يسن من تشريعات ولوائح.

1- التكليف: حيث يكون مصدر التكليف للفرد في المقام الأول هو كلام الله سبحانه وتعالي، وتعاليم نبيه صلي الله عليه وسلم، ثم ضمير الفرد، أما بالنسبة لمصدر التكليف بالنسبة للجماعة أيضًا تعاليم، وأوامر الله سبحانه وتعالي وسنة نبيه، ثم القواعد واللوائح التي تُسنها لتنظيم العمل داخل "الشركة"، أو "المنظمة" والتي تكون قائمة في الأساس علي فكرة تيسير العمل داخل المؤسسة.

2- الهدف: (موضوع المسائلة): فالركن الأساسي من "المسئولية المجتمعية" من وجهة نظر الفكر الإسلامي هو تحقيق رضا الله سبحانه وتعالي، من خلال النهوض بالمجتمع وتنمية أفراده، ونشر سمات التكافل والتراحم، والترابط بينهم.

3- الجزاء: فنتيجةً لالتزام الفرد والجماعة بالوفاء، وتنفيذ ما قبله كل منهما بتحمل "المسئولية المجتمعية" هو أن يكون هناك جزاء، وأجر مقابل صنيع كل منهما، وقد يكون الأجر في الحياة الدنيا، أو في الآخرة، أو يتذوق الفرد حلاوة

صنيع كل منهما معاً:

أ- **الأجر في الحياة الدنيا:** فلقد وعد الله سبحانه وتعالي الذين قبلوا التكليف وأدّوا الأعمال الصالحة، المكانة الرفيعة والأجر الكبير من فضله، فيقول تعالي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ [1]، ويقول جلا شأنه : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [2]، ويقول جلا في علاه : ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ﴾[3].

ب- **الأجر المدخر في الآخرة:** كذلك فقد وعد الله سبحانه وتعالي الذين قبلوا التكليف، وأدّوا الأعمال الصالحة التي تخدم الفرد والجماعة والمجتمع، بجناتٍ النعيم في الآخرة، ما داموا قد آمنوا وعملوا الصالحات ابتغاء مرضاته، وحبًا في الخير وإصلاحًا بين الناس؛ لإفشاء روح الأخوة، والترابط، وتنمية المجتمع الإسلامي، وتحقيق رفاهيته، فيقول تعالي: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ﴾ [4]، ويقول جلا شأنه : ﴿ أَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَىٰ نُزُلًا بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [5].

ج- **الأجر والثواب في الدنيا والآخرة:** فيقول تعالي: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [6]، ويقول أيضًا جل شأنه﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [7]، وكلها آيات تؤكد علي عظم الأجر في الدنيا والآخرة.

---

[1] سورة البينة: آية (7).
[2] سورة فصلت: آية (8).
[3] سورة النور: آية (55).
[4] سورة لقمان: آية (8).
[5] سورة السجدة، آية (19).
[6] سورة الحج، آية (50).
[7] سورة الكهف، آية (30).

خلاصة ما تقدم أن المسئولية في الإسلام تعنى أن المسلم المكلف مسئول عن كل شيء جعل الشرع له سلطانًا عليه، أو قدّره على التصرف فيه بأي وجه من الوجوه؛ سواء كانت مسئولية شخصية فردية، أم مسئولية متعددة جماعية، فهي منوطة بالفرد، والجماعة، والمجتمع والأمة المسلمة، ولا يُعفى من هذه المسئولية أحدٌ في الإسلام إلا أن يكون غير مكلف؛ لفقده بعض شروط التكليف كالعقل أو البلوغ أو القدرة؛ فالمكلف مسئول عن كل ما يصدر منه من قول وعمل في حدود ما يستطيع.

والمسئولية في الإسلام مرتبطة بالجزاء ارتباطًا وثيقًا، فيجعل الجزاء ثوابًا أو عقابًا مترتبًا على العمل الذي يقوم به الإنسان بوصفه مكلفًا مسئولاً عما كُلّف به أمام الله تعالى.

ثانيًا: مفهوم المسئولية المجتمعية في الفكر الوضعي

بدايةً يود الباحث أن يوضح أمرين قبل التطرق إلي مفاهيم "المسئولية المجتمعية" في الفكر الوضعي، **الأمر الأول:** يتعلق بمصطلح "المسئولية المجتمعية" وكيفية استخدامه في مختلف العلوم الإنسانية: "الاجتماعية"، "الاقتصادية"، "الإدارية"....؛ حيث لوحظ أن معظم الكتابات والدراسات التي تناولت موضوع "المسئولية المجتمعية" كانت تستخدم مصطلح "المسئولية الاجتماعية"، وعلي الرغم من الفرق الواضح بين الكلمتين "اجتماعي" و"مجتمعي" كما سبق وأشرنا، إلا أن تلك الكتابات وهذه الدراسات استخدمت مصطلح "المسئولية الاجتماعية" بمعناه الضيق، لتعبر به عن مصطلح "المسئولية المجتمعية" بمعناه الواسع، وهذه دعوة إلي ضرورة مراعاة استخدام مصطلح "المسئولية المجتمعية" بمعناه الواسع المعبر عن كل أنواع الالتزام (الاجتماعي- الأخلاقي- القانوني....) من جانب جميع فئات المجتمع الأفراد، والجماعات، والشركات (الخاصة، والعامة، والأهلية) تجاه المجتمع وتنميته، بدل من استخدام مصطلح "المسئولية الاجتماعية" الضيق.

الأمر الثاني: يتعلق بمفهوم "المسئولية المجتمعية" نفسه؛ حيث اتضح بعد

مراجعة مختلف الدراسات السابقة والكتابات السوسيولوجية، والاقتصادية، والإدارية، أن المفهوم ما زال يفتقر لتعريف مقبولٍ عالميٍ، ولم يتم تعريفه بشكلٍ محددٍ وقاطعٍ، يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية، وطنية أو دولية، وما تزال هذه المسئولية في جوهرها أدبية، ومعنوية، أي تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الاختيارية[1].

وعلي هذا قسم الباحث المفاهيم المقدمة "للمسئولية المجتمعية" في الفكر الوضعي إلي ثلاث مجموعات، المجموعة الأولي: تتمثل في بعض المفاهيم المقدمة للمسئولية المجتمعية من خلال بعض الكتابات والدراسات الاجتماعية، والمجموعة الثانية: تتمثل في بعض المفاهيم المقدمة من خلال بعض الكتابات والدراسات الإدارية والاقتصادية، أما المجموعة الثالثة والأخيرة: تتمثل في بعض المفاهيم المقدمة من خلال بعض المنظمات الدولية المهتمة بموضوع المسئولية المجتمعية، ويمكن تناول ذلك علي النحو التالي:

1- مفهوم "المسئولية المجتمعية" في كتابات علم الاجتماع:

يشير "عاطف غيث" في قاموس علم الاجتماع إلي أن كلمة "مسئولية" تعني باللغة الإنجليزية Responsibility، وهي ترتبط بكلمة Response التي تعني "استجابة"، والمعني العام لمصطلح "الاستجابة" يشير إلي "أي سلوك أو فعل صادر عن الكائن العضوي كنتيجة أو كرد فعل لمثير ومنبه"[2].

أما كلمة "مجتمعي" Societal فقد استخدم "هرتزلر" Hertzler هذا المصطلح وعرّفه علي أنه: "الفعل الاجتماعي للأفراد والجماعات الذين يندمجون في علاقات بنائية وظيفية وإجرائية في المجتمع الإنساني"[3]. نستنتج من ذلك أن "المسئولية المجتمعية" تعني: "أي سلوك أو فعل صادر عن الفرد أو الجماعة كرد فعل عن الاندماج في العلاقات الإنسانية لحل مشكلات أو لإشباع احتياجات".

---

(1) حسين الأسرج: "المسئولية الاجتماعية للشركات"، سلسلة جسر التنمية، عدد (90)، السنة (9)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص4.

(2) محمد علي محمد وآخرون: "قاموس علم الاجتماع"، مرجع سابق، ص355.

(3) المرجع السابق، ص415، انظر أيضاً: عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع"، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 19998، ص205.

كما أشار "بدوي"[(1)] إلي أن "المسئولية المجتمعية" ترتكز علي ارتباط الحقوق بالواجبات، فإشباع الاحتياجات وحل المشكلات لابد أن يرتبط بمدي مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم معتمدين علي أنفسهم، لأن المسئولية المجتمعية متبادلة بين الأفراد، والجماعات، وبين المجتمعات المحلية وبين المجتمع العام.

أيضًا هناك من عرّف "المسئولية المجتمعية" علي أنها "استعداد وقدرة الفرد علي الوفاء بواجبات الدور الاجتماعي الذي يري الفرد أنه منوط به، وتقبله وتحمله لواجبات هذا الدور وأعبائه، وأن يُسأل عن تبعاته، تجاه الجماعة (الأسرة- المؤسسة) وتجاه المجتمع العام"[(2)].

وهناك أيضًا تعريفات عديدة "للمسئولية المجتمعية" وردت في أدبيات علم الاجتماع، عرفت "المسئولية المجتمعية" بأنها "الشعور الواعي والمدرك لالتزامات الفرد تجاه جماعته، ومجتمعه، خصوصًا عندما تكون الجماعة والمجتمع بحاجة ماسة إلي جهود الفرد، وتضحياته، وعطاءاته التي ينبغي أن تستمر، وتتصاعد بمرور الزمن"، كما تعرف أيضًا بأنها "مجموعة الالتزامات والتعهدات التي بذمة الفرد، والتي تدفعه إلي العمل من أجل المجموع، هذا العمل الذي يتوخي تنمية المجتمع، وتطويره، أو إزالة المشكلات والتحديات والأخطار المحيطة به من كل جانب"[(3)].

2ـ مفهوم المسئولية المجتمعية في كتابات علوم الإدارة والاقتصاد:

يشير "البكري"[(4)] إلي أن المسئولية المجتمعية بمثابة "عقد اجتماعي ما بين

---

(1) أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي- فرنسي- عربي"، مكتبة لبنان، بيروت، 1982، ص395.

(2) نجلاء فرغلي عبد العال: "المحددات الاجتماعية والثقافية للمسئولية الاجتماعية: دراسة ميدانية علي عينة من الشباب المصري في الريف والحضر"، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2014، ص17.

(3) المرجع السابق، ص17، نقلاً عن: إحسان محمد الحسن: "دور الأسرة العربية في تنمية المسئولية الاجتماعية"، ص51.

(4) ثامر البكري: "المسئولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري: بالإشارة إلي هجرة العقول العربية"، بحث مقدم إلي الملتقي الدولي الخامس، بعنوان "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"،جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 14:13 ديسمبر، 2011، ص ص 6-7، متاح في:
http://www.univchlef.dz/ratsh/REACH_FR/Article_Revue_Academique_N_08_2012/article_01.PDF. Accessed on : 20-11- 2015.

منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع"، مشيرًا إلي أن "المسئولية المجتمعية" بهذا المعني تنصب نحو اتخاذ القرارات والأفعال ذات التأثير، والاستجابة السليمة والمقبولة من المجتمع، وأنها بذات الوقت تعمل علي تقليص وتجاوز أي تأثيرات سلبية يمكن أن تصيب المجتمع من جراء العمليات التي تؤديها وحتى بشكلها العرضي؛ لكونها قد تعهدت في رسالتها وأهدافها أن تحقق سعادة المجتمع، ورفاهيته عبر ما تقدمه من مخرجات سواء كانت سلع أو خدمات أو حتى أفكار".

أيضًا يشير "المليجي"[1] إلي أن "المسئولية المجتمعية" هي "تحمل الإدارة في أي منشأة مسئوليتها عن تأثيرات قراراتها وأنشطتها في المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك أخلاقي يتسم بالشفافية والذي من شأنه: أن يشارك في التنمية المستدامة وصحة ورفاء المجتمع، وأن يلتزم بالقوانين والتشريعات المطبقة ويتماشي مع معايير السلوك الدولية".

كذلك يشير "الصيرفي"[2] إلي أن المسئولية هي "تعهد أو التزام الفرد بتنفيذ الأعمال والواجبات المكلف بها، وإقراره بما يصدر عنه من أفعال وأن يتحمل نتائج هذه الأفعال"، موضحًا أن "المسئولية" لفظ مستمد من الوظيفة، والوظيفة بدورها لفظ مستمد ومشتق من الأهداف العامة للمنظمة، وبالتالي فإن العوامل الثلاثة المتمثلة في "الالتزام" و"الوظائف" و"الأهداف" يجب أن تكون متكاملة بقدر الإمكان، إذا ما أريد تسيير المنظمة بفاعلية عالية.

3- مفهوم "المسئولية المجتمعية" من خلال بعض المنظمات الدولية:

سعي "مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة" World Business Council for sustainable development (WBCSD) لوضع مفهوم واضح "للمسئولية المجتمعية"، حيث عرّفها بأنها : "الالتزام المستمر من قِبل الأفراد

---

(1) أسامة المليجي: "إعادة البناء واعتبارات المسئولية المجتمعية بين المعايير الدولية والممارسات الفعلية"، مقالة منشورة في مجلة "الأهرام الاقتصادي"، عدد (22) فبراير، 2011.

(2) محمد الصيرفي: "إدارة الذات : منظور تدريبي"، سلسلة إصدارات التدريب الإداري، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2007، ص48.

ومنظمات الأعمال بالتصرف بشكلٍ أخلاقي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتحسين جودة حياة العاملين في تلك المنظمات وأسرهم، وتحسين جودة حياة المجتمع المحلي، والمجتمع بشكلٍ عام"[1].

كذلك عرّف "البنك الدولي" The world Bank "المسئولية المجتمعية" تعريفًا مشابهًا لتعريف "مجلس الأعمال للتنمية المستدامة" علي أنها : "التزام الأفراد (خاصة أصحاب النشاطات التجارية ورجال الأعمال) بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة لمجتمعهم، من خلال العمل والتعاون مع الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل، لتحسين مستوي معيشة الناس، ونوعية وجودة الحياة، بطريقة تخدم المجتمع وتخدم التنمية في آنٍ واحد"[2].

أيضًا عرّف "الاتحاد الأوربي" European Commission "المسئولية المجتمعية" علي أنها : "مفهوم تقوم الشركات أو المؤسسات (الخاصة والعامة) بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وتفاعلها مع أفراد المجتمع (كأصحاب مصلحة) علي نحو تطوعي"، حيث يركز "الاتحاد الأوربي" علي فكرة أن "المسئولية المجتمعية" هي مفهوم تطوعي، لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع[3].

يتضح مما تقدم أن هناك تعريفات كثيرة ومتعددة "للمسئولية المجتمعية" من خلال الفكر الوضعي، سواء كان اجتماعي، أو إداري واقتصادي، أو من خلال

---

(1) Phil Watts et al: "Corporate Social Responsibility", WBCSD, Netherlands, 1998, p3.

(2) Djordjija Petkoski and Nigel Twose: "Public Policy For Corporate Social Responsibility", The World Bank Institute, Washington, 2003, p1.

(3) European Commission: "Communication From The Commission To The European Parliament and The Council of Economic and Social Committee and the European Commission and the Committee of the Regions: A renewed EU strategy 2011-14 for Corporate Social Responsibility", Brussels, 2011, P 3 .Available at: http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2011:0681:FIN:en:PDF. Accessed on: 10-1-2016"

بعض المنظمات الدولية المهتمة بموضوع "المسئولية المجتمعية"، وبالرغم من تعدد تلك التعريفات إلا أنها قد تكون اتفقت جميعًا علي أن "المسئولية المجتمعية" تعتبر:

أ- التزام الفرد والجماعة بالوفاء بواجبات الدور المنوط لكل منهما تجاه المجتمع، وكأنه "عقد اجتماعي" بين الفرد ومنظمات الأعمال والمجتمع لتحقيق رفاهيته، وإن كانت المفاهيم التي قُدمت من خلال "الفكر الإداري"، وبعض المنظمات الدولية قد ركزت علي أهمية قيام الجماعة (المقصود بها هنا منظمات الأعمال والشركات الخاصة) بدورها فئ تحقيق تنمية لمجتمع أكثر من تركيزها علي الأفراد.

ب- أنها في الغالب تشمل علي سلوك أخلاقي في المقام الأول لا يتقيد بقوانين أو تشريعات ملزمة، لذا نظر البعض إليها علي أنها مهمة تطوعية أكثر منها إلزامية، فهي تتخطي فكرة ضرورة الالتزام بالبعد القانوني الجبري، للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي والمجتمع العام المستدامة.

ج- الهدف منها في كل الأحوال هو الارتقاء بالمجتمع وأفراده، وتحسين نوعية حياتهم، وجودتها، سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، صحية، بيئية.

ثالثا: موازنة بين المفهوم الإسلامي والمفاهيم الوضعية "للمسئولية المجتمعية"

يمكن للباحث من خلال ما تقدم عرضه لمفهوم "المسئولية المجتمعية" في الفكر الإسلامي، والفكر التقليدي الوضعي، أن يقيم موازنة بين المجموعتين، من حيث أوجه الاتفاق، وأوجه الاختلاف بين كل منهما، وذلك علي النحو التالي:

1- أوجه الاتفاق بين المفاهيم الإسلامية والمفاهيم الوضعية للمسئولية المجتمعية:

أظهرت المفاهيم التي قدمت "للمسئولية المجتمعية" من خلال وجهتي النظر الإسلامية والوضعية، وجود بعض أوجه الاتفاق بينهما، وشملت أبعاد أوجه الاتفاق تلك في الآتي:

أ- الالتزام: حيث أوضحت كلتا وجهتي النظر أن "المسئولية المجتمعية" هي "التزام" في المقام الأول وظهر ذلك من خلال تعريفات كل من: "دراز" كمثال لوجهة النظر الإسلامية، و"الصيرفي"، و"مجلس أعمال التنمية المستدامة" و"البنك الدولي" كمثال لوجهة النظر الوضعية.

ب- الهدف: اتفقت أيضًا وجهتي النظر علي أن الهدف من "المسئولية المجتمعية" هو منفعة الناس، وتحسين جودة ونوعية حياتهم: الاقتصادية، الصحية، البيئية...، وكان ذلك واضحًا من خلال ما تقدم من تعريفات ومفاهيم لكلتا وجهتي النظر.

ج- الجزاء: اتفقت أيضًا وجهتي النظر الإسلامية والوضعية علي أن هناك جزاء من جراء قيام كل فرد، وجماعة بما هو منوط به من أفعال، صحيح أنهما اختلفا في نوعية هذا الجزاء وهو ما سنوضحه في أوجه الاختلاف بين وجهتي النظر فيما بعد ولكنهما متفقان علي المبدأ.

د- البعد الأخلاقي: أيضًا اتفقت كلتا وجهتي النظر علي أن "المسئولية المجتمعية" ذات بعد أخلاقي في المقام الأول، يعمل كمثير للفرد والجماعة وكحافزٍ لهما علي القيام بما ينفع المجتمع، وذلك واضح في تعريفات كل من: "عثمان" كمثال لوجهة النظر الإسلامية، و"المليجي" كمثال لوجهة النظر الوضعية.

هـ- حدود المسئولية المجتمعية: أيضًا اتفقت وجهتي النظر علي أن المسئولية المجتمعية لا تقف عند حد "الفرد" فقط، ولا عند حد "الجماعة" أو المؤسسة، أو الشركة، أو الأسرة، ولكن شملت "الفرد والجماعة" لتحقيق غايات وإشباع احتياجات، ترتبط بالفرد، والجماعة، والمجتمع.

2- أوجه الاختلاف بين المفاهيم الإسلامية والمفاهيم الوضعية للمسئولية المجتمعية:

أظهرت المفاهيم التي قُدمت "للمسئولية المجتمعية" من خلال وجهتي النظر الإسلامية، والتقليدية الوضعية وجود ثمة اختلافات بينهما فيما يتعلق بالمسئولية المجتمعية، ويوضح الجدول التالي- جدول (1) - أبعاد تلك الاختلافات.

جدول (1)

أبعاد الاختلاف بين المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي والفكر الوضعي[1]

م	أبعاد الاختلاف	الفكر الإسلامي	الفكر التقليدي الوضعي
1	الهدف	تحقيق منافع مادية ومعنوية في الدنيا والآخرة.	تحقيق منافع مادية فقط في الأجل الطويل.
2	مصدر التكليف	الإيمان بالله وسنة رسوله والالتزام بمنهج الله.	الاعتماد علي فكرة المصالح المتبادلة
3	بواعث ودوافع الالتزام	القبول والاقتناع بالمنهج الإسلامي في الحياة.	متطلبات البيئة والمجتمع بالنسبة للفرد، وتطبيق القوانين واللوائح بالنسبة للمؤسسة
4	الجزاء	ثواب الله وعقابه في الدنيا والآخرة.	الربح والخسارة المادية.

ومن خلال هذا الجدول تتضح الأبعاد الأساسية لأوجه الاختلاف بين مفهوم المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي، والفكر الوضعي.

---

(1) المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص25.

المبحث الثاني

نشأة المسئولية المجتمعية في المنهج الإسلامي والفكر الوضعي

أولاً: استشعار مفهوم المسئولية المجتمعية في التشريع الإسلامي:

"المسؤولية المجتمعية" في الإسلام واجب ديني وفضيلة إسلامية سبق الإسلام بها الأفكار والنظم المعاصرة، ووجَّب المسلمين أداء هذه المسؤولية؛ استجابةً لأمر الله – عز وجل– ولأمر رسوله – صلي الله عليه وآله وسلم– قبل أن يكون تقليدًا أو تنفيذًا لاتفاق عالمي أو دعوات من نظم مستوردة [1]؛ لذا فالمتأمل فيما ورد في التشريع الإسلامي سيجد أن المسئولية المجتمعية ومظاهرها قد وردت في التشريع الإسلامي بصورة موسعة تحت مسميات مختلفة؛ فبعضها من قبيل التكافل الاجتماعي، وأخري من باب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، و غيرها من باب رفع الضرر، والالتزام بالممارسات الأخلاقية التي ورد في حقها إما نص قرآني أو حديث نبوي شريف[2].

ولقد بينّت السُنّة الشريفة المسئولية المجتمعية أبلغ بيان؛ ففي الحديث الذي رواه ابن عمر – رضي الله عنه – أن النبي – صلي الله عليه وسلم – قال: (كلكم راعٍ، وكلكم مسئول، فالأمير الذي علي الناس راعٍ، وهو مسئول عن رعيته، والرجل راعٍ علي أهل بيته، وهو مسئول، والمرأة راعية علي بيت زوجها، وهي مسئولة، والعبد راعٍ علي مال سيده، وهو مسئول، ألا فكلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته)؛ متفق عليه (رواه البخاري)، وقوله صلي الله عليه و سلم: (لا ضرر و لا ضرار) (رواه ابن ماجة و الدراقطني)، و قوله صلي الله عليه و سلم: (كل سلامي من الناس عليه صدقة: كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة،

---

(1) شبكة الألوكة: "ملخص بحث: تنمية الشعور بالمسؤولية عند أفراد المجتمع (بحث تاسع)"، الرياض، 2013، متاح في:
http://www.alukah.net/publications_competitions/0/55043/#ixzz3xuuyjotU. Accessed on: 21-1-2016.

(2) وهيبة مقدم : "المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مشاركة علمية قُدمت إلي: الملتقي الدولي الأول بعنوان "الاقتصاد الإسلامي: الواقع و رهانات المستقبل"، غرداية، الجزائر، 23: 24 فبراير، 2011، ص1.

وتعين الرجل في دابته، فتحمله عليها، أو ترفع له عليها متاعه صدقة، و الكلمة الطيبة صدقة، و كل خطوة تمشيها إلي الصلاة صدقة، و تميط الأذي عن الطريق صدقة) (متفق عليه)، وقال صلي الله عليه و سلم: (خير الناس أنفعهم للناس) (رواه ابن ماجة)، وقوله صلي الله عليه و سلم : (المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يسلمه، من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرّج عن مسلم كربة من كرب الدنيا فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة، و من ستر مسلما ستره الله يوم القيامة) (متفق عليه)، ويقول صلي الله عليه و سلم: (مثل المؤمنين في توادهم و تراحمهم و تعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكي منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر و الحمى) (متفق عليه).

ومن القيم العظيمة التي أرساها الإسلام ودعا إليها وربَّي عليها أتباعه، تحمل المسئولية، حيث خاطب في ذلك الأفراد، والمجتمع، والأمة، وجعل القيام بهذه المسئولية سببًا للحياة السعيدة الطيبة والنجاة في الآخرة؛ فتزكية النفس والمحافظة عليها مسئولية، والقيام بالحقوق الأسرية مسئولية، وإتقان الأعمال، والقيام بالواجبات الوظيفية مسئولية، وتقلد المناصب، والمراكز الهامة مسئولية، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والمساهمة الجادة في تقوية روابط المجتمع، ونشر الخير، والتعاون علي البر مسئولية، وهكذا، فالمسئولية المجتمعية من وجهة النظر الإسلامية تظهر في حياتنا في جميع سلوكياتنا وتصرفاتنا؛ رجالاً ونسَاء، شبابًا وشيوخًا، حكامًا ومحكومين؛ فيقول تعالي: ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾[1]، وقال تعالي: ﴿ وَقِفُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئولُونَ ﴾[2]، فكل عمل مكلف به شرعًا أو التزمت بالقيام به وكان فيه مصلحة لك أو لغيرك فهو مسئولية ينبغي عليك القيام بها علي أحسن حال؛ فالمسئولية المجتمعية في التشريع الإسلامي فردية؛ لأن التكليف فردي والحساب كذلك يوم القيامة، فيقول تعالي: ﴿ إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا لَقَدْ أَحْصَاهُمْ وَعَدَّهُمْ

---

[1] سورة الحجر، الآية، (92،93).
[2] سورة الصافات، الآية، (24).

عَدًّا وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾[1].

الأمر الذي يؤكد علي أن الدين الإسلامي الحنيف هو أول من اهتم بمفهوم "المسئولية المجتمعية"، و نظم طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع، وطالب كل فرد أن يقوم بواجباته تجاه الآخرين، وجاء بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تنظم العلاقة بين الفرد، والجماعة، والمجتمع؛ كون الإسلام يُعد نظامًا شاملاً للحياة لا يقتصر علي العبادات فقط، بل يمتد ليشمل المعاملات أيضًا، لذا فنحن لا نبالغ حين نقول "أن التوحيد أصل المسئولية المجتمعية"؛ فالتوحيد هو إفراد الله تعالي بالطاعة والعبادة، فطاعته سبحانه وتعالي تتجلي في فعل كل ما أمرنا به وترك ما نهانا عنه في كتابه العزيز أو بواسطة نبيه الكريم صلوات الله وسلامه عليه، وسلوك الإنسان وتصرفاته في الحياة مظهر من مظاهر عقيدته، فإذا صلحت صلح السلوك واستقام، وإذا فسدت فسد السلوك، ومن ثم كانت عقيدة التوحيد ضرورة لا يستغني عنها الإنسان ليستكمل شخصيته، وبصلاح الفرد يصلح المجتمع، فالإسلام أقام العلاقات بين أفراد المجتمع علي روابط متينة، ومبادئ خالدة وأخلاقيات سامية، وأهم هذه الأخلاق: الأخوة، والمساواة، والحب في الله، والتعاون، والتكافل، والإيثار[2].

لذا يمكن القول أن "المسئولية المجتمعية" ركن إسلامي أصيل؛ فكما رأينا أن الكثير من الدلائل القرآنية والأحاديث الشريفة قد بينّت أن الإسلام أعطي أولوية للعمل الخيري و المسئولية المجتمعية ابتغاء مرضاة الله، وليس لأي غرض دنيوي، فضلاً عما يمكن أن يناله المتطوع في الحياة من بركة، وسكينة نفسية، وسعادة روحية لا تقدر بثمن، كما أن عمل الخير وإشاعته وتثبيته من المقاصد الشرعية أو الضرورات الأصيلة التي تم حصرها في خمس وهي: المحافظة علي الدين، وعلي النفس، والنسل، والعقل، والمال، وزاد بعضهم سادسة وهي المحافظة علي العرض، فحقوق المسلم كلها مسئوليات مجتمعية، وإن كان الفرد مطالبًا بمسئولية مجتمعية،

---

[1] سورة مريم، الآية (93: 95).

[2] وهيبة مقدم، مرجع سابق، ص9.

فعلي مستوي الجماعات، كالشركات والبنوك تكون المسئولية أعظم[1].

ووفقًا لهذا المنظور حدد "العسل"[2] ثلاثة جوانب هامة "للمسئولية المجتمعية" في التشريع الإسلامي، هم:

1- مسئولية الفرد تجاه نفسه؛ فتكريم الله للإنسان وتفضيله علي غيره من المخلوقات، و تسخيره له ما في السماوات والأرض، هي دعوة لهذا الإنسان لأن يحافظ علي بدنه و حياته وبقائه، باعتماد النظافة والطهارة في الجسم والثوب والمكان، وممارسة الرياضة، والأكل من الطيبات والوقاية من الأمراض ومعالجتها، وأن يعمل علي ضبط غرائزه وأن يصرف همته إلي اكتساب الصفات الحميدة، وأن يحسن أخلاقه في تعاملاته مع الغير، ليكون في النهاية محلاً لأمانة التكليف والقيام بالعمل الصالح الذي يساعده علي التعايش مع الجماعة ويوطد علاقات التماسك والتعاون.

2- مسئولية المجتمع عن بعضه بعضا؛ فلفرد المسلم مسئول عن المجتمع الذي يعيش فيه، فهو جزء منه، والجزء لا ينفصل عن الكل، والغاية العليا هي سعادة الكل، وربط القلوب بأواصر المحبة والأخوة، لقد اجمع الفقهاء علي وجوب نفقة الموسر علي قريبه المعسر، وأنه يجب علي الأغنياء أن يقوموا بكفاية فقرائهم إذا لم تكف الزكاة.

3- مسئولية الدولة عن الفرد والمجتمع؛ بالرغم من الواجبات المالية التي فرضها الله علي المسلمين للفقراء، فان الدولة مسئولة عن الفقراء و المحتاجين، و يحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالإنفاق عليه، و هذه المسئولية تجعل الدولة مسئولة عن جميع أفراد المجتمع.

ثمة أمرٌ آخر أود أن أشير إليه تطرقت إليه بعض الكتابات المهتمة بموضوع استشعار المسئولية المجتمعية في المنهج الإسلامي يرتبط بـ "التكافل

---

[1] المرجع سابق، ص7.

[2] إبراهيم العسل: "التنمية في الإسلام : مفاهيم- مناهج وتطبيقات"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، 1996، ص ص : 75-76.

الاجتماعي" وعلاقته "بالمسئولية المجتمعية"؛ فالتكافل الاجتماعي هو تضامن أبناء المجتمع، أفرادًا أم جماعات، حكامًا أم محكومين، علي اتخاذ مواقف ايجابية في المجتمع، بدافع من شعور وجداني ينبع من أصل العقيدة الإسلامية، ليعيش الفرد في كفالة الجماعة، و تعيش الجماعة بمؤازرة الفرد، ويتعاون الجميع لإيجاد المجتمع الأفضل، ودفع الضرر عن أفراده[1]، وتنقسم مسئولية المجتمع في تحقيق التكافل إلي قسمين أساسيين [2]: قسم يطالب به الأفراد إلزامًا، و يشمل: الزكاة، النذور، الكفّارات، صدقة الفطر، إسعاف الجائع والمحتاج، وقسم يطالب به الأفراد تطوعًا واستحبابًا: الأضاحي، الأوقاف، الوصية، الإيثار، الهدية.

وفضائل التكافل الاجتماعي كثيرة نحصرها في المجالات التالية[3]:

1- أن يحس كل فرد بأن عليه واجبات للمجتمع الذي يعيش فيه عليه أداؤها، وبأن له حقوقًا، ويلزم علي القائمين بشؤونها أن يعطوا كل ذي حق حقه من غير تقصير، وأن يدفعوا الضرر عن المستضعفين، وأن يسدوا حاجة العاجزين؛ لأنهم إن لم يفعلوا ذلك انهار المجتمع من أساسه، وتصدعت أركانه.

2- توزيع الأعمال علي حسب طاقة كل إنسان، وموهبته، ومعرفة مدي قوته، خاصة موهبته، وأن يقوم المجتمع علي أساس ثابت، يتضح به عمل العامل، وخمول الكسول، دون إهمال لقوة عاملة، ولا إغفال لمقدرة خاصة.

3- العمل علي أن يكون كل فرد من أبناء المجتمع قويًا في نفسه، معافى في بدنه، آمنًا في سربه، قادرًا علي القيام بواجبه، وعلي السير في قافلة المجتمع العاملة، وأن يدرك الناس بأنهم متساوون في أصل الحقوق والواجبات.

---

(1) عبد الله ناصح علوان: "التكافل الاجتماعي في الإسلام"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، د.ت، ص9.

(2) موقع إمام المسجد: "التكافل...فضله ووسائل تحقيقه"، متاح في :
http://www.alimam.ws/ref/788 . Accessed on: 21-1-2016.

(3) عبد العال أحمد عبد العال: "التكافل الاجتماعي في الإسلام"، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص ص ١٣ : ١٨.

4- توزيع الأموال العامة علي وجه يحقق التوازن بين طوائف المسلمين.

5- تمتع الفرد بحقوقه: حق الحياة، حق الحرية، حق العلم، حق الكرامة، حق التملك.

6- توثيق علاقة المسلم القائمة علي المعاني الروحية مع من حوله من الأفراد أولاً، ومع المجتمع ثانيًا، وأن تقوم علي المعاني الروحية والأخلاقية.

7- إلقاء التبعات والمسئوليات علي كل قادر علي أن يتحملها من أبناء الأمة فرادي و جماعات في سبيل عمل الخير، وتنميته، ودفع الشر، وتنحيته؛ وذلك ليكون عنده الوازع القوي علي الإصلاح والسلاح الباتر ضد الفساد.

الأمر بهذا المعني، وبتلك الإشارات يؤكد علي أن "التكافل الاجتماعي" يشمل في طياته، "المسئولية المجتمعية"، بمظاهرها، وجوانبها.

نستنتج مما سبق أن الإسلام كان سباقًا في التعرض لموضوع المسئولية المجتمعية، لكن بالرغم من ذلك، لم تأخذ المسئولية المجتمعية من منظور إسلامي حظها الوافر من التأصيل والدراسة وهي تحتاج إلي إثراء و بحث، و هذا ما هو منتظر من الفقهاء والاقتصاديين المسلمين الذين يدركون أن نصوص الشريعة الإسلامية لا تخل من القيم الاجتماعية المثالية؛ لأن الشريعة الخالدة متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية في جميع مراحلها وتطوراتها، وهي متوافقة حتمًا مع حاجيات الحياة الإنسانية في هذا العصر، مصداقًا لقول الله عز وجل: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ﴾[1]، وأن "المسئولية المجتمعية" ركن إسلامي أصيل، كما رأينا في الكثير من الدلائل القرآنية والأحاديث الشريفة، وأن التوحيد أصل المسئولية المجتمعية، وأن "التكافل الاجتماعي" يشمل في طياته، "المسئولية المجتمعية"، بمظاهرها، وجوانبها.

ثانيًا: نشأة المسئولية المجتمعية في الفكر الوضعي

ورد مصطلح "المسئولية المجتمعية" لأول مره في الفكر الوضعي في عام

(1) سورة الإسراء، الآية، (12).

(1923) م حينما أشار " أوليفر شيلدون"[(1)] Sheldon إلي: " أن مسئولية الإدارة مسئولية مجتمعية إنسانية ناتجة من رقابتها علي البشر، وليس من تطبيقها للطرق الفنية في العمل، وبالتالي فإن للإدارة مسئوليتان: مسئولية أمام العنصر الإنساني في الصناعة؛ أي تجاه العاملين، ومسئولية أمام العنصر الإنساني الذي تخدمه الصناعة؛ أي مسئولية تجاه المجتمع" [(2)].

ثم تطور المصطلح تباعًا من خلال أربع مراحل أساسية: **أولهم:** خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وركزت تلك المرحلة علي الالتزام الأخلاقي والاجتماعي للمشروع التجاري، وظهر ذلك جليًا في العديد من الأعمال العلمية، منها كتاب "بوين" Bowen عام (1953) عن : "المسئولية الاجتماعية لرجال الأعمال"، والذي أكد فيه علي أن "المسئولية المجتمعية" هي التزام من قِبل رجال الأعمال للتصرف وفق أهداف وقيم المجتمع، حيث تم طرح "المسئولية المجتمعية" كإجراء مكمل وتصحيحي لبعض حالات الفشل الاجتماعي في الاقتصاد الحر[(3)].

---

(1) يُعد "شيلدون" من الرواد البريطانيين الذين أسهموا بدرجة كبيرة في بلورة وتوضيح علم الإدارة، وإرساء قواعده وأسسه؛ حيث نشر في عام 1923 كتابه بعنوان فلسفة الإدارة The Philosophy of Management حاول من خلاله تكوين نظرية عامة للإدارة، تضمن فيه الحديث لأول مرة عن "المسئولية المجتمعية". أنظر: الشركة العربية للإدارة: " نظرية أوليفر شيلدون Oliver Sheldon"، 2012، متاح في :
http://www.arabmn.com/archives/822. Accessed on: 23-1-2016.

(2) عارف محمود كامل عيسي : "إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة: بالتطبيق علي البيئة المصرية"، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2014، ص2.

أنظر أيضًا : مني لطفي بيطار ومني خالد فرحات: " الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2016، ص2، متاح في:
http://giem.kantakji.com/article/details/ID/145/print/yes. Accessed on: 23-1-2016

(3) Suthisak Kraisornsuthasinee & Fredric William Swierczek :"Doing well by doing good in Thailand", Social Responsibility Journal, Vol. 5 No. 4, 2009, pp.550 - 565

أمـا المرحلـة الثانيـة فكانت فـي فترة السبعينيات، وتركزت حول المصلحة الذاتية المستنيرة أو الواعية لمنظمات الأعمال، وكان من بين الأعمال العلمية التي قُدمت فـي تلك الفترة، والتـي تعكس توجهات تلك المرحلـة، المؤتمر العلمـي الذي عُقد فـي جامعـة "كاليفورنيـا" عـام (1972) تحـت عنـوان: "المسئولية الاجتماعيـة والبيئية للمؤسسات"، والذي ركز علي ضرورة إلزام كافة المؤسسات برعاية الجوانب الاجتماعية للبيئـة، والمساهمة في التنميـة الاجتماعيـة، والتخلـي عن فلسفة تعظيم الربح كهدف وحيدٍ[1].

وبـدأت المرحلـة الثالثـة فـي بدايـة الثمانينيات؛ حيث أصبحت العلاقة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمنظمات الأعمال أقوي من خلال نموذج الأداء الاجتماعي لمنظمات الأعمـال، وهذا النموذج مثل الموضـوع المهيمن علـي هذه الفترة، حينما قدم "كارول" Carroll عام (1979) في دراسته نموذج متعدد الأبعاد اقترح فيه نموذج يوضح التكامل بين أربع أنواع المسئوليات للمنظمـة فـي إطـار "تحقيق مسئوليتها المجتمعية"، هم : المسئولية الاقتصادية، والمسئولية الأخلاقيـة، والمسئولية القانونية، والمسئولية الاختيارية[2].

وتعتبر المرحلـة الرابعة أحدث تصور لمفهوم "المسئولية المجتمعية"؛ لأنها تتطرق إلي المسئولية المجتمعية الإستراتيجية، التي تهدف إلي توليد عوائد من وراء المسئولية المجتمعيـة بعيدة المدى تخدم الأجيال القادمـة، من خلال المقارنـة بين القـدرات والإمكانيـات الداخليـة للمنظمـة أو الهيئـة أو الشـركة والفـرص الخارجيـة المحيطة ببيئة المنظمة[3].

---

(1) موسي رحماني و فطوم حوحو: "المسئولية الاجتماعية بين الرؤية الإسلامية والرؤية الوضعية المعاصرة ودورها فـي التنميـة المستدامة"، ورقـة علميـة قُدمت إلـي الملتقـي الـدولي حـول: "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة قالمة، ٣-٤ ديسمبر، 2012، الجزائر، ص38.

(2) طه الحافظ أحمد سيدي: "أثر المسئولية الاجتماعية للشركات علي رأس مالها الفكري الأخضر"، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2015، ص25 – 26.

(3) المرجع السابق، ص26.

نستنتج مما سبق أن "المسؤولية المجتمعية" في الفكر الوضعي المعاصر هي محاولة للالتفاف حول صورة الشركة و تحسينها وجعلها خيرة و إنسانية، و هذا من باب السعي إلي الربح من دون أي عراقيل، فهي نظرة نسبية ومتغيرة، و هي متجذرة في الملاحظة التجريبية و النظريات البنائية المرتبطة بها، فهي إذن نظرة مادية أكثر منها أخلاقية[1].

ويمكن تمييز الاختلافات التالية بين نشأة وتطور مفهوم "المسئولية المجتمعية" في التشريع الإسلامي، وبين نشأة وتطور المفهوم في الفكر الوضعي المعاصر، كما أظهرتها العديد من الكتابات، وذلك علي النحو التالي:

1ـ أصالة المسئولية المجتمعية في النظام الإسلامي:

المسئولية المجتمعية ليست دخيلة علي النظام الإسلامي كما في النظام الرأسمالي، وليست بديلاً وحيدًا كما في النظام الشيوعي وإهمالاً للمصلحة الذاتية لمالك المال، وتستند هذه الأصالة إلي أن ملكية المال في المنظور الإسلامي لله عز وجل، استخلف الإنسان فيه، وبالتالي فإن لله سبحانه وتعالي حقًا في المال، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع، وفي ذلك يقول الله تعالي: ﴿ وَآتُوهُم من مالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ [2]، ودليل أن الأداء الاجتماعي هو أداء لحق الله تعالي قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [3]، هذا في الوجوب، أما في الاستحباب والتطوع، فإن الأداء الاجتماعي يستند إلي قيم الأخوة الإنسانية والرحمة والتعاون[4]، قال الله تعالي: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ علي الْبرِّ وَالتَّقْوَي وَلاَ تَعَاوَنُواْ علي الإِثْمِ

---

(1) Asyraf Wajdi Dusuki: "What Does Islam Say about Corporate Social Responsibility", Review of Islamic Economics, Vol. 12, NO.1, 2008, p12

(2) سورة النور، أية : (33).

(3) سورة التوبة، أية : (104).

(4) علاء الدين الزعتري: "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2010، متاح في:

http://iefpedia.com/arab/18976-18976. Accessed on : 24-1-2016

وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[1].

2- **اختلاف باعث القيام بالمسئولية المجتمعية:**

باعث القيام بالمسئولية المجتمعية في ظل الفكر الوضعي المعاصر هو الفلسفة المادية البحتة، أما في منظور التشريع الإسلامي، فباعث هذا الدور هو روحي يتمثل في التكليف الشرعي الرباني الذي يقوم به الإنسان طلبًا لثواب الله، و مناطه الأخلاقيات الإسلامية التي تأخذ بزمام كل فضيلة، فتجعلها مطلوبة، فبعضها علي سبيل الاستحباب، وبعضها علي سبيل الوجوب، بحسب المصالح المترتبة عليها في الدنيا والآخرة، فالزكاة والحقوق الواجبة للأقارب والجيران و الكفّارات ملزمة شرعًا، والوقف والصدقات التطوعية الأخرى تدخل في مجال الالتزام الذاتي من المسلم يقوم بها لنيل الثواب الذي هو جزاء محقق[2].

3- **شمولية المسئولية المجتمعية في الإسلام للجوانب الروحية إضافة إلي الجوانب المادية:**

إن المسئولية المجتمعية التي حثّ عليها الإسلام كتنظيم اجتماعي يؤسس لبناء مجتمع مستقر ومتماسك تكتمل فيه جميع العناصر الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها، وهي لا تتوقف عند حد المساهمات المادية أو العينية كما هو حاصل في المنظور الوضعي، إنما تتعداه إلي غرس روح المحبة، والآلفة، والرحمة، كلبِّنة لخلق المجتمع المسلم المستقر والمستمر عبر العصور من خلال الحقوق والواجبات والأوامر والنواهي في شتي مجالات الحياة الاجتماعية [3].

4- **سمو الدوافع الإسلامية لأداء المسئولية المجتمعية:**

كان ظهور المسئولية المجتمعية في النظم الوضعية كرد فعل علي بعض الممارسات إما لمعالجة سلبيات، مثل ما قامت عليه الشيوعية، وإما لرد انتقادات مثل ما قامت عليه الرأسمالية، أما في النظام الإسلامي فإن أداء المسئولية

---

(1) سورة المائدة، أية : (2).
(2) وهيبة مقدم، مرجع سابق، ص20.
(3) وهيبة مقدم، مرجع سابق، ص20.

المجتمعية جزء عضوي من الدين لصحة العقيدة والشريعة[1].

5ـ **المسئولية المجتمعية في الإسلام تستمد إلزاميتها من قوة الاعتقاد الديني:**

إن قوة اعتقاد المسلم من وجوب أدائه لالتزاماته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه نابعة من قوة إيمانه، واعتقاده بوجوب تسخير، وتوجيه نشاطه الاقتصادي في مرضاة الله، ولا شك أن الدافع الديني أقوي من أي دافع مادي آخر، و يكون له بالغ الأثر علي الفرد و علي ممارساته، وأخلاقه، يغيب هذا الدافع في الاقتصاديات الوضعية بينما يحضر بقوة في الممارسات الاقتصادية التي تقوم علي الشريعة الإسلامية في كل توجهاتها، فالمسلم يوجه بالنية كل أنشطته في الحياة إلي مرضاة الله عز وجل لأن الله أمره بذلك، أمره بان تكون حياته بكل أنشطتها له، فمرضاة الله هي الغاية التي يبتغيها كل مسلم بكل نشاط يؤديه، وهي الربح الحقيقي إذا حصل عليه وخسر كل شيء فهو رابح، أما إذا خسره و كسب كل شيء فقد خسر الدنيا والآخرة، وذلك الخسران المبين[2].

المبحث الثالث
مفهوم المسئولية المجتمعية وبعض المفاهيم المرتبطة به

يرتبط مفهوم "المسئولية المجتمعية" بالعديد من المفاهيم التي تتداخل معه بشكلٍ أو بآخر؛ وذلك بسبب: إما تعدد وتشعب المفاهيم المقدمة لها، حيث سبق وأشرنا أنه لم يتم تقديم تعريف محدد وقاطع "للمسئولية المجتمعية" يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية، وإنما لا يزال مفهوم "المسئولية المجتمعية" يستمد قوته وقبوله من طبيعة المسئولية الطوعية والاختيارية، أو بسبب تعدد أبعاد "المسئولية المجتمعية" بين أبعاد قانونية، وإنسانية، واقتصادية، وأخلاقية، وتعدد أيضًا مجالات تركزها بين

---

(1) علاء الدين الزعتري، مرجع سابق، متاح في:
http://iefpedia.com/arab/18976-18976. Accessed on : 24-1-2016.

(2) أحمد يوسف: "القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990، ص 45.

مكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والحفاظ على البيئة، وغيرها من المجالات، التي سنشير إليها فيما بعد، وتحديدًا في الفصل الثاني من البحث الحالي.

وعليه فقد وُجِد أن هناك العديد من تلك المفاهيم المرتبطة بمفهوم "المسئولية المجتمعية"، ووجد الباحث لزاماً عليه أن يشير إلى بعضٍ منها، موضحًا أيضًا مدى التداخل بينها وبين مفهوم "المسئولية المجتمعية" ومن بين تلك المفاهيم: مفهوم كل من المساءلة، والجزاء، والاستجابة المجتمعية، والمواطنة، والحقوق والواجبات، والعقد الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي والمسئولية الأخلاقية، وفيما يلي سنتناول تلك المفاهيم وعلاقتها بمفهوم المسئولية المجتمعية بالقدر الذي يخدم البحث الحالي:

أولاً: المسئولية المجتمعية والمساءلة:

تُعد "المساءلة" بمثابة الوجه الثاني "للمسئولية المجتمعية"؛ فإذا كانت المسئولية هي تحديد الواجبات التي يجب أن تؤدى في سبيل إنجاز المهمة التي يسأل عنها صاحبها المكلف بها، فإن "المساءلة" هي مصطلح يستخدم لوصف التعهد والالتزام الذي وجد بسبب تحديد المسئولية[1].

فحينما يلتزم الفرد العامل في منظمة ما بأداء مسئوليات وظيفته، فهو بذلك يكون مساءلاً أمام رئيسه عن مدى نجاحه في إنجاز هذه المسئوليات، والمهام المكلف بها، ويماشيه رئيسه على ذلك، الأمر الذي يؤكد أن المساءلة هي الجانب أو الوجه الثاني للمسئولية، وكنتيجة لذلك فإن "المسئولية المجتمعية" تبرز هنا أهمية التزود بمعايير لضبط السلوك، وضمان سلامة انتظام الإجراءات[2]، الأمر الذي يعزز الشعور بالأمان لجميع الأطراف (العامل- الرئيس- صاحب المصلحة ومن ثم المجتمع بصفة عامة).

---

(1) محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص49.

(2) أحمد زايد وآخرون: "رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى"، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2006، ص34.

ومن هنا فإن "المسئولية المجتمعية" بتضمينها وجهها الثاني وهو "المساءلة" فهي بذلك تهدف إلى تحسين الأداء للأفراد، والمنظمات؛ ويمكن لهذه العلاقة بين "المسئولية" و"المساءلة" أن توجد بين الإدارة والمدرسين بالمدرسة- على سبيل المثال-، أو بين المدرسة والبيئة الخارجية، أو بين الدولة وأولياء الأمور والمدارس[1]، الأمر الذي يؤكد على أن وجود المساءلة كوجه ثاني للمسئولية المجتمعية، هو بمثابة صمام الأمان لتحمل المسئولية بشكلها الصحيح، وتنفيذ المهام على أكمل وجه.

ثانيًا: المسئولية المجتمعية والاستجابة المجتمعية:

إذا كانت المسئولية في إحدى معانيها تشير إلى " أن يفعل الفرد ما يفترض أن يفعل، من خلال إتباع القواعد، سواء أكان ذلك في المدرسة أم المنزل، أم المجتمع المحلى"، مما يجعل الفرد يسلك سلوكًا معينًا، يكسب من خلاله الرضا والقبول ممن حوله[2]، فإن المعنى العام لمصطلح "الاستجابة" يشير إلى " أي سلوك أو فعل صادر عن الكائن العضوي كنتيجة أو كرد فعل لمثير أو منبه"[3].

والمدقق في معنى المصطلحين سيدرك للوهلة الأولى أن مصطلح "المسئولية" يتضمن نوعًا من الإلزام، في حين يتضمن مصطلح "الاستجابة" وجود دافع أو حافز يعمل كمثير أو منبه لتحمل تلك المسئولية[4].

---

(1) هند سيد أحمد: "رأس المال الاجتماعي وتعزيز المسئولية الاجتماعية بالتعليم قبل الجامعي: دراسة حالة في ضوء مدخل الإدارة الذاتية" رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، 2015، ص91. أنظر أيضًا :

Deepa Narayan:" Empowerment and Poverty Reduction: A sourcebook", Poverty Reduction and Economic Management (PREM), The World Bank, 2002, Pp 26-27, P 34.

(2) هند سيد أحمد، مرجع السابق، ص95، نقلاً عن: جنيفر مور: "كن نفسك: الصفات الإنسانية التي تجعلك كبيراً"، (ترجمة): محمد العناني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2010، ص8.

(3) محمد على محمد وآخرون: مرجع سابق، ص355.

(4) حسين الأسرج: "المسئولية الاجتماعية للشركات"، سلسلة جسر التنمية، العدد (90)، السنة (9)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010، ص4.

لذا يقترح العديد من الباحثين والمتخصصين تحويل مصطلح "المسئولية المجتمعية" إلى مصطلح "الاستجابة المجتمعية"؛ وذلك نظرًا لما يحمله مصطلح "الاستجابة المجتمعية" من دوافع ومحفزات تعزز من تحمل الأفراد والجماعات والمجتمعات المسئولية المجتمعية وتحقيقها على الوجه الأمثل، وتنبع تلك الدوافع وهذه المحفزات من القيم والمبادئ التي يعتمد الفرد عليها، والتي تمثل جزء من رصيده من رأس المال الاجتماعي[(1)].

ثالثاً: المسئولية المجتمعية والمواطنة:

في إطار الشعور بالواجب الاجتماعي، الذي فرضه وضع الفرد في المجتمع؛ نظرًا لما يقدمه المجتمع لأفراده من خدمات ورعاية في جميع المجالات، يظهر مفهوم ثالث مرتبط بمفهوم "المسئولية المجتمعية" وهو مفهوم "المواطنة"، ويمكن تناول هذا المفهوم في علاقته بمفهوم "المسئولية المجتمعية"، من خلال ثلاثة أبعاد أساسية، أشارت إليها "سيد"[(2)] هي: المواطنة، والمدخل الحقوقي، والعقد الاجتماعي:

1- "المواطنة":

يتفق العديد من الكتّاب والباحثين من بينهم (أحمد زايد)[(3)]، على أن المسئولية المجتمعية هي الأساس الذي تستند إليه المواطنة، وهى التي تدفع المواطنين إلى تبني مفهومات إيجابية، وإلى ممارسات سلوكية ترتبط بالمجتمع، وتفرض المحافظة على مرافقه ومقدراته ومراعاة حقوقه، وتتصف بالاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية، وتتحدد مسئوليات الأفراد والجماعات وفقًا للأدوار التي يقومون بها، والتي تحددها التوقعات المتبادلة المرتبطة بقيم المجتمع ومعاييره، "فالمواطنة" في أبسط معانيها تشير إلى "انتماء الإنسان إلى بقعة أرض ومجتمع في تكوين الدولة، ويحمل جنسيتها ويخضع للقوانين الصادرة فيها ويتمتع بشكل

---

(1) هند سيد أحمد، مرجع سابق، ص95.

(2) هند سيد أحمد، مرجع السابق، ص95.

(3) أحمد زايد: "التعليم وتأسيس منظومة القيم"، مجلة التفاهم، العدد (٣٦)، 2012، متاح في : http://tafahom.om/index.php/nums/view/6/129. Accessed on: 27-1-2016.

متساو مع بقية المواطنين في الحقوق والواجبات والالتزامات تجاه الدولة التي ينتمي إليها"[1].

فالمواطنة لا تتأسس فقط على علاقات قانونية بين الأفراد؛ ولكنها علاقة اجتماعية ترتبط بالأدوار التي يؤديها الأفراد، وتفاعلهم مع الآخرين ومع الدولة التي يعيشون في كنفها؛ ولذلك فإن المواطنة ليست حقًا يمنح من قبل الدولة؛ ولكنها حق أصيل للبشر الذين يعيشون في كنف دولة معينة، وهي تتعلق بعلاقاتهم وممارساتهم الحياتية، وهي الأصل في تكوين بنيه العلاقات الاجتماعية، لذا يمكن القول أن المجتمعات تتقدم كلما ترسخت المواطنة كعلاقة وحق قانوني، وكلما تأسست التفاعلات بين البشر على أساس الاشتراك في "المواطنة"، وليس على أساس قبلي أو ديني أو عرقي، وأن الأفراد في هذه الحالة ينصهرون في بوتقة واحدة، ويشعر كل منهم بأن لديه مسئولية مجتمعية، ولذلك فإن مفهوم المواطنة لصيق بمفهوم المسئولية المجتمعية، ويمكن النظر إلى المسئولية المجتمعية على أنها "الأساس الأخلاقي الذي تستند إليه المواطنة"، وهي التي تدفع المواطنين إلى تبني مفهومات إيجابية، وإلى ممارسات سلوكية تتصف بالاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية والوعي بأهمية هذا الاندماج، وفي ضوء ذلك يمكن القول بأنه كلما نمت داخل الفرد والجماعة مستويات عليا للمسئولية المجتمعية، تعاظم الميل نحو السلوك الإيجابي؛ أي التحول من المواطنة السلبية إلى المواطنة الإيجابية، والعكس صحيح[2].

2ـ "**المدخل الحقوقي**":

أظهرت العلاقة بين مفهومي "المسئولية المجتمعية" و"المواطنة" أن

---

[1] زياد بن محمد اللحيد: " الإسهام الاجتماعي في إقامة العدالة الجنائية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص13. أنظر أيضًا: فهد إبراهيم الحبيب: "الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة"، مركز أفاق للدراسات والبحوث، 2010، متاح في :
28-1-2016 Accessed http://aafaqcenter.com/post/22#story-1

[2] أحمد زايد، مرجع سابق، متاح في :
http://tafahom.om/index.php/nums/view/6/129. Accessed on: 27-1-2016.

المسئولية المجتمعية تتضمن أيضًا قدرًا من الحقوق والواجبات مع التركيز أكثر على الواجبات التي يجب على المواطن تحقيقها وتلبيتها، وهذا يظهر لنا ارتباط مفهوم المسئولية المجتمعية بمفهوم المدخل الحقوقي.

فالمدخل الحقوقي يقوم على أن تنظيمات المجتمع المدني تعمل على تنمية وعى الأفراد الحقوقي في مقابل توعيتهم بضرورة الوفاء بواجباتهم كاملة؛ فالقيام بالواجبات يشكل المدخلات، بينما الحصول على الحقوق يشكل المخرجات، وهدف المسئولية المجتمعية هنا يتمثل في تحسين أوضاع البشر بالتركيز على احتياجاتهم ومشكلاتهم وإمكاناتهم، فمفهوم المسئولية المجتمعية يركز على ارتباط الحقوق بالواجبات، وأن المسئولية متبادلة ومشتركة بين أطراف المجتمع العام[1].

3ـ "**العقد الاجتماعي**":

من خلال تفسير المسئولية المجتمعية في إطار المدخل الحقوقي يظهر ارتباط مفهوم المسئولية الاجتماعية بمصطلح آخر وهو مصطلح "العقد الاجتماعي"، حيث سبق وأشرنا في المبحث الأول من هذا الفصل أن مفهوم المسئولية المجتمعية في كتابات علوم الإدارة والاقتصاد قد أظهر أن المسئولية المجتمعية بمثابة "عقد اجتماعي ما بين منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع"؛ وفى هذا المجال يشير "عبد العزيز" إلى أن المسئولية المجتمعية تتضمن وجود عقد اجتماعي ضمني بين المنظمات والمجتمع، يشمل الواجبات والمسئوليات التي تقع على عاتق المنظمات تجاه مجتمعهم[2]، ويشير "البكري" إلي أن المسئولية المجتمعية بمثابة "عقد اجتماعي ما بين منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع"، مشيرًا إلي أن "المسئولية المجتمعية" بهذا المعنى تنصب نحو اتخاذ القرارات

---

(1) سهير محمد حوالة: "فلسفة العمل التطوعي والمسئولية الاجتماعية في المؤسسات التربوية"، مجلة العلوم التربوية، العدد(4)، جامعة القاهرة، أكتوبر 2013. ص12.

(2) هند سيد أحمد، مرجع السابق، ص96. نقلاً عن : سامي عبد العزيز: "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص"، المؤتمر السنوي الحادي عشر: "المسئولية الاجتماعية والمواطنة"، المجلد الثاني، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص1003.

والأفعال ذات التأثير، والاستجابة السليمة والمقبولة من المجتمع، وأنها بذات الوقت تعمل علي تقليص وتجاوز أي تأثيرات سلبية يمكن أن تصيب المجتمع من جراء العمليات التي تؤديها وحتى بشكلها العرضي؛ لكونها قد تعهدت في رسالتها وأهدافها أن تحقق سعادة المجتمع، ورفاهيته عبر ما تقدمه من مخرجات سواء كانت سلع أو خدمات أو حتى أفكار"[1].

وفى هذا الإطار لتوضيح العلاقة بين "المسئولية المجتمعية" ومفهوم "المواطنة"، و "المدخل الحقوقي" و"العقد الاجتماعي"؛ فإنه في مجال التعليم – مثلاً– يتضح أن المدرسة أنشأها المجتمع لتعليم وتربية أبنائه وهنا فإن كل من المدرسة والمجتمع يقع عليه قدر من الحقوق وقدر من الواجبات تجاه كل منهما للآخر؛ وهذه هي المسئولية المجتمعية لكل منهما؛ فالمدرسة تقوم بتعليم أبناء المجتمع ليصبحوا مواطنين صالحين قادرين على خدمة مجتمعهم، وهذا واجبها تجاه المجتمع، وفى هذه الحالة على المجتمع أن يهيئ المناخ المناسب لذلك وتوفير الدعم اللازم وهذا يظهر من خلال أحد تنظيماته وهى الجمعيات الأهلية. ولأن كلاً من المدرسة وتنظيمات المجتمع تمثل تنظيمات لرأس المال الاجتماعي؛ لذلك يظهر ارتباط المسئولية الاجتماعية بمفهوم رأس المال الاجتماعي[2].

رابعًا: المسئولية المجتمعية ورأس المال الاجتماعي:

يتمثل "رأس المال الاجتماعي" في التنظيمات المجتمعية والتي يتواجد بين أفرادها علاقات وتفاعلات اجتماعية، وتجمعهم معايير وقيم وأهداف مشتركة يسعون نحو تحقيقها من خلال وجود الثقة والتعاون والتبادل فيما بينهم، هذه الأهداف التي عليهم تحقيقها تمثل مسئوليتهم تجاه هذا التنظيم، وإذا كان هذا التنظيم وجد أساسًا ليخدم المجتمع فهذه الأهداف تكون مسئوليتهم المجتمعية تجاه هذا المجتمع والتي يلتزمون بتحقيقها وهذا أيضًا في ضوء معايير وقيم المجتمع،

---

(1) ثامر البكري، مرجع سابق، ص ص 6–7، متاح في:
http://www.univchlef.dz/ratsh/REACH_FR/Article_Revue_Academique_N_08_2012/article_01.PDF. Accessed on : 20-11- 2015.

(2) هند سيد أحمد، مرجع السابق، ص97.

وهنا فإن المسئولية المجتمعية لا تقتصر فقط على الأهداف المشتركة بين أفراد هذه المنظمات؛ بل تشمل أيضًا ما تفرضه العلاقات الاجتماعية بتعددها وتعقدها من التزامات وواجبات تقع على هؤلاء الأفراد في إطار استخدام الموارد، ومن ناحية أخرى فإن قيام المنظمات بمسئوليتها المجتمعية وتفاعلها ووجود علاقات مع أفراد المجتمع من حولها يولد رأس مال اجتماعي، فضلاً عن ذلك فإن المسئولية المجتمعية تتشارك مع مفهوم رأس المال الاجتماعي في أساسياته التي تتمثل في الاعتماد المتبادل، والتكامل، والمشاركة والتطوع، والتعاون، والالتزام بالمبادئ والقيم التي يقوم عليها المجتمع، واحترام تقاليده وأعرافه[1].

وتظهر العلاقة فيما بين المسئولية المجتمعية ورأس المال الاجتماعي من خلال المنفعة العامة؛ لأن ما ينتج من العلاقات فيما بين أفراد التنظيمات وأفراد المجتمع – رأس المال الاجتماعي– من منفعة نتيجة للقيام بالأنشطة الاجتماعية – التي تمثلها هنا المسئولية المجتمعية– هي منفعة عامة تشمل كل الأفراد، وتشمل المجتمع ككل، فكما أن العلاقات لا تقتصر على فرد دون آخر، فالمنفعة الناتجة من تحقيق المسئولية المجتمعية لا تقتصر على فرد دون آخر[2].

فضلاً عن ذلك فإن كل من المسئولية المجتمعية ورأس المال الاجتماعي يتضمن قدرًا من التبادلية التي تعنى قدرة الأفراد على العمل معًا، حيث تظهر التبادلية في المسئولية المجتمعية من خلال وجود حقوق وواجبات بين طرفين المدرسة مثلاً وتنظيمات المجتمع، فلكي تقوم المدرسة بأداء واجباتها (أي مسئوليتها المجتمعية) تكون قد أخذت في المقابل حقوقها من المجتمع (التي تمثل

---

[1] هند سيد أحمد، مرجع سابق، ص97.
ولمزيد من التفاصيل حول مفهوم "رأس المال الاجتماعي"، راجع كل من:
- خلاف خلف خلاف : "الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة رأس المال الاجتماعي"، (في) : خلاف خلف الشاذلي وآخرون:" اتجاهات حديثة في علم الاجتماع"، دار التيسير للطباعة والنشر، المنيا، 2005، ص ص89-154.
- طلعت مصطفى السروجي: "رأس المال الاجتماعي"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2009، ص ص11-40.

[2] هند سيد أحمد، مرجع سابق، ص100-101.

المسئولية المجتمعية للمجتمع)، وهذا ما يحدث من خلال تبادل المعلومات والخبرات والاستشارات والموارد فيما بين الطرفين في إطار العلاقات والتفاعلات التي تربط بينهم (وهذا ما يمثل التبادلية في رأس المال الاجتماعي) [1].

وبالنسبة لطبيعة مسئوليات الفرد تجاه تنظيمات رأس المال الاجتماعي المختلفة؛ فإن التوازن بين الحقوق والواجبات التي تمثل المسئولية المجتمعية يختلف من تنظيم لآخر، ففي الأسرة كأحد هذه التنظيمات يكون رأس المال الاجتماعي بها من النوع المرتبط لذلك يكون حجم الواجبات الذي يقع على الفرد أكبر من حجم الحقوق التي يحصل عليها من أسرته في بنية المسئولية المجتمعية، في حين أنه في حالة تقدم المجتمع ورقيه ووجود مستو عال من الرفاهية؛ فإن المدرسة كتنظيم تحصل على قدر من الحقوق من المجتمع ممثلاً في الجمعيات الأهلية على سبيل المثال أكبر قدر من الواجبات التي تقع عليها تجاه المجتمع. حيث يكون رأس المال الاجتماعي في هذه الحالة بين التنظيمات (المدرسة والجمعيات الأهلية) من النوع العابر[2]، الأمر الذي يشير إلى أن تنظيمات المجتمع التي تمتلك القدر الأكبر من رأس المال الاجتماعي؛ يقع عليها القدر الأكبر من المسئولية المجتمعية[3].

وعلى جانبٍ آخر فإن المسئولية المجتمعية لها دور كبير في تكوين رأس المال الاجتماعي؛ فالتزام أعضاء مجالس الأمناء والجمعيات الأهلية مثلاً بمسئولياتهم وواجباتهم تجاه كل منهم الآخر وتجاه المجتمع ككل على أساس من التعاون والتواصل والتبادل، يؤدى إلى تدعيم الثقة والاندماج فيما بينهم ويساعد على بناء الروابط وحدوث التفاعلات وتكوين علاقات وشبكات اجتماعية جديدة مما يدعم رأس المال الاجتماعي بين هؤلاء الأفراد والمنظمات ويحقق الصالح

---

(1) هند سيد أحمد، مرجع سابق، ص101.

(2) المرجع سابق.

(3) المرجع سابق، نقلاً عن : محمد عبد المنعم: " المشاركة الديمقراطية كأساس لمواطنة مسئولة"، المؤتمر السنوي الحادي عشر: "المسئولية الاجتماعية والمواطنة"، المجلد الأول، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ص508-510.

العام، كما أن المسئولية المجتمعية بما تشمله من قيم المساواة والعدالة الاجتماعية والتوازن في الالتزام بالواجبات والحقوق لكافة أفراد المجتمع يمكنها أن تزيل ما قد ينتج من آثار سلبية لرأس المال الاجتماعي بما قد ينشأ من فوارق بين الطبقات والفئات المختلفة، وفى مقابل ذلك فإن تخلى الأفراد عن المسئولية يؤثر على مخزون رأس المال الاجتماعي الذي يتكون على فترات طويلة[1].

خامساً: المسئولية المجتمعية والمسئولية الأخلاقية:

يعبر الجانب الأخلاقي لدى الفرد عن المسئولية الأخلاقية لديه التي تمثل الفعل الذي يميز فيه الفرد بين الخير والشر، واختيار أحدهما على أساس الحرية، وفيها يحاسب الفرد على نتائج أفعاله وعلى نوايا، والسلطة فيها تعود إلى الضمير الفردي الذي يشكله المجتمع، فهي تمثل مسئولية الذات الداخلية عن سلوك ما، ومدى موافقته للآداب والمعايير الأخلاقية، التي تنشأ من داخل النفس وما يلتزم به المرء نفسه من سلوك نحو نفسه خاصة ونحو المجتمع الذي يعيش فيه عامة[2].

وقد رأينا في المبحث الأول من الفصل الحالي أن المسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي يُنظر إليها على أنها مسئولية ذاتية أخلاقية، وتظهر العلاقة بين المسئولية المجتمعية والمسئولية الأخلاقية من خلال ما أشار إليه (نجم عبود)[3] إلى أن المسئولية المجتمعية كانت متداولة قديماً في صورة الأخلاقيات، فكانت تحمل جانبًا أخلاقيًا، والأخلاقيات في السلوك العام للأفراد تعمل على دعم المسئولية المجتمعية، ويعرفها (إسكارتى، وآخرون .Escarti; et. al)[4] بأنها

---

[1] هند سيد أحمد، مرجع سابق، ص102.

[2] المرجع السابق، ص103.

[3] نجم عبود نجم: "أخلاقيات الإدارة في عالم متغير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات، القاهرة، 2000، متاح في:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan000957.pdf. Accessed on: 28-1-2016.

[4] Amparo Escarti et al: "Applying the Teaching Personal and Social Responsibility Model (TPSR) In Spanish Schools Context: Lesson Learned", Agora For Pe and Sport, No.14, Vol. 2, 2012, 178-196, p 180.

وضـع أو التـزام أخلاقـي يتمثـل فـي احتـرام الـنفس والآخـرين، وأن قـيم المسـئولية المجتمعيـة تتمثـل فـي احتـرام مشـاعر وحقـوق الآخـرين، والتعـاطف والإحسـاس الاجتماعي، لذا حينما نقول أن المسئولية المجتمعية تعني القدرة على اتخاذ قرار، والسلوك بتوجيه ذاتـي دون رقابـة، فهذا أمر يرتبط بدرجة كبيرة بالجانب الأخلاقي لدي الفرد، ورصيد التربية الأخلاقية لديه؛ ومما لا شك فيه أن الوازع الديني يسهم بشكل كبير في غرس الأخلاق وتدعيمها في سلوك الفرد ومعاملاتهم، ففي الإسلام يعتبر التزام المسلم بـالأخلاق نـابع من الإيمـان بـالله وطاعتـه فـي أوامره ونواهيـه، وابتغاء رضوانه، وثمة إجماع على أن الدين والأخلاق وجهان لعملة واحدة، وأن التربيـة الدينيـة جزء لا يتجزأ من التربيـة الأخلاقيـة، بل إن الدين هو روح التربيـة الأخلاقيـة وقوتهـا المحركـة، حيث يستمد المجتمـع قيمـه الأخلاقيـة وقواعد تنظيم السلوك من التعاليم الدينيـة التـي تلعب دوراً أكثر فعالية فـي الالتزام الشخصـي من القوانين الوضعية[1].

نستنتج من ذلك أن الارتباط بين المسئولية المجتمعية والمسئولية الأخلاقية يظهر من خلال حتمية وجود وازع أخلاقي لدى الفرد كأساس للفرد المطالب منه الوفاء بمتطلبات مسئوليته المجتمعيـة؛ ذلك لأن المسئولية المجتمعيـة للفرد تجاه الآخر والمجتمع ليست إجبارية بالدرجة الأولى وإنما يعتمد تحقيقها على الضمير الأخلاقي وما يقوم عليه من قيم تميز بين الصواب والخطأ، وتقع فيه المحاسبية بالدرجة الأولى على هذا الضمير.

خلاصة القول:

حاول الباحث في هذا الفصل التعرف علي "ماهيـة المسئولية المجتمعيـة"، ليس فقط من خلال الفكر الإسلامي، واستشعار أهمية المصطلح من خلاله، ولكن أيضًا التعرف علي ماهيته من خلال الفكر الوضعي، سواء أكان في الفكر الاجتماعي، أو الفكر الاقتصادي، أو الفكر الإداري، كذلك التعرف علي المصطلح

(1) ميسون محمد عبد القادر: "التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة"، رسالة ماجستير "غير منشورة"، قسم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص109.

مفهومًا، ونشأةً، وعلاقته ببعض المفاهيم الأخرى شديدة الصلة به، مثل مفهوم كل من المساءلة، والجزاء، والاستجابة المجتمعية، والمواطنة، والحقوق والواجبات، والعقد الاجتماعي، ورأس المال الاجتماعي والمسئولية الأخلاقية، وقد تبين من خلال البحث العديد من الأمور، منها :

1- أن "المسئولية المجتمعية" من المنظور الإسلامي تعني: "التزام الفرد والجماعة بما يصدر عنهما من أفعال، بحيث يلزم الفرد نفسه أولاً ويفي بالتزاماته بواسطة جهوده الخاصة وبإرادته الحرة تجاه الجماعة والمجتمع، وتلزم الجماعة (الشركة أو المؤسسة الخاصة أو الحكومية أو الأهلية) نفسها بالتزاماتها تجاه أفرادها وتجاه المجتمع، واستعدادهما لتحمل نتائج التزاماتهما وقراراتهما واختياراتهما العملية بين الناحية الإيجابية والسلبية أمام الله سبحانه وتعالي تجاه المجتمع وخدمته لتحقيق تنميته واستقراره بما يليق بالمجتمع المسلم، انطلاقًا من قوله صلي الله عليه وسلم: (كلكم راعٍ، وكل راعٍ مسئولٌ عن رعيته)".

2- اتضح بعد مراجعة مختلف الدراسات السابقة والكتابات السوسيولوجية، والاقتصادية، والإدارية، أن المفهوم ما زال يفتقر لتعريف مقبول عالميًا، ولم يتم تعريفه بشكلٍ محددٍ وقاطعٍ، يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية، وطنية أو دولية، وما تزال هذه المسئولية في جوهرها أدبية، ومعنوية، أي تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الاختيارية.

3- تتمثل أهم المفاهيم المقدمة للمسئولية المجتمعية من خلال بعض الكتابات والدراسات الاجتماعية في تعريف " بدوي"، حيث يشير فيه إلى أن "المسئولية المجتمعية" تلك التي: " ترتكز علي ارتباط الحقوق بالواجبات، فإشباع الاحتياجات وحل المشكلات لابد أن يرتبط بمدي مساهمة أفراد المجتمع واشتراكهم لإشباع احتياجاتهم وحل مشكلاتهم معتمدين علي أنفسهم، لأن المسئولية المجتمعية متبادلة بين الأفراد، والجماعات، وبين المجتمعات المحلية وبين المجتمع العام"، وتتمثل أهم المفاهيم المقدمة من خلال بعض الكتابات والدراسات الإدارية والاقتصادية في تعريف "البكري"، حيث يشير فيه إلى أن "المسئولية

المجتمعية" هي : " عقد اجتماعي بين منظمات الأعمال والمجتمع، لما تقوم به المنظمة من عمليات تجاه المجتمع"، مشيرًا إلي أن "المسئولية المجتمعية" بهذا المعني تنصب نحو اتخاذ القرارات والأفعال ذات التأثير، والاستجابة السليمة والمقبولة من المجتمع، وأنها بذات الوقت تعمل علي تقليص وتجاوز أي تأثيرات سلبية يمكن أن تصيب المجتمع من جراء العمليات التي تؤديها وحتى بشكلها العرضي، وتتمثل أهم المفاهيم المقدمة من خلال بعض المنظمات الدولية المهتمة بموضوع المسئولية المجتمعية في تعريف " مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة"، حيث تُعرف "المسئولية المجتمعية" على أنها: "الالتزام المستمر من قِبل الأفراد ومنظمات الأعمال بالتصرف بشكلٍ أخلاقي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتحسين جودة حياة العاملين في تلك المنظمات وأسرهم، وتحسين جودة حياة المجتمع المحلي، والمجتمع بشكلٍ عام".

4- على الرغم من تنوع يتضح وتعدد التعريفات المقدمة "للمسئولية المجتمعية" من خلال الفكر الوضعي، سواء كان اجتماعي، أو إداري واقتصادي، أو من خلال بعض المنظمات الدولية المهتمة بموضوع "المسئولية المجتمعية"، وبالرغم من تعدد تلك التعريفات إلا أنها قد تكون اتفقت جميعًا علي أن "المسئولية المجتمعية" تعتبر:

أ- التزام الفرد والجماعة بالوفاء بواجبات الدور المنوط لكل منهما تجاه المجتمع، وكأنه "عقد اجتماعي".

ب- أنها في الغالب تشمل علي سلوك أخلاقي في المقام الأول لا يتقيد بقوانين أو تشريعات ملزمة.

ج- الهدف منها في كل الأحوال هو الارتقاء بالمجتمع وأفراده، وتحسين نوعية حياتهم، وجودتها، سواء كانت اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، صحية، بيئية.

5- أظهر البحث بعد عمل موازنة بين المفهوم الإسلامي والمفاهيم الوضعية "للمسئولية المجتمعية" للوقوف على أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف بينهما؛ حيث أظهرت المفاهيم التي قُدمت "للمسئولية المجتمعية" من خلال وجهتي النظر

الإسلامية والوضعية، وجود بعض أوجه الاتفاق بينهما، وشملت أبعاد أوجه الاتفاق تلك في: الالتزام، والهدف، والجزاء، وتضمين البعد الأخلاقي، وحدود المسئولية المجتمعية، في حين تحددت أوجه الاختلاف بين المفاهيم الإسلامية والمفاهيم الوضعية للمسئولية المجتمعية في الأبعاد: الهدف، ومصدر التكليف، وبواعث ودوافع الالتزام، والجزاء.

6- أظهر البحث فيما يتعلق بنشأة "المسئولية المجتمعية" أن الإسلام كان سباقًا في التعرض لموضوع المسئولية المجتمعية، لكن بالرغم من ذلك، لم تأخذ المسئولية المجتمعية من منظور إسلامي حظها الوافر من التأصيل والدراسة وهي تحتاج إلي إثراء و بحث، و هذا ما هو منتظر من الفقهاء والاقتصاديين المسلمين الذين يدركون أن نصوص الشريعة الإسلامية لا تخل من القيم الاجتماعية المثالية؛ لأن الشريعة الخالدة متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية في جميع مراحلها وتطوراتها، وهي متوافقة حتمًا مع حاجيات الحياة الإنسانية في هذا العصر، مصداقًا لقول الله عز وجل: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ﴾.

7- أمكن للبحث التمييز بين نشأة وتطور مفهوم "المسئولية المجتمعية" في التشريع الإسلامي، وبين نشأة وتطور المفهوم في الفكر الوضعي المعاصر، في الاختلافات التالية:

أ- أصالة المسئولية المجتمعية في النظام الإسلامي:

المسئولية المجتمعية ليست دخيلة علي النظام الإسلامي كما في النظام الرأسمالي، وليست بديلاً وحيدًا كما في النظام الشيوعي وإهمالاً للمصلحة الذاتية لمالك المال، وتستند هذه الأصالة إلي أن ملكية المال في المنظور الإسلامي لله عز وجل.

ب- اختلاف باعث القيام بالمسئولية المجتمعية:

فباعث القيام بالمسئولية المجتمعية في ظل الفكر الوضعي المعاصر هو الفلسفة المادية البحتة، أما في منظور التشريع الإسلامي، فباعث هذا الدور هو روحي يتمثل في التكليف الشرعي الرباني الذي يقوم به الإنسان طلبًا لثواب الله.

جـ. سمو الدوافع الإسلامية لأداء المسئولية المجتمعية:

حيث كان ظهور المسئولية المجتمعية في النظم الوضعية كرد فعل علي بعض الممارسات إما لمعالجة سلبيات، مثل ما قامت عليه الشيوعية، وإما لرد انتقادات مثل ما قامت عليه الرأسمالية، أما في النظام الإسلامي فإن أداء المسئولية المجتمعية جزء عضوي من الدين لصحة العقيدة والشريعة.

د. المسئولية المجتمعية في الإسلام تستمد إلزاميتها من قوة الاعتقاد الديني:

فقوة اعتقاد المسلم من وجوب أدائه لالتزاماته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه نابعة من قوة إيمانه، واعتقاده بوجوب تسخير، وتوجيه نشاطه الاقتصادي في مرضاة الله.

8- هناك العديد من المفاهيم المرتبطة بمفهوم "المسئولية المجتمعية تداخل مع مفهوم "المسئولية المجتمعية"، وفي كثيرٍ من الأحيان ترتبط به، ومن بين تلك المفاهيم: مفهوم كل من "المساءلة" التي تُعد بمثابة الوجه الثاني "للمسئولية المجتمعية"؛ فإذا كانت المسئولية هي تحديد الواجبات التي يجب أن تؤدى في سبيل إنجاز المهمة التي يسأل عنها صاحبها المكلف بها، فإن "المساءلة" هي مصطلح يستخدم لوصف التعهد والالتزام الذي وجد بسبب تحديد المسئولية، و"الاستجابة المجتمعية" الذي يتضمن وجود دافع أو حافز يعمل كمثير أو منبه لتحمل تلك المسئولية؛ لذا يقترح العديد من الباحثين والمتخصصين تحويل مصطلح "المسئولية المجتمعية" إلى مصطلح "الاستجابة المجتمعية"؛ وذلك نظرًا لما يحمله مصطلح "الاستجابة المجتمعية" من دوافع ومحفزات تعزز من تحمل الأفراد والجماعات والمجتمعات المسئولية المجتمعية وتحقيقها على الوجه الأمثل، ومفهوم "المواطنة" الذي يشير في أبسط معانيه إلى "انتماء الإنسان إلى بقعة أرض ومجتمع في تكوين الدولة، ويحمل جنسيتها ويخضع للقوانين الصادرة فيها ويتمتع بشكل متساو مع بقية المواطنين في الحقوق والواجبات والالتزامات تجاه الدولة التي ينتمي إليها"، ومفهوم "الحقوق والواجبات" الذي يقوم على أن تنظيمات المجتمع

المدني تعمل على تنمية وعي الأفراد الحقوقي في مقابل توعيتهم بضرورة الوفاء بواجباتهم كاملة؛ فالقيام بالواجبات يشكل المدخلات، بينما الحصول على الحقوق يشكل المخرجات، وهدف المسئولية المجتمعية هنا يتمثل في تحسين أوضاع البشر بالتركيز على احتياجاتهم ومشكلاتهم وإمكاناتهم، فمفهوم المسئولية المجتمعية يركز على ارتباط الحقوق بالواجبات، وأن المسئولية متبادلة ومشتركة بين أطراف المجتمع العام، و"رأس المال الاجتماعي" الذي تظهر العلاقة بينه وبين المسئولية المجتمعية من خلال المنفعة العامة؛ لأن ما ينتج من العلاقات فيما بين أفراد التنظيمات وأفراد المجتمع رأس المال الاجتماعي من منفعة نتيجة للقيام بالأنشطة الاجتماعية التي تمثلها هنا المسئولية المجتمعية هي منفعة عامة تشمل كل الأفراد، وتشمل المجتمع ككل، فكما أن العلاقات لا تقتصر على فرد دون آخر، فالمنفعة الناتجة من تحقيق المسئولية المجتمعية لا تقتصر على فرد دون آخر، ومفهوم "المسئولية الأخلاقية"، الذي يظهر الارتباط بينه وبين مفهوم "المسئولية المجتمعية" من خلال حتمية وجود وازع أخلاقي لدى الفرد كأساس للفرد المطالب منه الوفاء بمتطلبات مسئوليته المجتمعية؛ ذلك لأن المسئولية المجتمعية للفرد تجاه الآخر والمجتمع ليست إجبارية بالدرجة الأولى وإنما يعتمد تحقيقها على الضمير الأخلاقي وما يقوم عليه من قيم تميز بين الصواب والخطأ، وتقع فيه المحاسبية بالدرجة الأولى على هذا الضمير.

الفصل الثاني

التأصيل النظري للمسئولية المجتمعية بين المنظور الإسلامي والفكر الوضعي

سبق وأشرنا إلى أن "المسئولية المجتمعية" في الفكر الإسلامي هي: "التزام الفرد والجماعة بما يصدر عنهما من أفعال، بحيث يلزم الفرد نفسه أولاً ويفي بالتزاماته بواسطة جهوده الخاصة وبإرادته الحرة تجاه الجماعة والمجتمع، وتلزم الجماعة (الشركة أو المؤسسة الخاصة أو الحكومية أو الأهلية) نفسها بالتزاماتها تجاه أفرادها وتجاه المجتمع، واستعدادهما لتحمل نتائج التزاماتهما وقراراتهما واختياراتهما العملية بين الناحية الإيجابية والسلبية أمام الله سبحانه وتعالي تجاه المجتمع، وخدمته؛ لتحقيق تنميته واستقراره بما يليق بالمجتمع المسلم، انطلاقًا من قوله صلي الله عليه وسلم: (كلكم راعٍ، وكل راعٍ مسئولٌ عن رعيته)".

ولكي نحقق المغزى والهدف من هذا التعريف المقدم للمسئولية المجتمعية يتطلب الأمر ضرورة التعرف على الأسس النظرية "للمسئولية المجتمعية"، سواء أكانت من المنظور، والفكر الإسلامي، أو من خلال الفكر الوضعي، من خلال مختلف العلوم الإنسانية، كالقانون، والفلسفة، وعلم النفس؛ وذلك حتى يتسنى لنا تطبيق المسئولية المجتمعية بشيءٍ من الدقة، فمجرد الوقوف على التعريف وحده فهذا لا يكفي لكي ندرس المسألة دراسة وافية، فالأمر يتطلب التعرف على أسس المسئولية المجتمعية، وشروطها، وكذلك عناصرها، وأركانها من وجهة المنظور الإسلامي، بشقيه "القرآن الكريم"، "وسنة نبينا الكريم" ﷺ، وكذلك التعرف أيضًا على نظرة مختلف العلوم الإنسانية " للمسئولية المجتمعية"، والمداخل النظرية لها من خلال القانون، والفلسفة، وعلم النفس.

وعلى هذا قسَّم الباحث هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

الأول: التأصيل النظري للمسئولية المجتمعية في المنظور الإسلامي، ويتطرق الباحث فيه إلى التعرف على أسس، وشروط، وعناصر، وأركان المسئولية المجتمعية من المنظور الإسلامي.

الثاني: التأصيل النظري للمسئولية المجتمعية في بعض العلوم الإنسانية، واختار الباحث التعرف على الأسس النظرية للمسئولية المجتمعية في بعض العلوم الإنسانية، كالقانون، والفلسفة، وعلم النفس.

المبحث الأول

التأصيل النظري للمسئولية المجتمعية في المنظور الإسلامي

أولاً : أسس المسئولية المجتمعية في الإسلام :

الأساس لغةً هو أصل البناء ومبتدأ الشيء، وجمع الأساس أسس، وهذه المادة من الهمزة والسين تدل على الأصل والشيء الوطيد الثابت، فالأس أصل البناء، وكذلك الأساس، فالأس ما يُبتنى عليه[1].

واصطلاحًا: فهو الأرضية المعرفية التي تبتنى عليها القواعد، فهو الأرضية التي تبتنى عليها حركة الفكر أو المنظومة الفكرية التي تهدف للوصول إلى نتائج حقيقة، أو النتيجة القصوى من حيث ملامسة الحقيقة أو مقاربتها[2].

المقصود بأسس المسئولية المجتمعية هي: "المبادئ والأصول التي تنبع منها المسئولية، والقواعد التي تقوم عليها"؛ فما من نظام أو عمل منظم إلا ويقوم على أسس علمية يبنى عليها هذا العمل، ولا تخرج المسئولية المجتمعية أيضًا عن هذا الفهم، فهي من مدبر الكون وخالق الإنسان، ولا شك أن لها أسسًا واضحة تقوم عليها، فالمتأمل في البناء الإيماني للدين الإسلامي العظيم؛ يلحظ أمرًا يميزه عن غيره من المناهج الأرضية، أو حتى السماوية السابقة عليه حين نزل هذا الدين على البشرية ليكون منهاجها الأخير والخاتم، الذي ارتضاه الله لها، وهذا الأمر الذي يميز الإسلام هو ارتباط كل جوانبه المختلفة، سواء عقيدةً وشرعًا أو فكرًا أو اقتصادًا، بأصلٍ ثابت، وجذر ضارب في أصل النفس البشرية، آلا وهو الإيمان، فعليه يبنى بناء الإسلام

---

[1] عدي جواد الحجّار:" الأسس المنهجية في تفسير النص القرآني"، العتبة الحسينية المقدسة، العراق، 2012، ص18.

[2] المرجع السابق، ص20.

الشامخ المثمر، وبه تقوم الحياة وتحيا الضمائر[1].

وبعد مطالعة العديد من البحوث والكتابات التي عُنيت بموضوعات مرتبطة بالمسئولية المجتمعية في الفكر الإسلامي، يمكن للباحث إجمال أهم الأسس التي تقوم عليها المسئولية المجتمعية في الإسلام، في الأسس الآتية:

1ـ الأساس الإيماني:

إن الإيمان يثير الضمير الإنساني ويوجِّه وجدانه ويُحيي شعوره بالواجب؛ فيكون هو الدافع الأصلي الذي يدفع إلى القيام بالمسئولية المجتمعية، ثم يأتي التشريع والنظام ليؤكد هذا الدور المطلوب، كما أن الإسلام يترك المجال رحبًا لمن أراد أن يزيد ما يشاء في دَورِه؛ فإنَّ كل ما يقدمه يزيده قربًا من الله، تعالى، وما يبذله في الدنيا، يعوضه الله – تعالى – عنه في الدنيا والآخرة: ﴿ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[2]؛ فيكون القيام بالمسئولية المجتمعية مرتبطًا بسرور الإنسان في أنَّه يقوم بعبادة يثاب عليها ويحقق بها رضى الله الزلفى لديه[3].

وإن العبادة في الإسلام ذات مفهوم واسع؛ فهي لا تقتصر على أداء أنساك فقط، بل كل عمل يقوم به الإنسان يقصد به تحقيق هدف نبيل طالبًا به رضا الله، فهو عبادة؛ فالعبادة هي الحياة، قال رسول الله ﷺ «وفي بُضْع [4] أحدكم صدقة، قالوا: يا رسول الله! أيأتي أحدنا شهوته ويكون له أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في حلال فله عليها أجر»[5].

---

[1] سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص ص 103 : 104.

[2] سورة سبأ، أية (92).

[3] هاني بن عبد الله بن محمد الجبير: " المسؤولية الاجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي ، مجلة البيان، العدد (269)، 2010، متاح في:
http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=125. Accessed on: 12-3-2015.

[4] البُضع بضم الباء: هو "الجماع"، قاله النووي في شرح صحيح مسلم، ص: 641، وقال: (وفيه دليل أن المباحات تصير طاعات بالنيات الصادقات؛ فالجماع يكون عبادة إذا نوى به قضاء حق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي أمر الله – تعالى – به أو طَلَبِ ولد صالح أو إعفاف نفسه أو إعفاف الزوجة أو غير ذلك من المقاصد الصالحة.

[5] صحيح مسلم: (1006) عن أبي ذر، رضي الله عنه.

فكل عمل يترتب عليه مصلحة وأراد به عامِله وجه الله – تعالى – كان عبادة يثاب عليها ويؤجر، وهذا المعنى هو أول الأُسُس التي تقوم عليها المسئولية المجتمعية، بل ويعد من أهم الأسس في دفع الإنسان إلى الخير وردعه عن الشر باستمرار؛ وذلك أن الإنسان الذي يؤمن بالله تعالى وبالحياة الآخرة سيضمن ذلك له السعادة الدائمة إن التزم بالخير في الحياة الدنيا، وأنه سيكون في شقاءٍ دائمٍ إن التزم الشر، وليس ذلك في الحياة الآخرة فحسب بل في الحياة الدنيا كذلك.

فهذا الأساس أقوى الأسس التي تعتمد عليها المسئولية المجتمعية في الإسلام؛ لأن المطالبة بالتزام الفضائل، واجتناب الرذائل لا يتحقق إلا باعتقاد جازم يحمل على العمل، ولأن المحاسبة على الفعل أو الترك لا تتصور شعورًا حيًا إلا بيقين راسخ يبعث على الاستعداد، هذا اليقين وهذا الاعتقاد هو الإيمان بالله تعالى؛ ولعل مرد ذلك راجع إلى أمرين:

أولهما: أن الإيمان منبع الأوامر والالتزامات؛ فالإلوهية والعبادة هما قدرٌ مشترك في الرسالات السماوية، يعنيان الإقرار بوجود الله تعالى والطاعة له تعالى في جميع الأحكام بامتثال الأوامر، واجتناب النواهي التي أرادها الله شرعًا لعباده، وخاطب بها رسله عليهم السلام، ومنها الأوامر والنواهي التي تنفع البلاد والعباد، وقد ورد في القرآن والسنة النبوية بعض منها في سياق الأمر بفعل الصالحات عمومًا، وتلك التي تنفع الناس على وجه الخصوص، ومن هنا يتضح أن المسئولية المجتمعية تنشأ عن الشرع الإلهي، مما يجعل الإيمان أساسًا لقيام المسئولية المجتمعية، ومنبعًا لأحكامها، ومقتضى الالتزام بها، والثواب عليها، بحيث تؤثر في باطن الإنسان وظاهره[1].

الأمر الثاني: أن الإيمان معتمد المحاسبة والمجازاة؛ فمن أركان الإيمان التصديق باليوم الآخر وما يحدث فيه من أحوال وأهوال، هذا الإيمان يولد في نفس المؤمن شعورًا بمسئوليته في الحياة الدنيا، ويذكره بما أعد الله له من نعيم مقيم، جزاءً لما عمل من الصالحات، أو عذاب أليم لما عمل من المنكرات، تلك حكمة

[1] سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص ص 104، 106، 107.

الله تعالى في جعل الحياة الدنيا دار ابتلاء وعمل، وجعل الدار الآخرة دار حساب وجزاء، حتى لا يستوي المؤمنون الصالحون والكافرون الفاسدون، وليقوم الناس بالقسط، وليجزى كل بما عمل إن خيراً فخير، وإن شراً فشر[1].

مما تقدم نخلص إلى أن المسئولية المجتمعية لا تكون قوية التأثير في الشعور والعمل، مهيمنة على أعمال الظاهر والباطن، مرعية في النفس والمجتمع، إلا إذا ارتبطت بالإيمان، واعتمدت عليه، وهى في الإسلام لا تقتصر في قيامها على هذه القاعدة الراسخة فحسب؛ بل تتخذ من العقل والقلب أساسين معينين في استقرار حقيقتها في النفس، واستشعار مقتضاها لدى أفراد المجتمع.

2ـ الأساس القلبي:

الله– سبحانه وتعالى– لم يخلق الخلق سدى، ولم يتركهم هملاً، بل جعلهم موردًا للتكليف، ومحلاً للأمر والنهى، وأعطاهم ما يميزون به ويعقلون؛ السمع والأبصار والأفئدة، وذلك منه– سبحانه– نعمة ومنة وتفضلاً، فمن استعمل هذه الجوارح في طاعته وسلك بها طريق الهدى، ولم يسلك بها طريقًا عوجًا، فقد قام بشكرها، ومن ابتغى وراء ذلك، فقد خسر وسيحاسب يوم العرض على الله، وصدق الباري– سبحانه–: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ [2].

وكل عضو في الإنسان خُلق لفعل خاص، يتحقق به الخير والسعادة؛ إذا وظف فيما خلق له، والقلب هو مِلكُ هذه الأعضاء، وهى جنوده تصدر كلها عن أمره، فكلها تحت سلطانه، يوجهها فيما يشاء، ومنه تكتسب الاستقامة والزيغ، ولا يمكن أن تقوم بشيء إلا عن قصد القلب ونيته، وهو المسئول عنها كلها؛ لأن كل راع مسئول عن رعيته[3].

---

(1) المرجع سابق، ص 107.

(2) سورة الإسراء، أية (36).

(3) سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص 111.

فيقول ﷺ: « آلا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت، صلح الجسد كله، وإذا فسدت، فسد الجسد كله، آلا وهى القلب» [1]. وهذا يدل على أن القلب مستودع المعاني والتصورات، ومنبع العواطف والفضائل؛ لذا كان أساسًا جوهريًا للمسئولية المجتمعية.

ومرد ارتباط القلب بالمسئولية أمور كثيرة منها؛ أن القلب قوة مدركة تشعر بقبح القبيح من الأعمال، وحسن الحسن منها وتشاركه النفس في ذلك، وهو ما يسمى بالحس الخلقي؛ فالمسلم حينما يستفتى نفسه وقلبه في حكم السلوك الذي يميل إلى فعله، فإنه إما أن يجد طمأنينة على أن العمل من أعمال البر، أو ترددًا واضطرابًا وخوفًا من أن يطلع الناس على عمله أو على الغرض منه، مما يدل على أن العمل من أعمال الإثم[2]، هذا الحس الخلقي تشير إلى تحكيمه كثير من النصوص الكتاب والسنة منها: قوله تعالى: ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ ۝ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُ﴾ [3].

فالقلب له الهيمنة على بقية الأعضاء، فهو في الأعضاء كالملك المتصرف في الجنود، الذي تصدر كلها عن أمره، ويستعملها فيما شاء، فكلها تحت عبوديته وقهره، وتكتسب منه الاستقامة والزيغ، وتتبعه فيما يعقده من العزم أو يحله[4].

من هذا يتضح أن القلب مرجع فى معرفة الأحكام، والتمييز بين الحق والباطل والتفريق بين الفضيلة والرذيلة، وهو قوة مؤثرة فى النفس وفى الجوارح تبعث على الامتثال والطاعة والالتزام بالأخلاق الكريمة، وتصرفات الجوارح، ويرافق الإنسان فى جميع لحظات حياته، ويحاسبه على أفعاله فيها، فهو مسئول؛ لأنه لب الإنسان وحقيقته، ومقصد الخطاب، وعلة الجزاء، وهو مثبت للسؤال؛ لأنه

---

(1) صحيح مسلم: "كتاب المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات"، 1219/2.

(2) عبد الرحمن حبنكة الميدانى: "الأخلاق الإسلامية وأسسها"، الجزء الأول، ط5، دار القلم، دمشق، 1999، ص ص265 : 275.

(3) سورة القيامة، أية (14) : (15).

(4) محمد بن أبى بكر ابن قيم الجوزية : "إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان (691 – 751)"، المجلد الأول، (تحقيق): محمد شمس، دار عالم الفوائد، جدة، المملكة العربية السعودية، (د.ن)، ص6.

مدرك للأمور، مميز بين الخير والشر، مفطور على معرفة الحق؛ لذا كان أساسًا معينًا، وقاعدة قوية للمسئولية[1].

3ـ القسط والاعتدال:

لهذا القسط مظاهر عديدة؛ فالإسلام يبني تكليفه على الواقع، لكنه يصعد بالإنسان إلى الدرجات العلى، ويوزِّع هذه الواقعية والمثالية؛ بحيث يقوم المكلَّف بما يستطيع ويمكِّن الراغب في الازدياد من الخير؛ فالقاعدة الأصلية ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ٦١].

ويقول للمتطلعين للمعالي: ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٣٣١]؛ فقد فرض الزكاة – مثلاً – كحد أدنى، مع أنَّه ليس كل شيء وإنما هو الحد الواقعي الذي يفعله الإنسان، ثم يبقى الباب واسعًا أمام الإنسان للإنفاق الذي يجازى عليه بأضعاف مضاعفة[2].

وهو أيضاً راعى الجوانب المادية والروحية؛ فلم يغفل عن أيهما، بل أخذ بميزان القسط فيهما؛ فلم يغلِّب المادة، والتي تؤدي غلبتها إلى تفكُّك الروابط الاجتماعية وتطرد معاني التعاطف والتراحم من القلوب، ولم يغلِّب الروحانية المهمِلة للحس والجسد المؤدية لضعف النمو في بناء الحضارة، فوازن بين احتياجات الروح والجسد[3].

ومن آثار هذا التوازن والاعتدال، نجده يرفض منطق الاقتصاد الحر الذي لا يفرق بين الطيب والخبيث من الرزق ولا يهمه إلا تحقيق الثروة، ولو على حساب الخُلُق والفضيلة، بل هو يدعو إلى اكتساب المال وتنميته وتحصيله: ﴿ فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ ﴾ [العنكبوت: ٧١]، لكنه ابتغاء مشروط بالحلال في كسبه وفي إنفاقه، قال رسول الله ﷺ: «لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يُسأل

---

(1) سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص 113.

(2) هاني بن عبد الله بن محمد الجبير، مرجع سابق، متاح في:
http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=125. Accessed on: 12-3-2015

(3) وهيبة مقدم، مرجع سابق، ص11.

عن عمره فيما أفناه، وعن علمه ماذا عمل فيه، وعن ماله: من أين اكتسبه؟ وفيم أنفقه؟ وعن جسمه فيما أبلاه»، الأمر الذي يؤكد على أن الموازنة بين احتياجات الروح والجسد لدى الفرد وبين احتياجات الجماعة والمجتمع أساس ضروري للمسئولية المجتمعية؛ فلا يغلو جانب على الآخر، ولا فئة على أخرى.

4. التكامل:

المسئولية المجتمعية قامت طلبًا لرضى الله، وأُدخل في نطاقها كل ما يحقق مصالح الناس، مراعية حاجات الجسد والروح، موازنة بين طلباتهما، متنبهةً لاختلاف القدرات وتنوُّع الرغبات، لتعمل كلَّ ذلك في تكامل عجيب، فالمسئولية المجتمعية يُنظر لها أحيانًا نظرة مادية تتناول الاحتياجات الجسديَّة؛ بينما تقوم في الإسلام على أبعد من ذلك لتشمل الحاجات النفسية والإحساس بكل ما يصيب المجتمع والاهتمام بالسلوك، والبيئة[1].

إن المسئولية المجتمعية في الإسلام تولي الحاجات النفسية: من الحاجة للتقدير والتعليم والإرشاد والتطوير والتعاطف، والتواصل الجيد مع الآخرين؛ بالقيام بعيادة المريض وحضور الدعوات والاجتماعات ونحوها وسائر أنواع التعامل الحَسَن، تولي كلَّ ذلك اهتمامها بحيث يصبح جزءاً منها. قال ﷺ : «إن أبواب الخير لكثيرة: التسبيح والتحميد والتكبير والتهليل، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وتميط الأذى عن الطريق، وتُسمع الأصم، وتهدي الأعمى، وتدل المستدل على حاجته، وتحمل مع الضعيف؛ فهذا كله صدقةٌ منك على نفسك»[2]، وفي السُّنة نصوص كثيرة تحث على إقالة البائع، وإنظار المدين المعسر، والتجاوز عنه، والأمر بالحكم بالعدل، وستر المسلم إذا فعل شيئًا سيئًا وغير ذلك، والتكامل لا يقف عند ذلك، بل يتجاوزه ليشمل الإحسان إلى غير المسلمين. قال تعالى: ﴿ لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. ويتجاوز أيضًا

---

(1) هاني بن عبد الله بن محمد الجبير، مرجع سابق.

(2) صحيح ابن حبان: (171/8) عن أبي ذر، رضي الله عنه.

الحاضر للمستقبل فيضع أُسُسَ المسئولية مراعياً حاجات الأجيال القادمة، كما فعل عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – في أرض السواد؛ إذ أبقاها في أيدي أهلها وضرب عليهم الخراج[1]، وهكذا تتكامل مصالح الحياة بمراعاتها كل الجوانب الإنسانية التي تنفع البلاد والعباد؛ بحيث تستقيم الحياة في تناسق يصعد بها إلى أهدافها العليا.

5ـ الأساس الجزائي:

يُعد الجزاء النتيجة المترتبة على قيام الإنسان بمسئولياته أو مخالفته لها، وحدد القرآن الجزاء بقدر المسئولية مع إيثار جانب الرحمة والعفو ومضاعفة الحسنة، قال تعالى: ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ [2].

فعندما يوجه الله تعالى إلينا أمره فهو يلزمنا، فإن استجبنا وخضعنا لأمره ولبينا نداءه، نكون قد تحملنا مسؤوليتنا التي يترتب عليها الجزاء الحسن، وإن كان موقفنا أمام نداء الله تعالى وأمره ومخاطباته لنا التمرد والعصيان والمخالفة، ترتب على ذلك الجزاء السيئ، فالمطيع لأمر الله تعالى والقائم برعايته يجزيه الله تعالى ثوابًا حسنًا، والعاصي لأمر الله تعالى المخالف لطاعته يعاقبه الله بالعقاب الأليم[3].

وبذلك يتبين لنا أن الجزاء أمر مترتب على المسئولية وسبب ناشئ منها؛ فالمسئولية والجزاء معناهما متلازمان تتداخل حقائقهما وتتآلف معالمهما لما بينها من علاقة وثيقة، الأمر الذي يجعل كل من يتناول موضوع المسؤولية بالحديث لا بد أن يتناول الجزاء المرتب عليها، لأن التلازم بينها ثابت لا ينفصل، وقد أوضحنا ذلك الأمر في المبحث الثالث من الفصل الأول من البحث الحالي.

---

(1) صحيح البخاري: (3125)، وانظر أيضًا : فتح الباري: (259/6).
(2) سورة الأنعام، آية (160).
(3) سجاد أحمد بن محمد أفضل:"علاقة الجزاء بالمسئولية"، شبكة الألوكة، 2015، متاح في: http://www.alukah.net/sharia/0/86796/#_ftn1. Accessed on: 12-3-2016.

والجزاء مصدر، ترجع مادته إلى الفعل "جزي"، ويدور استعماله على معان، هي:

أ- **المكافأة على الشيء، يقال:** جزاه به، وعليه جزاء، وجازاه مجازاة وجزاء.

ب- **الكفاية، يقال:** جزى الشيء يجزي، بمعنى (كفى).

ج- **القضاء، يقال:** جزى عنك الشيء، بمعنى (قضى).

د- **الغناء:** جزيت فلاناً بما صنع جزاء أي أغنيته. وهي معان متقاربة في المدلول، كل منها يعني مقابلة لشيء سابق، إما على سبيل الإحسان والثواب أو على الإساءة والعقاب[1].

ومن كل ما تقدم يمكن القول أن الجزاء يندرج تحت أمران: الثواب والعقاب، ويقصد بالثواب: ما يرجع إلى الإنسان من خير أو شر جزاءً على عمله، ويكثر استعماله فيما يرجع من خير، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَآَتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ﴾ [2].

ويقصد بالعقاب: ما يجازى به الإنسان من عذاب على فعل السوء، ويختص بالعذاب، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُلٌّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابِ ﴾[3].

إذاً الجزاء ينقسم بحسب النوع إلى ثواب وعقاب، وأن الثواب هو الجزاء الحسن على فعل الحسنات وترك السيئات، وأن العقاب هو الجزاء السيئ على التفريط في فعل الحسنات واقتراف السيئات والجزاء بنوعيه ثوابًا وعقابًا يشمل كل جزاءً يترتب على فعل الإنسان في كل وقت[4].

---

(1) المرجع السابق.

(2) سورة آل عمران، آية (148).

(3) سورة ص، آية (14).

(4) لمزيد من التفاصيل حول "الجزاء" وتعريفاته في القرآن الكريم انظر:
سيد حسين العفاني:"الجزاء من جنس العمل"،الجزء الأول، (تقديم): أبوبكر جابر الجزائري وآخرون، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٩٩٦.

وأهمية الجزاء كأساس من أسس المسئولية المجتمعية، تظهر في الارتباط العضوي بينه وبين الأساس الإلزامي، وأساس المسئولية؛ فالإلزام يستدعى وجود شخصية قادرة على القيام بالفعل، كما يستدعى وجود محاسبة ومساءلة، ومن ثم وجود جزاء على الفعل، حسنًا كان أو سيئًا، وفقد هذا الجزاء يؤدى إلى ضعف الالتزام بالقيام بالمسئوليات، والمساواة بين من يلتزم، فيكون أداة بناء لمجتمعه، وبين من يخالف؛ ليكون معول هدم للمجتمع، وبذلك يكون الجزاء حافزاً للمحسن أن يزيد في إحسانه، ويثبت عليه، ورادعًا للمنحرفين والمجرمين بالكف عن غيهم، حتى لا ينالهم الجزاء القاسي[1].

ويتنوع الجزاء ما بين جزاء دنيوي وأخروي، وجزاء مباشر وغير مباشر، وعاجل وآجل، وجزاء إلهي وجزاء وجداني وجزاء اجتماعي، فهذا التنوع يراعى الفروق الفردية بين البشر، فإذا كان بعض الناس يكفيه الجزاء الإلهي؛ فيكون دافعًا له نحو الخير وحاجزاً عن الشر، فإن آخرين لا يستجيبون إلا للجزاء الاجتماعي، والمتمثل في العقوبة البدنية أو الثناء والمدح، كما أن هذا التنوع يعمل على تعزيز القيم الأخلاقية الحسنة في نفس المحسن، فعندما يرى المحسن ما أعده الله له من ثواب في الآخرة، ورضا الناس عنه وثناؤهم عليه، ورضاه عن نفسه؛ فإنه يثبت هذا الخلق في حياته، ويوفر له دافعًا للتمسك بالقيم الأخلاقية. كما أن هذا التنوع يعمل على التنفير من الأخلاق السيئة، فعندما يرى المسيء سخط الله عليه، وما أعده له من عقوبة؛ بسبب هذا الخلق السيئ، وما حازه من سخط الناس وبغضهم، ومع ذلك نفوره من نفسه وكرهه لها؛ يوفر كل ذلك دافعاً نفسياً للكف عن هذا الخلق السيئ واستبداله بخلقٍ قويم[2].

الأمر الذي يدلل على أهمية الجزاء كأساس جوهري من أسس المسئولية المجتمعية، وأن بغيابه لا يستقيم قيام المسئولية المجتمعية.

---

[1] سجاد أحمد بن محمد أفضل : "المسئولية الأخلاقية وأثرها على الفرد والمجتمع في ضوء السنة النبوية"، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، مرجع سابق، ص118.
[2] سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص118.

ثانيًا : شروط المسئولية المجتمعية في الإسلام:

الشرط في اللغة يقوم على ثلاثة أحرف، هي الشين، والراء، والطاء، وهي تدل على علم وعلامة، وما قارب ذلك من علم، فالشرط في اللغة : العلامة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾؛ أي علاماتها، وأما في الاصطلاح : " فهو وصف ظاهر منضبط، مكمل لمشروطه يستلزم عدمه عدم الحكم، ولا يستلزم وجوده وجود الحكم، فهو على هذا أمر خارج عن حقيقة المشروط ليس جزءًا منه"، ومن هنا يتبين وجه تسميته شرطًا؛ حيث كان علامة للمشروط يتعلق وجوده به[1].

وفي ثنايا حديثنا عن شروط المسئولية المجتمعية، يمكن القول بأن المقصود بشروط المسئولية المجتمعية هنا : "العلامات الواجب توافرها لدى الفرد أو الجماعة أو المجتمع عند مراعاتهم لمسئولياتهم المجتمعية وقيامهم بها، بحيث إذا لم تتوافر تلك العلامات لا تتواجد المسئولية المجتمعية، ولا يستلزم ويصح حدوثها "، وتتمثل أهم تلك الشروط في:

1ـ الإعلام والبلاغ:

كان من رحمة الله تعالى بعباده أنه كما جعل فيهم العقل والفهم الذي به يميزون ويدركون، شاءت حكمته العظيمة ألا يجعل ذلك فقط مناط مسئولية الإنسان ومطالبته بما كُلف به، بل أرسل لهم الرسل من حين إلى حين على مدى امتداد التاريخ البشرى من أبى البشر آدم عليه السلام إلى سيدنا محمد ﷺ، وذلك ليزيلوا ما ران على فطرة الإنسان من شر وفساد، وليرشدوه إلى كلا الطريقين طريق الشر ومساوئه، وطريق الخير ومحاسنه وفضائله، وصدق الله العظيم حيث قال ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[2] لذلك يعتبر هذا الشرط من أهم شروط المسئولية المجتمعية، وهو إعلام وتبليغ الإنسان العاقل البالغ القادر بما كُلف به من ربه على لسان نبيه ﷺ فيجب أن تصل إليه الدعوة، وبلاغ هذا الأمر حتى تستيقظ الضمائر الغافلة، ولأن المؤاخذة لا تكون إلا بعد إرسال الرسل وقيام

---

(1) خالد بن علي بن محمد المشيقح: "شروط صحة الظهار"، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (67)، 1423هـ، ص329.

(2) سورة الإنسان : أية (3).

الحجة عليهم، فيقول الله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ [1]، وهذا لا يتم إلا بإعلام الإنسان وبلاغه بما هو مفروض وواجب عليه فعلاً أو تركًا، بمعنى أن الإنسان لابد وأن يكون عالمًا بما هو مُكلف به من الفضائل والرذائل[2].

2ـ الالتزام الشخصي:

الإنسان مسئول مسئولية كاملة عما يصدر عنه من أفعال، وعلى ذلك يأتي الثواب والعقاب؛ فمسئولية كل فرد واضحة جلية عن العمل الذي يقوم به سواء كان هذا العمل من أجل نفسه أو من أجل الغير إذ هو لا يتحمل تبعة عمل إنسان غيره، ولكنه مسئول عن الطريقة التي أتى بها هذا العمل أو ذاك بعد أن علم وتعلم سبل الخير والشر، إلا أن هذه المسئولية الفردية لا تمنع الفرد أن يكون مسئولاً عن انحراف مسلك أقرانه، فعليه أن يتدخل بوسائل مشروعة ليمنع الجماعة من التمادي في الأعمال التي تضر المجتمع الإسلامي، وهنا يظهر أهمية هذا الشرط للمسئولية المجتمعية آلا وهو التزام الفرد والجماعة النابع من الضمير الشخصي، والاقتناع الذاتي؛ حيث تصبح المسئولية المجتمعية مسئولية ذات طابع جماعي، فالجماعة ما هي إلا مجموعة الضمائر التي تربت في أحضان المدرسة الإسلامية الحق، فأوجدت المجتمع المتكافل والمتعاون الذي يعمل من أجل الخير والسلام.

إذن فالمسئولية المجتمعية يجب أن تندمج فيها المسئولية الفردية في المسئولية الجماعية التي تعلم القاعدة الأخلاقية وتدرك الأعمال التي تنتهك بها تلك القاعدة فالإنسان لن يُسأل عما قدمت يداه فحسب، بل سيسأل بصورة ما عن عدم التزامه بنصح وتقديم الخير للآخرين، مثل ترك القرناء يسيئون في مسلكهم دون تدخل منه لمنع الإساءة، بل قد يصيب الشر كامل أفراد الجماعة في حالة عدم إنكارهم فعل الشر من بعضهم كما يوضح ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا

---

[1] سورة الإسراء : أية (15).

[2] سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص85.

عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [1].

وقال النبي ﷺ بعد أن تلا هذه الآية: «كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يدي الظالم، ولتأطرنه على الحق أطراً، ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعننكم كما لعنهم»[2].

ويقول الدكتور عبد الله دراز في هذا الأمر: "فالإنسان ليس مسئولاً فقط عن الأعمال التي يعدو إليها في صورة تدخل إيجابي ومباشر لدى الآخرين، حين يصدر إليهم أوامر، أو نصائح، أو إيحاءات، وليست المسئولية فقط هي مسئولية القدوة التي تأتي من أعلى لتنتشر بين الجماهير، بفضل مهابة صاحبها وحدها، بل إن كل مبادرة، حسنة أو سيئة، من أية جهة كانت، سيكون لها أهمية لا تتوقف حدودها عند واقعها، أو نتائجها المباشرة، ما دامت صالحة لأن يقتدي بها الآخرون"[3].

ونستخلص من ذلك أن الإنسان كائن مسئول، تحمَّل مسئولية سلوكه الإرادي عن جدارة وأهلية، وهذه المسئولية لها مستويات ودرجات تختلف بحسب اختلاف الأعمال والصورة التي تتم بها، وبحسب الآثار المترتبة عليها من الناحيتين المادية والنفسية، ومسئولية الإنسان لا تقتصر على عمله النفسي والسلوكي بل تتعداهما إلى مسئوليته عن عمل غيره في إطار حدود معينة، كما أن مسئوليته ليست قاصرة على المسئولية من حيث المكافأة والجزاء، بل إن المسئولية الأساسية هي المسئولية الأخروية التي ينال فيها نتيجة مسئوليته بصورة عادلة[4].

3ـ الإيجابية:

إذا كانت الشخصية المسلمة تمثل ذاتًا متميزة، فإن هذا لا يعني أنها ذات منعزلة بوجودها، مكتفية بحدودها، مغلقة بأقفالها، بل هي ذات إيجابية ومتفتحة

---

(1) سورة المائدة : أية (78) : (79).

(2) سنن أبى داود، (تصنيف): أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (202 – 275): "كتاب الملاحم، باب الأمر والنهى"، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1420هـ، ص 473.

(3) محمد بن عبد الله دراز، مرجع سابق، ص154. أنظر أيضًا : سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص91.

(4) سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص92.

علـى الحيـاة كلهـا، ذات تحيـا الحيـاة بـلا خشـية، وتواجـه الواقـع بـلا انـزواء، وبـلا سـلبية، وهـذا هـو الشـرط الثالـث للمسـئولية المجتمعيـة، وهـو أن يكـون الفـرد أو الجماعة نقطة الانطلاق لديهما تجاه تنمية مجتمعهم هو الايجابية التي تُشتق من التقوى التـي بمثابـة النـواة الصـلبة فـي الشخصية المسلمة، فالتقوى ايجابيـة داخليـة مضـمرة، مؤديـة إلـى لا عمل فقط ولكن إحسان عمل[1]، فيقول تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾[2].

ومن الايجابيـة فـي الحيـاة التفتح علـى الآخرين، والاحتفـاء بهم، ورعـايتهم، وهدايتهم، ومشاركتهم أمور حياتهم، ابتداءً بالأسرة وذي القربى، ثم الصديق، وزميل العمـل، وشـريك المعاملـة، مـرورًا بالجـار، والشـارع، والحـي، والمدينـة، وصـولاً إلـى المجتمع المحلي والمجتمع القومي، وهذا التفتح كما يشير الدكتور "سيد عثمان" لـه أصوله في النواة الصلبة (أي التقوى) في الشخصية المسلمة؛ فالعبوديـة لله تحرير لتعامـل المسـلم مـع الآخـرين، ذلـك لأنـه لـن يتعامـل معهـم علـى أسـاس فريـد مـن المنفعـة أو الاسـتغلال، فالمنفعـة وحـدها قيـد، والاسـتغلال أغـلال، قيـد فـي قلـوب المتعـاملين بالمنفعـة وحـدها، وأغـلال حـول مـا بيـنهم مـن علائـق أو تفاعـل، إنمـا يتعامـل المسـلم مـع الآخـرين علـى أسـاس التشـارك فـي العبوديـة لله، يتعامـل معهـم تعملاً اجتماعيًا حرًا من المنفعة العاجلة، والمصلحة القريبة، تعامل اتجاهه وتوجهه إلـى الله، فكل حياة المسلم وسعيه لله، وكل حبـه، وكرهه فـي الله[3]، يقـول تعـالى : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾[4].

---

(1) سيد أحمد عثمان : " المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة : دراسة نفسية تربوية"، مكتبـة الأنجلو المصرية، 1986، ص ص8 – 11.

(2) سورة المائدة : أية (93).

(3) سيد أحمد عثمان: "المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة : دراسة نفسية تربوية"، مرجع سابق، ص ص 10 : 11.

(4) سورة الأنعام : أية (162).

4. النية والقصد:

إن من ضروريات العمل في الشرع هو أن يكون مقصودًا مرادًا، فلابد لكل عمل يقوم به الإنسان أن يكون له إرادة ونية وقصد. وهذا ما أشار إليه الرسول ﷺ بقوله: " إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْه " [1]، وفي مجال الحديث عن شروط المسئولية المجتمعية تصبح النية والقصد شرط أساسي ورئيسي لقيام المسئولية المجتمعية؛ فدور الإرادة في السلوك هام؛ إذ لا يكفى أن يكون السلوك مطابقًا للقانون والمظهر الصحيح له من حيث الصورة الخارجية، بل لابد للسلوك أن يكون مصدره النية الحسنة والقصد الطيب، فالإنسان في الإسلام لا يعد مسئولاً ولا تتحقق مسئولية الإنسان عما يقوم به من أفعال إلا إذا توافر فيه أمر، وهو حدوث الفعل عن نية وقصد وإرادة.

وهذا يعتبر من المبادئ الأساسية في الإسلام، فإن الإسلام لا يقيم لعمل الإنسان أي وزن إلا إذا كان قاصدًا إليه وناويًا له بإرادة واختيار، ولذلك لا يعاقب على هواجس القلب ووسوسة الضمير وحديث النفس إلا إذا كانت هذه الهواجس نزوع من الإنسان إلى الخير فإن الله تعالى يثيبه عليها وإن لم يفعلها فضلاً منه ورحمة، «ففي حديث النبي ﷺ عن أبى موسى، قال: سُئل رسول الله ﷺ عن الرجل يقاتل شجاعة، ويقاتل حمية، ويقاتل رياء، أي ذلك فى سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ: من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو فى سبيل الله» [2]، فالأعمال التي تصحبها الإرادة والنية والعزم على فعل طاعة أو اقتراف معصية، هو العمل الذي يترتب عليه الجزاء بنوعيه: العقاب والثواب، إذًا يشترط لثبوت المسئولية المجتمعية من جهة صحة الفعل المطلوب والمجازاة عليه وجود نية

---

[1] صحيح البخاري: "كتاب بدء الوحي: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ"، 6/1، أنظر أيضًا: شيخ الإسلام أحمد بن تيمية : " الأعمال بالنيات"، دار القاسم، متاح في:
http://www.ktibat.com/showsubject-link-233.html. Accessed on: 5-3-2016.

[2] صحيح مسلم: "كتاب الإمارة: باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله"، 1513/3.

متوجهة نحو الفعل عند الفاعل[1].

ولما كان مراعاة المسئولية المجتمعية من الفضائل الأخلاقية، ومن الأعمال المشروعة اشترطت لها النية، يقول ابن القيم: "ومن لَم يرَاعِ الْقَصْدَ فِي الْعَقْد لَمْ يَر بِذلِك بَأْسًا، وقاعدة الشريعة التي لا يجوز هدمها أن المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات كما هي معتبرة في التقربات والعبادات؛ فالقصد والنية والاعتقاد يجعل الشيء حلالاً أو حرامًا، وصحيحًا أو فاسدًا، وطاعة أو معصية، كما أن القصد في العبادة يجعلها واجبة أو مستحبة أو محرمة أو صحيحة أو فاسدة، وَدَلَائِلُ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ تَفُوتُ الْحَصْرَ، فَمِنْهَا قَوْله تَعَالَى فِي حَقِّ الْأَزْوَاجِ إذَا طَلَّقُوا أَزْوَاجَهُمْ طَلَاقًا رَجْعِيًا: ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إنْ أَرَادُوا إصْلَاحًا ﴾ [البقرة: 228] وَذَلِكَ نَصٌّ فِي أَنَّ الرَّجْعَةَ إنَّمَا مَلَّكَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِمَنْ قَصَدَ الصَّلَاحَ دُونَ مَنْ قَصَدَ الضِّرَارَ "[2].

ولا يقصد باشتراط النية الحصر في معنى قصد الفعل فحسب، بل ينضم إليه الإخلاص، يقول الشوكاني: "فَاعْلَم أَن عُمْدَة الْأَعْمَال الَّتِي تترتب عَلَيْهَا صِحَّتهَا أَو فَسَادهَا هِيَ النِّيَّة وَالْإِخْلَاص، وَلَا شكّ أَنَّهُمَا من الْأُمُور الْبَاطِنَة، فَمن لم تكن نِيَّته صَحِيحَة لم يَصح عمله الَّذِي عمله، وَلَا أجره الْمُتَرَتب عَلَيْهِ، وَمن لم يخلص عمله لله سُبْحَانَهُ فَهُوَ مَرْدُود عَلَيْهِ مَضْرُوب بِهِ فِي وَجهه، وَذَلِكَ كالعامل الَّذِي يشوب نِيَّته بالرياء "[3].

---

[1] سجاد أحمد بن محمد أفضل، مرجع سابق، ص93.

[2] محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية: " إعلام الموقعين عن رب العالمين"، المجلد الثالث، (تحقيق): محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، 1991، ص79، متاح في :
http://sh.rewayat2.com/ebnkaym/Web/11496/003.htm. Accessed on: 5-3-2016.

[3] محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكانى اليمنى: " ولاية الله والطريق إليها"، (تحقيق): إبراهيم إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 2010، ص438، متاح في :
http://shamela.ws/index.php/book/6886. Accessed on: 5-3-2016.

الأمر الذي يدلل على أهمية النية والقصد المحاطة بالإخلاص في أي فعل يُقصد من ورائه مراعاة الأفراد والجماعات للمسئولية المجتمعية، وكشرط أساس لصحة قيام المسئولية المجتمعية.

ثالثا : عناصر وأركان المسئولية المجتمعية في الإسلام :

حينما شرع الباحث في تناول هذه الجزئية المتعلقة بـ "عناصر وأركان المسئولية المجتمعية" لم يجد أفضل من وجهة نظر الأستاذ الدكتور "سيد عثمان"؛ فهو يُعد من أفضل من كتب في موضوع "المسئولية المجتمعية"، وقد شرح القضية شرحًا وافيًا في أكثر من عمل مرتبط بموضوع " المسئولية المجتمعية".

وقد تناول "عثمان" العناصر والأركان الأساسية "للمسئولية المجتمعية" في أكثر من عمل علمي يحمل نفس العنوان [1]، ويمكن إجمال وجهة نظره في العناصر الأساسية للمسئولية المجتمعية في ثلاثة عناصر أساسية، هم:

1ـ **الاهتمام**: ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها، وقد صنف عنصر "الاهتمام" إلى أربعة مستويات:

– **المستوى الأول:** ويمثل أبسط صور الاهتمام، وهو مستوى " الانفعال مع الجماعة"؛ أي مسايرة الفرد الحالات الانفعالية للجماعة بصورة آلية لا أراديه.

– **المستوى الثاني** : وهو مستوى " الانفعال بالجماعة "، والفرق بين هذا

---

[1] من أعمال الدكتور "سيد عثمان" المرتبطة بموضوع "المسئولية المجتمعية"، والتي رجع إليها الباحث في هذه الجزئية:

– " المسئولية الاجتماعية : دراسة نفسية "، مجلة الكاتب، القاهرة، 1971، ص ص 129 : 144.

– " المسئولية الاجتماعية في الإسلام: دراسة نفسية "، عالم الكتب، القاهرة، 1973، ص ص 3 : 29.

– " المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة : دراسة نفسية تربوية "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986.

– " التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 2010.

المستوى، والمستوى السابق أن الفرد في انفعاله بالجماعة يدرك ذاته أثناء انفعاله به.

– **المستوى الثالث** : وهو " التوحد مع الجماعة "، ويتمثل هذا في أن يحس العضو أنه والجماعة شيء واحد، وجودًا ومصيرًا، وأن أي خير تناله هو خيره، وأن أي سوء يقع عليها لابد أن يصيبه.

– **المستوى الرابع** : وهو مستوى " تعقل الجماعة"؛ حيث يغلب على المستويات السابقة الجانب العاطفي، إلا أنه عند هذا المستوى الرابع يبدأ العقل، والفكر، أن يظهرا بوضوح، ويعني " عثمان " بتعقل الجماعة أمرين:

الأول : " استبطان الجماعة "؛ أي أن تصبح الجماعة داخل الفرد فكريًا، أي تنطبع الجماعة في فكر الفرد، وتصوره العقلي، ويستطيع في الوقت نفسه أن يجعلها موضوع نظر وتأمل.

والثاني: " الاهتمام المتفكر بالجماعة "؛ وهو الاهتمام الذي يظهر عندما يجعل الفرد جماعته موضوعًا لتأمله؛ أي عندما تتحول الجماعة من وجود داخلي ذاتي، إلى وجود موضوعي أمام الذات، ينظر إليها الفرد، ويتأمله، ويدرسه، ويحلله، ويقارن بغيره.

2ـ **الفهم**: وينقسم إلى شقين، الأول "فهم الفرد للجماعة"، والثاني" فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لسلوكه وأفعاله"؛ ويقصد بالشق الأول، فهم الفرد للجماعة، أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية، وفهم لمؤسساتها ومنظماتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي وتاريخها. وأما الشق الثاني من الفهم، وهو فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، فالمقصود به أن يدرك الفرد آثار أفعاله وتصرفاته وقراراته على الجماعة، أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.

3ـ **المشاركة**: ويقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها، وقد ميّز بين ثلاثة جوانب للمشاركة:

الأول: تقبل الفرد الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها، وما يرتبط بها من سلوك وتبعات وتوقعات، وهذا التقبل ضروري حتى يشارك الفرد في العمل في الجماعة متحررًا من الصراع الذي قد ينشأ نتيجة رفضه لدور أو أدوار اجتماعية مفروضة عليه، أو نتيجة تعارض الأدوار التي يشارك الفرد في العمل في الجماعة متحررًا من الصراع الذي قد ينشأ نتيجة رفضه لدور أو أدوار اجتماعية مفروضة عليه، أو نتيجة تعارض الأدوار التي يشغلها الفرد في وقت واحد.

الثاني: هو "المشاركة المنفذة"؛ أي المشاركة التي تنخرط في العمل الفعلي المشترك لإخراج الفكرة أو الخطة التي تتفق عليها الجماعة إلى عالم الواقع، فهي مشاركة انجاز.

الثالث: وهو ما أسماه "المشاركة المقومة"؛ وهي مشاركة موجهة ناقدة، في حين أن "المشاركة المنفذة" مسايرة متقبلة.

ويؤكد "سيد عثمان" على الترابط والتكامل بين عناصر المسئولية المجتمعية الثلاثة: الاهتمام، والفهم، والمشاركة، لأن كلاً منها ينمي الآخر ويدعمه، فالاهتمام يحرك الفرد إلى فهم الجماعة، وكلما زاد فهمه زاد اهتمامه، كما أن الاهتمام والفهم ضروريان للمشاركة، والمشاركة نفسها تزيد من الاهتمام وتعمق من الفهم. ولا يمكن أن تتحقق المسئولية المجتمعية عند الفرد إلا بتوفر عناصرها الثلاثة.

أما عن "أركان المسئولية المجتمعية" في الإسلام من وجهة نظره، – سبق وأن أشرنا إلى أركان المسئولية المجتمعية من وجهة نظر أخرى في الفصل الأول من الدراسة الحالية– فتتمثل في[1]:

1- **الرعاية** : أو مسئولية الرعاية وهي نابعة من الاهتمام بالجماعة المسلمة، ومسئولية الرعاية في الإسلام موزعة في الجماعة كلها بلا استثناء، كل من في الجماعة راع وكل من فيها مسئول عن رعيته. لكل عضو في الجماعة نصيبه من مسئولية الرعاية في كل عمل يعمله.

---

(1) سيد أحمد عثمان : " المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة : دراسة نفسية تربوية"، مرجع سابق، ص ص 51 :53.

2- **الهداية** :أو مسئولية الهداية وهي نابعة من الفهم للجماعة ولدور الفرد المسلم بها، والفهم بشقيه فهم الجماعة وفهم دور الفرد فيها، يبعث في المسلم حركة نحو هداية جماعته، والجماعة في حاجة دائمة إلى من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، فقال تعالى : ﴿ وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (آل عمران، آية : (104)).

3- **الإتقان**: أو مسئولية الإتقان، وهي تتصل بالمشاركة تقبلاً وتنفيذًا وتوجيهًا، والشخصية المسلمة شخصية متقنة ، لأنها مدعوة إلى الإتقان في كافة أنشطة الحياة، عبادة أو عملاً، تعلمًا أو تعليمًا، والإتقان تاج صفاتها، وآية سلامتها، والإتقان مطلوب في عمل الإنسان، سواء كان عمل عبادة أو عمل دنيا، فالمسلم مطالب أن يبذل قصارى جهده ليتقن عمله ويحسنه، فالإسلام دين الإتقان لأنه دين المسئولية.

المبحث الثاني
التأصيل النظري للمسئولية المجتمعية في بعض العلوم الإنسانية

سبق وأشرنا إلى أن المسئولية المجتمعية تعني في أبسط معانيها إقرار المرء بما يصدر عنه من أفعال، والاستعداد لتحمل نتائجها؛ فالإقرار بالمسئولية عن الأفعال لا يكفى وحده، فلابد من تحمل نتائج هذه الأفعال، وهذه النتائج قد تكون معنوية (كالاحترام والاحتقار)، أو قانونية (كالثواب والعقاب)، أو اقتصادية (كالتعويض المادي عن الضرر)، أو دينية (كالنعيم أو الجحيم في الحياة الآخرة)، وأخيرًا قد تكون أخلاقية (كالمدح أو الذم)[1].

ولما كانت المسئولية ترتبط ارتباطاً وثيقًا بالإنسان وفعله في صيغته الفردية أو الجماعية، أو المجتمعية؛ وبجميع أنشطته الاجتماعية، الاقتصادية، والبيئية، فهي تمثل موضوعًا هامًا في المجتمعات الإنسانية عامة، ويزداد تقدير هذه

[1] نجلاء فرغلي عبد العال، مرجع سابق، ص30.

المجتمعات للمسئولية كلما كانت على درجة متقدمة في العلم، والرقي، والتحضر، والتنظيم الاجتماعي، الذي يتطلب تشريعات، وأحكامًا لضبط ألوان النشاط الإنساني فيه، سواء أكانت هذه النشاطات اجتماعية، أو دينية، أو أخلاقية، أو اقتصادية، أو غير ذلك من نشاط يرتبط بالفعل الإنساني داخل المجتمع.

ومن هنا يتبين لنا أن المسئولية المجتمعية في الفكر الوضعي تقع تحت دائرة أكثر من فرع من فروع العلوم الإنسانية؛ فكل من القانون، والفلسفة، وعلم النفس، يحتل مفهوم المسئولية المجتمعية مكانة لديه، ولكن كل علم يدرسها ويركز عليها من زاويته الخاصة.

وبناءً على هذا سيحاول الباحث في هذه الجزئية التطرق إلى رؤية المداخل النظرية المختلفة لمصطلح المسئولية المجتمعية في بعض العلوم الإنسانية؛ وذلك بهدف إضفاء فكرة التأصيل النظري للمصطلح، والتعرف على الأسس النظرية له في مختلف العلوم الإنسانية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المدخل النظري للمسئولية المجتمعية في القانون:

تعود جذور كلمة مسئولية في القانون إلى الحقبة المسيحية من تاريخ فرنسا في القرن الثالث عشر، ولكن القانون آنذاك لم يكن علمًا مستقلاً، وإنما كان فرعًا من فروع علم الأخلاق، لذلك كان المظهر الأخلاقي هو السائد، وبالتالي فإن "المسئول" في هذا الوقت كان ذلك الشخص الذي يُسأل أمام الله عن أفعاله؛ ولكن كلمة "مسئول" حينما دخلت لغة القانون الناتج من الثورة الفرنسية قد اكتسبت معنى آخر؛ فقد أصبح المسئول ذلك الشخص الذي يجب عليه الإجابة عن أفعاله أمام المحاكم، وبصورة أكثر تحديدًا الإجابة عن أخطائه[(1)].

أما المسئولية في القانون الآن فتشير اصطلاحًا إلى تبعة أمر أوقع أو ألحق ضررًا بالغير وعلاقة سببية بينهما؛ فالمسئولية من مصادر الموجبات، تترتب عند

---

(1) جينيفياف فينيه: " المسئولية وتحولاتها : المسئولية المدنية والجنائية "، (ترجمة): حسن عبد الحميد، (مراجعة): نعيم عطية، (في): "جامعة كل المعارف: ما الإنساني؟"، (إشراف): إيف ميشو، الجزء الثاني، العدد (716)، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2005، ص215.

شروط نص عليها القانون وتلزم من تقع عليه بإزالة الضرر الواقع على الغير، إما بفعله الشخصي، أو بسببه، أو بفعل غيره أو بسبب الأشياء التي تكون تحت حراسته، وعندما يكون الإنسان مسئولاً عن سلوك طفله القاصر، أو أن الإنسان مسئولاً عن الخطأ الذي يرتكبه مخدومة أيضًا، فهو ما يعرف بمسئولية المرء عن فعل غيره [1].

الأمر الذي يدلل على أن القانون ينظر إلى المسئولية المجتمعية في صلبها على: أنها وقوع أمر ألحق ضررًا بالغير، تلزم صاحبه بإزالة الضرر الواقع على الغير، أو التعويض عنه، وتقوم المسئولية المجتمعية على الإرادة وأن يكون المسئول كامل الأهلية، وتسقط عن صاحب الإرادة المسلوبة، ويفرق القانون هنا بين نوعين من المسئولية المجتمعية– كلتاهما مسئولية مجتمعية قانونية–هما "المسئولية المجتمعية الجنائية" المتعلقة بحق المجتمع، وتكون العقوبة فيها هي بمثابة قصاص لحق المجتمع، تعمل على الردع من أجل عدم تكرار الأمر مرة أخرى، و"المسئولية المجتمعية المدنية"، وهى متعلقة بحق الفرد في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي أصابه. وهذه الأخيرة تشمل نوعين من "المسئولية المجتمعية المدنية": هما "مسئولية عقدية" التي تقوم على عقد صحيح، واتفاق بين الطرفين، ويقع الضرر نتيجة عدم الالتزام بتنفيذ العقد، وأخرى "تقصيرية"؛ تعنى ضرر أصاب فردًا من فرد آخر، ولكن ليس هناك تعاقد مسبق بينهما وبالتالي لم تنتج عن خلل في تنفيذ هذا التعاقد[2].

إذن ما يمكن أن نستخلصه هنا للاستفادة منه عند دراستنا للمداخل النظرية للمسئولية المجتمعية من منظور وضعي هو أن المسئولية تقوم على الإرادة الحرة والأهلية الكاملة، وأن كل من أصاب ضرراً بالغير – ماديًا أو معنويًا– يُسأل عنه أمام القانون.

---

(1) نجلاء فرغلي عبد العال، مرجع سابق، ص31، نقلاً عن : محمود أبوزيد : "المعجم في علم الإجرام والاجتماع القانوني والعقاب"، دار الكتاب، القاهرة، 1987، ص123.

(2) نجلاء فرغلي عبد العال، مرجع سابق، ص35.

ثانيًا: المدخل النظري للمسئولية المجتمعية في الفلسفة:

يرى هذا المدخل بصفة عامة أنه: "لكي تكون مسئولاً عن شيء، فهذا يعني أن تُسأل عنه، والمسئوليات المتوقعة تأخذ شكل الدور الخاص نحو الآخرين"؛ فالمسئولية تعني حمل جريرة أعمالنا كلها، وهو مبدأ سائد في فلسفة الأخلاق من العصر القديم إلى الفكر الوجودي الحديث، فهو مبدأ قديم قدم العلم ذاته؛ فقد نص عليه "أفلاطون" سلفًا في نص شهير من الجمهورية: "كل إنسان مسئول عن مصيره".. وفى الكتاب العاشر من الجمهورية يقول: "كل امرئ مسئول عن اختياره، والآلة لا دخل لها... الله برئ، ونحن نكون قدرنا كله، باختيار أنواع الحياة التي نحياها"[1].

والمسئولية والجزاء أحد الأسس المهمة التي لا تقوم أية فلسفة أخلاقية بدونها[2]؛ فالمسئولية والجزاء في الفلسفة مبدأ أخلاقي صرف؛ فما دام الإنسان يمتلك حرية إرادة فهذا يعني أنّ هناك مسئولية ملقاة على عاتقه، وهذه المسئولية يتلوها جزاء، إنْ خيرًا فخير، وإنْ شرًا فشر[3]، وقد أسقطت الاتجاهات النفعية القديمة والحديثة هذا المبدأ الجوهري، أو على الأقل فهمته فهمًا يؤدي به إلى تفريغه من مضمونه ليكون شيئًا آخر لا يمتّ لمعناه الأصلي بِصِلة، مع أنّ هذه الاتجاهات لو تمعنت قليلاً لوجدت أنّ المسئولية كما فهمها المحققون أساس خلقي لعمارة الكون وتنمية الحياة الإنسانية[4].

فالمسئولية الحقيقة هي ليست المسئولية القانونية مع أهميتها؛ فأصل المسئولية مبدأ أخلاقي، ولا يسن قانون أو يراد له أن يطبق دون إحساس ضميري بمبدأ المسئولية كحافز ذاتي لدى الفرد، فالتربية على قيم المسئولية وعلى فهم

---

(1) جاكلين روس:" الفكر الأخلاقي المعاصر"، (ترجمة وتقديم): عادل العوا، عويدات، بيروت، 2001، ص ص 39 :40.

(2) لمزيد من التفاصيل انظر: إمام عبد الفتاح إمام : " الاخلاق والسياسة : دراسة في فلسفة الحكم"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص 86.

(3) محمود أحمد عبد الرحمن : "المسؤولية والجزاء في فلسفة الفارابي"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المملكة المغربية، 2014، ص1.

(4) محمد أسد: "الإسلام على مفترق الطرق"، (ترجمة): عمر فروخ، دار العلم للملايين، القاهرة، (د.ن)، ص ص 20–21.

المسئولية وعلى القيام بالمسئولية ، هو شأنٌ ذاتي صرف، فضلاً عن شأن المجتمع والدولة في تربية أجيالها ومواطنيها على القيام بذلك، فالمسئولية الواعية هي المسئولية الذاتية والقانونية ، بمعنى ما يفرضه عليك الدين والأخلاق كقيم معيارية ميتافيزيقية أو عرفية[1].

فالمسئولية في الفلسفة لازمة من لوازم الحرية؛ إذ ما دام الإنسان حرًا فلا بد أن يكون مسئولاً، والحرية تعني القدرة على الاختيار وعلى المفاضلة بين الأفعال، كما تعني شعور الفرد بقيمته وأهليته لتحمل نتائج أفعاله، فمن الطبيعي بعد هذا أن يكون مسئولاً عن أفعاله، بخلاف الشخص المقيد بقيود داخلية أو خارجية فإنه يجد لنفسه العذر في عدم إمكانه الوفاء بالتزاماته، وعدم مسئوليته عن ذلك[2].

وهكذا نرى أن الإرادة الحرة في الاختيار هي أساس المسئولية في الفكر الوجودي، وأن الفرد يملك حرية الاختيار وحده، ولكننا يجب أن ننتبه هنا إلى أن الإنسان في كثير من الأحيان قد يكون حرًا ويشعر أنه يختار بحرية وبإرادة كاملة، ولكنه في الواقع لا يتمتع بحرية مطلقة؛ لأنه في هذه الحالة قد يكون قيد ووليد ظروف المجتمع الذي يحياه، وهو في اختياره إنما يختار وفقًا، أو تأثرًا بهذه الظروف وذلك السياق المجتمعي الذي يحيا في ظله، حتى وإن لم يكن الفرد على وعى بتلك المؤثرات في اختياره[3].

ويمكن مما سبق أن نخلص إلى أن المسئولية المجتمعية في الاتجاه الفلسفي مسئولية أخلاقية، تعنى أن يتحمل الفرد تبعات وعواقب أعماله وأفعاله، تلك الأفعال والأعمال التي أتاها بحرية كاملة بإرادته واختياره، وهى تنبع من شعور داخلي، هو الضمير الذي يدعمه عقل لديه القدرة على التمييز عند الاختيار.

---

(1) رائد عبيس مطلب :" فلسفة المسؤولية عند هانس جوناس"، الحوار المتمدن، العدد (4351)، 2014 ، متاح في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=398543. Accessed on: 13-3-2015.

(2) محمود أحمد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص1.

(3) نجلاء فرغلي عبد العال، مرجع سابق، ص39.

ثالثا: المدخل النظري للمسئولية المجتمعية في علم النفس:

المسئولية المجتمعية في علم النفس تعنى مسئولية الفرد الذاتية عن الجماعة التي ينتمي إليها أمام نفسه، وأمام الجماعة، وأمام الله، فهي الشعور بالواجب الاجتماعي، والقدرة على تحمله والقيام به، وتعتبر المسئولية المجتمعية أحد مستويات المسئولية بصفة عامة؛ حيث إن المسئولية لها ثلاثة مستويات مترابطة ومتكاملة هي: المسئولية الفردية، وتعنى مسئولية الفرد عن نفسه، وعن عمله، وهذا المستوى أساسي يسبق المسئولية المجتمعية، والمسئولية الجماعية، والتي تعنى مسئولية الجماعة جماعيًا وبكاملها وعن كل أعضائها وعن سلوكها (كجماعة)، وهذا المستوى يدعم المسئولية المجتمعية ويعززها[1].

والمسئولية الفردية تحتاج إلى قوة الشخصية، والمسئولية الجماعية تحتاج إلى قوة تماسك الجماعة وتآزر عملها، أما المسئولية الاجتماعية فتحتاج إلى قوة النضج وسلامة الرشد في الشخصية التي تقدر على الفهم الصحيح لجماعتها، والاهتمام الصادق بها، والمشاركة الذاتية لها؛ فالمسئولية في عمومها امتداد واستعداد، امتداد في اتجاه الواجب والمثل الأعلى، واستعداد لتحمل تبعات الواجب ومتطلبات المثل الأعلى[2].

ووفقاً لهذا تعد المشاركة المجتمعية تعبيرًا تطبيقيًا للمسئولية المجتمعية من جانب الفرد والجماعة نحو المجتمع الذي ينتمون إليه؛ فمفهوم المشاركة المجتمعية يشير إلى ما يقوم به أعضاء المجتمع من أنشطة لخدمة مجتمعهم في كافة المجالات، فيشير " دعبس" إلي أن المشاركة المجتمعية تعني " الجهود التطوعية التي تُقدم، سواء بالرأي أو بالعمل و الجهد أو بالتمويل؛ من أجل دعم مشروعات وبرامج التنمية في المجتمع، وتعميق روح التواصل والأداء الجماعي وتفعيل الطاقات المحلية" [3].

---

(1) نجلاء فرغلي عبد العال، مرجع سابق، ص39، نقلاً عن : حامد عبد السلام زهران: " علم النفس الاجتماعي"، ط6، عالم الكتب، القاهرة، 2003، 287.

(2) سيد أحمد عثمان: " التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية"، مرجع سابق، ص ص 90-91.

(3) يسري دعبس :"المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة: دراسات وبحوث في الانثروبولوجيا الاجتماعية"، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، 65.

بينما تشير " ريفكين " S. Rifkin إلى أن المشاركة المجتمعية هي " ذلك الاندماج التطوعي للناس، للتشارك في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم" [1].

ويشير كيس دافيز K. Davis إلي أن المشاركة المجتمعية تعني " ذلك التأثير العقلي و العاطفي لشخص ما في موقف جماعي، والذي يشجعه على المساهمة التطوعية في تحقيق أهداف الجماعة ومقاسمة مسئولية الإنجاز" [2].

وتدلل التعريفات السابقة للمشاركة المجتمعية أن الفرد يتولى فيها مسئوليته المجتمعية عن نفسه وعن الآخرين ويشاورهم في كل ما يهمهم من موضوعات، ويسهم معهم في حقيقتها الاجتماعية تنمى الشعور القومي بالانتماء، وتقضى على مظاهر السلبية والاتكالية.

والغريب في الأمر أنه لا يوجد ما يسمى بانعدام المسئولية المجتمعية في علم النفس؛ فالمسئولية المجتمعية موجودة دائمًا ولكن بقدر ونسب متفاوتة، أقلها وجودًا الاهتمام بالذات، وأبعدها وأعمقها وجودًا الاهتمام بالمجتمع والعالم[3].

وعلى الرغم من أن المسئولية المجتمعية تبدأ بتكوين ذاتي، فإنها في جانبٍ كبيرٍ من نشأتها ونموها نتاج اجتماعي، فهي مكتسبة ومتعلمة وهى نتاج الظروف والعوامل والمؤثرات التربوية والاجتماعية التي لا تكاد تحصر، والتي يتعرض لها الفرد الإنساني في مراحل نموه المختلفة، ومن هذه الظروف والعوامل المؤثرات ما يساعد توافره على النمو السليم للمسئولية المجتمعية، ويؤدى غيابها أو النقص فيها إلى إعاقة هذا النمو وتعطيله[4].

---

(1) Susan B. Rifkin:" Lessons From community Participation in Health Programmes: A review of the Post Alma- Ata Experience ", International Health, Vol. 1, No. 1, 2009, P31.

(2) MBA Knowledge Base:" Workers Participation in Management," Internet Marketing India, 2011. Available in:
www.mbaknol.com/human-resource-management/workers- articipation-in-management. Accessed on 9-3-2016

(3) نجلاء فرغلي عبد العال، مرجع سابق، ص43.

(4) سيد أحمد عثمان، المرجع سابق، ص173.

وتعتبر "التنشئة الاجتماعية"[1] بمختلف مؤسساتها من أكثر العوامل الاجتماعية المؤثرة في تعلم المسئولية وتشكلها، ويوليها علم النفس الاجتماعي مكانة خاصة في هذا الصدد، حيث يذهب إلى أن ما يستعمله الناشئ في مجال الأسرة والمدرسة يتأصل في شخصيته ويثبت في تفكيره، لدرجة أنه يمكن القول أن كل الأشكال الامتثالية السلوكية وحسن الالتزام بالمسئولية ليست من قبيل الصدفة، وإنما مرده إلى ما تشربه الفرد من تنشئة وجدانية، وأخلاقية، وسلوكية، في الأسرة والمجتمع.

وبناءً على هذا فإن المسئولية المجتمعية في علم النفس لا تتشكل بين عشية وضحاها، وإنما تتم خلال مدة تستغرق عدم سنوات، وهى المدة التي تؤثر فيها التنشية الاجتماعية بمؤسساتها، وعواملها المختلفة على الفرد من أسرة، وأقران، ودور عبادة، ومدرسة، ووسائل إعلام وغيرها من وسائل التنشئة الاجتماعية المختلفة[2].

مما سبق نستطيع القول: بأن الاتجاه السيكولوجى يوضح لنا أن المسئولية المجتمعية في بدايتها ذاتية تبدأ بتكوينًا ذاتيًا، إلا أنها في جانب كبير من نموها ونشأتها نتاج اجتماعي، وأنها يتم تعلمها واكتسابها منذ الطفولة وعبر مراحل العمر المختلفة؛ فهي تتأثر بالظروف والعوامل التربوية والاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في مراحل نموه المختلفة، وبالتالي فلابد من الانتباه إلى أهمية التنشئة الاجتماعية كمحدد من محددات المسئولية الاجتماعية عند الفرد .

خلاصة القول :

حاول الباحث في هذا الفصل التعرف على أسس المسئولية المجتمعية، وشروطها، وكذلك عناصرها، وأركانها من وجهة المنظور الإسلامي، بشقيه "القرآن الكريم"، "وسنة نبينا الكريم" ﷺ، وكذلك التعرف أيضًا على نظرة مختلف العلوم الإنسانية " للمسئولية المجتمعية"، والمداخل النظرية لها من خلال القانون، والفلسفة، وعلم النفس.

---

(1) خليل ميخائيل معوض: "علم النفس الاجتماعي"، ط3، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2015، ص ص146 : 150.

(2) نجلاء فرغلي عبد العال، مرجع سابق، ص44

وقد تبين الأتي:

1- أن أهم الأسس التي تقوم عليها المسئولية المجتمعية في الإسلام، هي:

أ- الأساس الإيماني:

فهذا الأساس أقوى الأسس التي تعتمد عليها المسئولية المجتمعية في الإسلام؛ لأن المطالبة بالتزام الفضائل، واجتناب الرذائل لا يتحقق إلا باعتقاد جازم يحمل على العمل، ولأن المحاسبة على الفعل أو الترك لا تتصور شعورًا حيًا إلا بيقين راسخ يبعث على الاستعداد، هذا اليقين وهذا الاعتقاد هو الإيمان بالله تعالى.

مما يؤكد على أن المسئولية المجتمعية لا تكون قوية التأثير في الشعور والعمل، مهيمنة على أعمال الظاهر والباطن، مرعية في النفس والمجتمع، إلا إذا ارتبطت بالإيمان، واعتمدت عليه، وهى في الإسلام لا تقتصر في قيامها على هذه القاعدة الراسخة فحسب؛ بل تتخذ من العقل والقلب أساسين معينين في استقرار حقيقتها في النفس، واستشعار مقتضاها لدى أفراد المجتمع.

ب- الأساس القلبي

فالقلب مستودع المعاني والتصورات، ومنبع العواطف والفضائل؛ لذا كان أساسًا جوهريًا للمسئولية المجتمعية؛ ومرد ارتباط القلب بالمسئولية أمور كثيرة منها؛ أن القلب قوة مدركة تشعر بقبح القبيح من الأعمال، وحسن الحسن منها وتشاركه النفس في ذلك، وهو ما يسمى بالحس الخلقي؛ فالمسلم حينما يستفتى نفسه وقلبه في حكم السلوك الذي يميل إلى فعله، فإنه إما أن يجد طمأنينة على أن العمل من أعمال البر، أو ترددًا واضطرابًا وخوفًا من أن يطلع الناس على عمله أو على الغرض منه، مما يدل على أن العمل من أعمال الإثم، فالقلب له الهيمنة على بقية الأعضاء، فهو في الأعضاء كالملك المتصرف في الجنود، الذي تصدر كلها عن أمره، ويستعملها فيما شاء، فكلها تحت عبوديته وقهره، وتكتسب منه الاستقامة والزيغ، وتتبعه فيما يعقده من العزم أو يحله.

ج- القسط والاعتدال

فمن أسس المسئولية المجتمعية يؤكد الموازنة بين احتياجات الروح والجسد

لدى الفرد وبين احتياجات الجماعة والمجتمع أساس ضروري للمسئولية المجتمعية؛ فلا يغلو جانب على الآخر، ولا فئة على أخرى.

د- التكامل:

فالمسئولية المجتمعية في الإسلام تولي الحاجات النفسية: من الحاجة للتقدير والتعليم والإرشاد والتطوير والتعاطف، والتواصل الجيد مع الآخرين؛ بالقيام بعيادة المريض وحضور الدعوات والاجتماعات ونحوها وسائر أنواع التعامل الحَسَن، تولي كلَّ ذلك اهتمامها بحيث يصبح جزءاً منها، وبحيث تتكامل مصالح الحياة بمراعاتها كل الجوانب الإنسانية التي تنفع البلاد والعباد؛ بحيث تستقيم الحياة في تناسق يصعد بها إلى أهدافها العليا.

هـ- الأساس الجزائي

وأهمية الجزاء كأساس من أسس المسئولية المجتمعية، تظهر في الارتباط العضوي بينه وبين الأساس الإلزامي، وأساس المسئولية؛ فالإلزام يستدعى وجود شخصية قادرة على القيام بالفعل، كما يستدعى وجود محاسبة ومساءلة، ومن ثم وجود جزاء على الفعل، حسنًا كان أو سيئًا، وفقد هذا الجزاء يؤدى إلى ضعف الالتزام بالقيام بالمسئوليات، والمساواة بين من يلتزم، فيكون أداة بناء لمجتمعه، وبين من يخالف؛ ليكون معول هدم للمجتمع، وبذلك يكون الجزاء حافزاً للمحسن أن يزيد في إحسانه، ويثبت عليه، ورادعًا للمنحرفين والمجرمين بالكف عن غيهم، حتى لا ينالهم الجزاء القاسي.

2- أن المقصود بشروط المسئولية المجتمعية "العلامات الواجب توافرها لدى الفرد أو الجماعة أو المجتمع عند مراعاتهم لمسئولياتهم المجتمعية وقيامهم بها، بحيث إذا لم تتوافر تلك العلامات لا تتواجد المسئولية المجتمعية، ولا يستلزم ويصح حدوثها، وقد بين البحث أن من أهم شروط المسئولية المجتمعية في الإسلام:

أ- الإعلام والبلاغ:

ويعتبر هذا الشرط من أهم شروط المسئولية المجتمعية، وهو إعلام وتبليغ الإنسان العاقل البالغ القادر بما كُلف به من ربه على لسان نبيه ﷺ فيجب أن

تصل إليه الدعوة، وبلاغ هذا الأمر حتى تستيقظ الضمائر الغافلة، ولأن المؤاخذة لا تكون إلا بعد إرسال الرسل وقيام الحجة عليهم.

ب. الالتزام الشخصي:

ويظهر أهمية هذا الشرط للمسئولية المجتمعية من خلال التزام الفرد والجماعة النابع من الضمير الشخصي، والاقتناع الذاتي؛ حيث تصبح المسئولية المجتمعية مسئولية ذات طابع جماعي، فالجماعة ما هي إلا مجموعة الضمائر التي تربت في أحضان المدرسة الإسلامية الحق، فأوجدت المجتمع المتكافل والمتعاون الذي يعمل من أجل الخير والسلام. ومسئولية الإنسان لا تقتصر على عمله النفسي والسلوكي بل تتعداهما إلى مسئوليته عن عمل غيره في إطار حدود معينة، كما أن مسئوليته ليست قاصرة على المسئولية من حيث المكافأة والجزاء، بل إن المسئولية الأساسية هي المسئولية الأخروية التي ينال فيها نتيجة مسئوليته بصورة عادلة.

ج. الإيجابية

وهذا هو الشرط الثالث للمسئولية المجتمعية، وهو أن يكون الفرد أو الجماعة نقطة الانطلاق لديهما تجاه تنمية مجتمعهم هو الايجابية التي تُشتق من التقوى التي بمثابة النواة الصلبة في الشخصية المسلمة، فالتقوى ايجابية داخلية مضمرة، مؤدية إلى لا عمل فقط ولكن إحسان عمل، ومن الايجابية في الحياة التفتح على الآخرين، والاحتفاء بهم، ورعايتهم، وهدايتهم، ومشاركتهم أمور حياتهم، ابتداءً بالأسرة وذي القربى، ثم الصديق، وزميل العمل، وشريك المعاملة، مرورًا بالجار، والشارع، والحي، والمدينة، وصولاً إلى المجتمع المحلي والمجتمع القومي.

د. النية والقصد

تصبح النية والقصد شرط أساسي ورئيسي لقيام المسئولية المجتمعية؛ فدور الإرادة في السلوك هام؛ إذ لا يكفى أن يكون السلوك مطابقًا للقانون والمظهر الصحيح له من حيث الصورة الخارجية، بل لابد للسلوك أن يكون مصدره النية الحسنة والقصد الطيب، فالإنسان في الإسلام لا يعد مسئولاً ولا تتحقق مسئولية

الإنسان عما يقوم به من أفعال إلا إذا توافر فيه أمر، وهو حدوث الفعل عن نية وقصد وإرادة، الأمر الذي يدلل على أهمية النية والقصد المحاطة بالإخلاص في أي فعل يُقصد من ورائه مراعاة الأفراد والجماعات للمسئولية المجتمعية، وكشرط أساس لصحة قيام المسئولية المجتمعية.

3- لم يجد الباحث أفضل من وجهة نظر الأستاذ الدكتور "سيد عثمان" للتعرف على عناصر وأركان "المسئولية المجتمعية"؛ فهو يُعد من أفضل من كتب في موضوع "المسئولية المجتمعية"، وقد شرح القضية شرحًا وافيًا في أكثر من عمل مرتبط بموضوع " المسئولية المجتمعية"، وقد أوضح البحث أن العناصر الأساسية للمسئولية المجتمعية تتمثل في :

أ-الاهتمام: ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد، صغيرة أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على استمرار تقدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها.

ب-الفهم: وينقسم إلى شقين، الأول "فهم الفرد للجماعة"، والثاني" فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لسلوكه وأفعاله".

ج-المشاركة: ويقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها.

أما عن "أركان المسئولية المجتمعية" في الإسلام فتتمثل في :

أ-الرعاية: أو مسئولية الرعاية وهي نابعة من الاهتمام بالجماعة المسلمة.

ب-الهداية: أو مسئولية الهداية وهي نابعة من الفهم للجماعة ولدور الفرد المسلم بها، والفهم بشقيه فهم الجماعة وفهم دور الفرد فيه.

ج-الإتقان: أو مسئولية الإتقان، وهي تتصل بالمشاركة تقبلاً وتنفيذًا وتوجيهًا، والشخصية المسلمة شخصية متقنة.

4- حاول الباحث التطرق إلى رؤية المداخل النظرية المختلفة لمصطلح المسئولية المجتمعية في بعض العلوم الإنسانية؛ وذلك بهدف إضفاء فكرة التأصيل النظري للمصطلح، والتعرف على الأسس النظرية له في مختلف العلوم الإنسانية، وقد تبين أن المسئولية المجتمعية ينظر لها بمختلف الزوايا كل حسب تخصصه :

أ- ففي القانون :

ينظر إلى المسئولية المجتمعية في صلبها على: أنها وقوع أمر ألحق ضررًا بالغير، تلزم صاحبه بإزالة الضرر الواقع على الغير، أو التعويض عنه، وتقوم المسئولية المجتمعية على الإرادة وأن يكون المسئول كامل الأهلية، وتسقط عن صاحب الإرادة المسلوبة، فالمسئولية المجتمعية تقوم على الإرادة الحرة والأهلية الكاملة، وأن كل من أصاب ضررًا بالغير – ماديًا أو معنويًا – يُسأل عنه أمام القانون.

ب- وفي الفلسفة:

تمثل المسئولية المجتمعية لازمة من لوازم الحرية؛ إذ ما دام الإنسان حرًا فلا بد أن يكون مسئولاً، والحرية تعني القدرة على الاختيار وعلى المفاضلة بين الأفعال، كما تعني شعور الفرد بقيمته وأهليته لتحمل نتائج أفعاله، فمن الطبيعي بعد هذا أن يكون مسئولاً عن أفعاله، بخلاف الشخص المقيد بقيود داخلية أو خارجية فإنه يجد لنفسه العذر في عدم إمكانه الوفاء بالتزاماته، وعدم مسئوليته عن ذلك، فالإرادة الحرة في الاختيار هي أساس المسئولية المجتمعية في الفكر الوجودي، وأن الفرد يملك حرية الاختيار وحده، وأن المسئولية المجتمعية في الاتجاه الفلسفي مسئولية أخلاقية، تعنى أن يتحمل الفرد تبعات وعواقب أعماله وأفعاله، تلك الأفعال والأعمال التي أتاها بحرية كاملة بإرادته واختياره، وهى تنبع من شعور داخلي، هو الضمير الذي يدعمه عقل لديه القدرة على التمييز عند الاختيار.

ج- و أوضح لنا علم النفس:

أن المسئولية المجتمعية في بدايتها ذاتية تبدأ بتكوينًا ذاتيًا، إلا أنها في جانب كبير من نموها ونشأتها نتاج اجتماعي، وأنها يتم تعلمها واكتسابها منذ الطفولة وعبر مراحل العمر المختلفة؛ فهي تتأثر بالظروف والعوامل التربوية

والاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في مراحل نموه المختلفة، وبالتالي فلابد من الانتباه إلى أهمية التنشئة الاجتماعية كمحدد من محددات المسئولية الاجتماعية عند الفرد .

الفصل الثالث
المسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية
بين المنظور الإسلامي والفكر الوضعي

كان نتيجة لظهور العديد من المفاهيم الحديثة، والتي من أبرزها "المسئولية المجتمعية "، لم تعد تعتمد الشركات ومؤسسات القطاع الخاص في بناء صورتها الذهنية على مراكزها المالية فقط؛ حيث أدركت أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية الربحية، مثل مراعاة احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه، والحفاظ على بيئته، والحرص على تحسين مستويات أفراده وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا كله من أجل خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم من ناحية، ومن ناحية أخرى أن قيام الشركة بمسئولياتها المجتمعية تجاه أصحاب المصالح، وغيرهم في المجتمع يساهم في تحسين صورة، ومركز الشركة في أعين العملاء، والجمهور، مما ينعكس ايجابيًا على عائدات الشركة في الأجل المتوسط، والأجل الطويل، لذلك فإن المسئولية المجتمعية للشركة تعتبر استثمارًا طويل الأجل له عائد على الشركة نفسها على المدى الطويل، مما يشير هنا إلى المصلحة والمنفعة مشتركة.

وهذا الأمر أقصد مراعاة احتياجات المجتمع، والحفاظ على بيئته، والحرص على تحسين مستوياتهم وظروف أفراده الاجتماعية والاقتصادية يصب في مصلحة "التنمية"، تلك التي ينادي بها الجميع، باعتبارها المقصد والغاية التي تسعي كل المجتمعات بمختلف مستوياتها سواء كانت متقدمة أو متأخرة أو في سبيلها للتقدم إلي تحقيقها والوصول إليها؛ لما ما تحمله في طياتها من تقدم للمجتمعات، والأساس لدفع تلك المجتمعات نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث.

وعلى هذا يهدف هذا الفصل إلى التعرف على دور المسئولية المجتمعية للشركات في تحقيق التنمية، ولكي يحقق هذا الفصل هدفه تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، **الأول:** يتناول المسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية من

المنظور الإسلامي، **والثاني:** يتناول المسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية من المنظور الإسلامي، **والثالث:** يتناول موازنة بين المنظورين الإسلامي والوضعي لكيفية تحقيق التنمية من خلال المسئولية المجتمعية للشركات.

المبحث الأول
المسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية من المنظور الإسلامي

أولاً : التنمية من المنظور الإسلامي:

التنمية في الإسلام هي تنمية شاملة للإنسان، الذي يؤدي وظيفته في القيام بأعباء الاستخلاف في الأرض وإعمارها، لكونه خليفة الله على الأرض وأن الكون سُخر له من أجل إعماره أو تنميته، وهي أمر واجب على كل مسلم فهي جانب من جوانب العبادة؛ لأنها مسئولية مشتركة بين الحكومة والفرد[1]؛ فالتنمية في الإسلام ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمبادئ العقيدة الإسلامية، من منطلق أن الله سبحانه وتعالى الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم هو الذي استخلفه في الأرض – التي هيأها له جل وعلا لهذا الاستخلاف – ليقوم بأعمارها وبناء حياته فيها وفق ما شرع الله تعالى وأراد، وقد هيأ له سبحانه بكرمه وفضله كل ما يمكنه من تحقيق ذلك، فالأرض والسموات مسخرات بأمر الله لهذا الإنسان[2].. قال سبحانه وتعالى في محكم آياته: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً ﴾ [3].

وتؤكد عدد من الآيات الكريمة هذا المفهوم العقائدي الراسخ، بين تذليل الله

---

[1] سائد أبو بهاء:" التنمية من منظور إسلامي"، جريدة دنيا الوطن، 2008، متاح في: http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/07/23/140076.html. Accessed on: 15-3-2016.

[2] عبد السلام العبادي: "مفهوم التنمية وحقيقتها في المنظور الإسلامي"، جريدة الدستور، 2007، متاح في: مفهوم + التنمية + وحقيقتها + في+المنظور.

[3] سورة لقمان، أية (20).

لـلأرض وتسـهيله سبحانه للحياة عليهـا، وبـين ابتغـاء الـرزق بالعمـل والسـعي فـي مناكبها، فيقول تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ [1]، وتربط آية أخرى بين التمكين في الأرض وبين الحصول على المعايش والدعوة إلى شكر المولى سبحانه وتعالى، فيقول جلا شأنه: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ﴾[2]، كما تربط آية ثالثة بين الإيمان والعمل الصالح من ناحية، وبين الحياة الطيبة التي ينالها الإنسان ثمرة لذلك من ناحية أخرى، كقوله تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [3].

وهذا يدفع إلى القول بأن عمارة الأرض هي اصطلاح إسلامي مقابل لاصطلاح "التنمية"، فيقول تعالى: ﴿ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ ﴾[4] أي جعلكم عمّارها وسكّانها، وذهب عدد من المفسرين هنا إلى أن الاستعمار يعني طلب العمارة ، والطلب المطلق من الله تعالى يدل على الوجوب أي وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية؛ الأمر الذي يشير إلى أن التنمية من المنظور الإسلامي واجب إلهي ألقاه الله تعالى على عاتق الإنسان بعد أن خلقه في أحسن تقويم، واستخلفه فيها، ووجّب عليه إعمارها وفق منهج الله، وفي ضوء عمله فيها يتقرر مصيره فيها إما نيلاً لرضا الله وثوابه، وإما استحقاقًا لسخطه وعقابه في الدنيا والآخرة[5]، وأن من أهم آليات تحقيق التنمية بهذا المعنى هو التزام الفرد والجماعة بمسئولياتهم المجتمعية تجاه مجتمعهم، وهذا سر ارتباط مفهوم المسئولية المجتمعية بمفهوم التنمية بمعناه الشامل، لذا لا نكون مبالغين حينما نقول أن المسئولية المجتمعية والتنمية وجهان لعملة واحدة.

---

(1) سورة الملك، أية (15).
(2) سورة الأعراف، أية (10)
(3) سورة النحل، أية (97).
(4) سورة هود، أية (61).
(5) عبد السلام العبادي، مرجع سابق، متاح في:
http://www.addustour.com/14851.مفهوم+التنمية+وحقيقتها+في+المنظور +الاس/

وتُشتق كلمة "التنمية" في اللغة من الفعل "نَمَيَ "، ومنها " يَنْمِي" "نَميًّا" و "نَمَاَء"؛ أي زاد وكثر، فيقال "النَّماءُ"؛ أي الزيادة، ويقال أيضًا " أَنْميَتُ الشيء" و "نَمَّيْتهُ" أي جعلته ناميًا[1].

و"التنمية من منظور إسلامي" تعني: " عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقاً لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية" [2].

إن مفهوم التنمية من المنظور الإسلامي بهذا المعنى يتجاوز المنظور المادي، وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الجسد، ويمتد إلى طلبات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في الحياة[3].

وهذا التعريف يعبّر أيضًا عن التصور الإسلامي لمفهوم التنمية بوصفها مصطلحًا يعبّر عن عملية حضارية مستأنفة أو مستحدثة، ولذا، يمكن إيضاح بعض من خصائص التنمية الإسلامية الواردة في التعريف مرتبة حسب ورودها فيه، وذلك على النحو التالي[4]:

---

(1) ابن منظور: " لسان العرب "، (تحقيق): عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ، ص ص4551، 4552.

(2) حسن بن إبراهيم الهنداوي: " التعليم وإشكالية التنمية"، المكتبة الإسلامية، متاح في:
http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=7&ChapterId=7&BookId=298&CatId=0&startno=0. Accessed on: 1-1-2016.

(3) أشرف محمد أبو دوابه:" التنمية البشرية من منظور إسلامي"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول "واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 26 – 27 نوفمبر، 2007، ص4.

(4) أنظر كل من :
- أسامة عبد المجيد العاني: "المنظور الإسلامي للتنمية البشرية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد(70)، 2003، ص ص 28 : 54.
- إبراهيم العسل، مرجع سابق، ص ص 71 : 77.
- حسن بن إبراهيم الهنداوي، مرجع سابق، متاح في:

1ـ **التطوير والتغيير**: إنّ أهم خاصية للتنمية من المنظور الإسلامي هي كونها عملية تهدف إلى تطوير وتغيير حياة الناس في مجتمع ما، ولذلك لا يكاد يخلو تعريف من الإشارة إلى هذا العنصر الأساس في عملية التنمية أو ما يشاكله، مثل التقدم والرقي والتحسين وغيرها، ولكن عملية التطوير والتغيير هذه لابد أن يراعى فيها مدى قابلية الأفراد واستطاعتهم لذلك، حتى لا يكلف الناس أكثر من وسعهم أو يحملوا ما لا يطيقون فتفشل العملية من حيث يراد لها النجاح. ولذا، ورد في التعريف تقييد عملية التطوير والتغيير بعبارة «قدر الإمكان» مراعاة لاختلاف الناس من حيث قابليتهم للعملية التنموية، ثم إنّ عملية التغيير تكون في التنمية دائمًا نحو الأحسن فالأحسن، وذلك لوجود فرق مهم بين كلمتي التغيير والتنمية؛ فالتنمية دائمًا تعني التحسين والرقي والزيادة في الشيء، بينما التغيير قد يكون لما هو حسن كما يكون لما هو سيئ، وقد ورد لفظ التغيير في موضعين من القرآن الكريم، أولهما في سورة "الأنفال" في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّراً نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾[1]، وثانيهما في سورة "الرعد"، وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾[2]، فالتغيير الوارد في الآية الأولى إنما هو تغيير نحو السيئ، بحيث إنّ الله لا يُغيِّر نعمته إلى نقمة إلا إذا حصل ما يقتضي ذلك، وهو التغيير السيئ لأنفس قومٍ ما، فنظرًا لهذا الفرق المهم بين التنمية والتغيير قُيد التغيير الوارد في التعريف بكونه «نحو الأحسن فالأحسن».

2ـ **الاستمرارية**: إنّ العملية التنموية وتحقيق مهمتها الحضارية لا تتم في يوم وليلة أو في عشية وضحاها، بل تأخذ زمنًا يطول ويقصر على قدر عزائم الناس الساعين إلى التنمية، ولكن عملية التنمية لا تتوقف عند تحققها، بل لابد من

---

http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId =7&ChapterId=7&BookId=298&CatId=0&startno=0. Accessed on: 1-1-2016.

(1) سورة الأنفال، أية (53).
(2) سورة الرعد، أية (11).

المحافظة عليها وتحقيق المزيد منها، وبذلك تكون التنمية عملية مستمرة نحو الأحسن فالأحسن، وهذه الديمومة والاستمرارية للعملية التنموية تكون مستغرقة لحياة الأفراد والمجتمعات على حدّ السواء؛ بمعنى أنّ الأفراد يستنفدون أعمارهم من أجل التنمية، ويحرصون على نقل ذلك لمن يخلفهم في المجتمع، بناء على ذلك، تكون هذه العملية تواصلية استمرارية؛ مستمرة على مستوى الأفراد، متواصلة على مستوى المجتمعات، بحيث تتواصل العملية التنموية من جيل إلى آخر دون توقف، فإذا توقف جيل ما عن القيام بذلك يؤدي ذلك إلى خلل في العملية غالبًا ما يؤدي إلى تراجع حضاري، كما حصل في العالم الإسلامي الذي شهد نهضة حضارية، ومن ثم بدأ تراجع طويل، والسبب في ذلك راجع إلى عدم استمرارية العملية التنموية وتواصلها بين أجيال مجتمع ما، فضلاً عن ذلك، فإنّ خاصية الاستمرارية في التنمية نابعة من النظرة الإسلاميّة السامية للكون والحياة والإنسان؛ فالإنسان خلقه الله ليكون خليفة له في الأرض كما قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [1]، هذا الاستخلاف لا مجال فيه للعبث وإضاعة الوقت فيما لا ينفع: ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثاً وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ﴾[3].

3ـ **الشمولية**: إنّ العملية التنموية لا تقف عند التطوير والتغيير المستمر نحو الأحسن فالأحسن، بل لابد أنْ يضاف إلى ذلك كلّه ميزة أخرى وهي الشمولية، والمقصود بالشمولية في عملية التنمية الإسلاميّة أنْ تكون فيها مراعاة لقدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة، سواء أكانت مادية أم معنوية (روحية، نفسية، عقلية...)، فهذه الشمولية بالمعنى المتقدم تعد من خصوصيات التنمية الإسلاميّة التي تنفرد بهذه الخاصية عن سواها، حيث إنّ القرآن الكريم يخلو تمامًا من ثنائية النفس والجسد التي شغلت الفكر الأوربي الديني والفلسفي، ذلك أنّ الإنسان في المنظور القرآني هو روح وجسم، ولم يرد في القرآن قط ما يحط من قدر الجسم،

---

[1] سورة البقرة، أية (30).
[2] سورة القيامة، أية (36).
[3] سورة المؤمنون، أية (115).

وبناء على ذلك، فلا غرابة أنْ يكون الجسم أحياناً سبباً للاختيار والتفوق على الآخرين كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾[1].

4ـ **الرعاية**: إنّ ما نقوله عن التنمية والتعليم وما ينتج عن ذلك من نهوض حضاري، كلّه يبقى حبرًا على ورق إذا لم تتم رعايته، لأنّ التنمية التي تحقق نهضة حضارية ليست بعملية فردية، بل هي عملية حضارية يشترك فيها أفراد العالم الإسلامي جميعًا، وتتضافر جهودهم لتحقيق التنمية المطلوبة للنهضة، ولذا، فمن الأهمية بمكان أن يتولى أولو الأمر في العالم الإسلامي تبني المشروع التنموي والسهر على تنفيذه وأنْ يحظى برعايتهم ويحثوا الناس على ذلك فـ«إنّ الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن»، كما قال بحق سيدّنا عثمان رضي الله عنه، وبناءً على ذلك، فإنّ المقصود بالرعاية هنا أنْ يهتم أولو الأمر في العالم الإسلامي بأمر التنمية، وأنْ تكون الرعاية شاملة لمجالاتها جميعاً، فضلاً عن ذلك، فلابد أنْ تكون هذه الرعاية متوفرة للجميع فلا تكون متوفرة لفئة وغير متوفرة لأخرى، لأنّ ذلك من شأنه أنْ يجعل عملية التنمية مقصورة على فئة معينة، وبذلك تكون التنمية تنمية نخبوية لا تؤتي أكلها لتحقيق نهضة حضارية، ثم إنّ عملية التنمية لكي تؤدي مهمتها لابد أنْ يتوفر فيها عنصر التخطيط والتنظيم الذي يحرص على ذكره كثير من التنمويين أثناء تقديم مفهوم لمصطلح التنمية.

5ـ **التعاون والتكامل**: فإذا قام أولو الأمر في العالم الإسلامي بواجب الرعاية للتنمية، من حيث الاهتمام بها والتخطيط لها وتنظيمها وتوفيرها لأفراد المجتمع جميعاً، فبعد هذا كلّه لابد من استجابة المعنيين بعملية التنمية وهم أفراد الأمة الإسلاميّة وذلك بالتعاون فيما بينهم، ولاسيما أنّ شرعنا الحنيف يحثنا على التعاون فيما فيه خير وصلاح كما قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ وَلَا

[1] سورة البقرة، أية (247).

تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَانِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[1]، وكما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱتَّقُونِ﴾[3]، ولذا، فإنّ عملية التنمية لابد أنْ تكون تنمية للأمة الإسلاميّة كلّها، وذلك بتعاونهم فيما بينهم وتكاملهم، وإلا فلا تنمية بفقدان ذلك كلّه، وليس يخفى على ذي لبّ أنّ التنمية في العالم الأوربي، التي كانت تنمية للأمة الأوربية كاملة، شملت أوروبا كلّها رغم ما بينهم من خلافات واختلافات تم تجاوزها من أجل التنمية، وهذا النوع من التعاون يكون على مستوى إقليمي، بحيث إنّ كلّ إقليم من أقاليم العالم الإسلامي يقوم أفراده بتعاون داخلي من أجل إحداث تنمية إقليمية، فإنْ تحقق ذلك، يُنتقل إلى نوع آخر من التعاون أسمى وأرقى من الأول، بحيث يتجاوز حدود الإقليم الواحد ليحدث تعاون خارجي بين أقاليم العالم الإسلامي جميعاً، وهذا النوع من التعاون الخارجي عبرت عنه بالتكامل الأممي، لأنّ لكلّ إقليم إسلامي خصوصيات يتميّز بها عن غيره كما أنّ له نقائص، فإذا تم التكامل فيما بينهم في مجال التنمية؛ فيستفيد كلّ إقليم إسلامي من خصوصيات ومميِّزات الآخر، كما يستكمل النقص الذي به من غيره، ولا يتحقق ذلك إلا بالتكامل الأممي، فضلاً عن ذلك، فإنّ هذا التعاون التكاملي يحقق وحدة العالم الإسلامي فيزداد أمر التنمية قوّة، على خلاف ما لو كانت هناك فرقة واختلاف بين أقاليم العالم الإسلامي فتضعف عملية التنمية وتؤول إلى الفشل، وصدق الله العظيم إذ نبه على هذا الأمر بقوله تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡۖ وَٱصۡبِرُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[5].

---

(1) سورة المائدة، أية (2).
(2) سورة الأنبياء، أية (92).
(3) سورة المؤمنون، أية (52).
(4) سورة آل عمران، أية (103).
(5) سورة الأنفال، أية (46).

6. **الاستقلالية**: لكلّ أمة خصائص تميّزها عن غيرها، ولها تراثها الديني والمعرفي الذي يكوِّن بمجموعه ثقافتها الخاصة بها، وبناءً على ذلك، فإنّ العملية التنموية لابد أنْ تكون نابعة من خصائص ومميِّزات تلك الأمة، منسجمة مع تراثها الديني والمعرفي، ولا تكون مستعارة أو مستوردة، وبعبارة أخرى، فإنّ عملية التنمية لابد أنْ تتم بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية بحيث يصح أنْ نطلق عليها "تنمية إسلامية مستقلة"، وعليه، فإنّ العالم الإسلامي إذا أراد أنْ يقوم بعملية تنموية ناجحة وأنْ يحقق نهضة حضارية فليس من سبيلٍ أمامه إلا التنمية المستقلة التي يعتمد فيها على ذاته، ولا ينتظر تنميةً أو تطويرًا من الآخرين ولكن ينتظر منهم تعميقاً لتنمية التبعية ومزيداً من الاستغلال.

7. **المسئولية المجتمعية**: فسبق وأن أشرنا في الفصل الأول من الدراسة الحالية أن المسئولية المجتمعية من المنظور الإسلامي تتحدد في ثلاثة جوانب، هي: مسئولية الفرد تجاه نفسه؛ فتكريم الله للإنسان وتفضيله علي غيره من المخلوقات، و تسخيره له ما في السماوات والأرض، هي دعوة لهذا الإنسان لأن يحافظ علي بدنه و حياته وبقائه، باعتماد النظافة والطهارة في الجسم والثوب والمكان، وممارسة الرياضة، والأكل من الطيبات والوقاية من الأمراض ومعالجتها، وأن يعمل علي ضبط غرائزه وأن يصرف همته إلي اكتساب الصفات الحميدة، وأن يحسن أخلاقه في تعاملاته مع الغير، ليكون في النهاية محلاً لأمانة التكليف والقيام بالعمل الصالح الذي يساعده علي التعايش مع الجماعة ويوطد علاقات التماسك والتعاون، ومسئولية المجتمع عن بعضه بعضا؛ فلفرد المسلم مسئول عن المجتمع الذي يعيش فيه، فهو جزء منه، والجزء لا ينفصل عن الكل، والغاية العليا هي سعادة الكل، وربط القلوب بأواصر المحبة والأخوة، لقد اجمع الفقهاء علي وجوب نفقة الموسر علي قريبه المعسر، وأنه يجب علي الأغنياء أن يقوموا بكفاية فقرائهم إذا لم تكف الزكاة، مسئولية الدولة عن الفرد والمجتمع؛ بالرغم من الواجبات المالية التي فرضها الله علي المسلمين للفقراء، فان الدولة مسئولة عن الفقراء و المحتاجين، و يحق لكل فقير أن يطالب الدولة بالإنفاق عليه، و هذه المسئولية تجعل الدولة مسئولة عن جميع أفراد المجتمع، الأمر على هذا النحو يجعل من

المسئولية المجتمعية خاصية أساسية ولازمة لتحقيق التنمية، فالهدف الأسمى والأساسي للمسئولية المجتمعية هو الارتقاء بالمجتمع أفرادًا وجماعات، وإقامة الحياة الطيبة لهم على وجه البسيطة، وذلك لن يتحقق إلا بتكاتف وتوظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، وأقصد هنا ليس فقط الأفراد والجماعات، ولكن أيضًا المنظمات، والمؤسسات، والشركات، وهذا يمهد الحديث عن "المسئولية المجتمعية للشركات" من المنظور الإسلامي، ودورها في تحقيق التنمية بالمعني الشامل الذي أشرنا إليه آنفًا.

ثانيًا: المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية من المنظور الإسلامي:

اتضح مما سبق عرضه عن "التنمية من المنظور الإسلامي" أنها عملية تهدف إلى تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وإقامة الحياة الطيبة، للإنسان الذي جعله ربه خليفة له على هذه الأرض، وتكون تلك العملية مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تتجاوز المنظور المادي، وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الجسد، إلى طلبات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في الحياة، الأمر على هذا النحو جعل من مراعاة "المسئولية المجتمعية" والالتزام بها خاصية أساسية ولازمة لتحقيق التنمية المرجوة، وهنا لا تقف حدود المسئولية عند الفرد، ولكن تتخطى حدود الفرد لتصل إلى الجماعة.

والجماعة قد تكون الأسرة، النقابة، المؤسسة، الشركة..، وما يعنينا هنا هو الحديث عن المسئولية المجتمعية للشركة من المنظور الإسلامي، والدور المنوط بها لتحقيق الهدف من إقامة الحياة الطيبة التي تبغيها وتسعى إليها "التنمية الشاملة".

ومن هذا المنطلق اختار الباحث بعض العناصر التي تلبي احتياجات الدراسة الحالية من ناحية، ومن ناحية أخرى تجيبنا عن العديد من التساؤلات المتعلقة بالمسئولية المجتمعية للشركات من المنظور الإسلامي، ويمكن تناول ذلك على النحو التالي:

1ـ تعريف المسئولية المجتمعية للشركات من المنظور الإسلامي:

بدايةً "الشركة" في اللغة تُشتق من الفعل " شَرَكَ "؛ بمعنى مخالطة الشريكين، فيقال اشترَكا، وقد اشترك الرجلان وتَشارَكا وشارَك أحدهما الآخر[1]، ويُقال أَشْرَكَهُ في أمره؛ أي: أدخله فيه، ومنها الشّرْكَةُ أي عقد بين اثنين أو أكثر للقيام بعمل مشترك[2]، وأن يكون الشيء بين اثنين أو أكثر لا ينفرد به أحدهما عن الآخر، فيقال: أشرَكْتُ فلانًا إذا جعلته شريكًا لك[3]، فيقول الله جل ثناؤه في قصة سيدنا موسى ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[4].

الأمر الذي نستدل منه على أن الشركة لغةً تعني "عملية التداخل والمخالطة بين أكثر من فرد أو جهة لإنجاز مهام معينة".

أما عن تعريف "المسئولية المجتمعية للشركة" من المنظور الإسلامي، فيعرفها "المغربي" بأنها : "التزام الشركة أو المنظمة بالمشاركة في عمل الصالحات عند ممارسة أنشطتها تجاه مختلف الأطراف التي لها علاقة بها نتيجة التكليف الذي ارتضته في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية؛ بهدف النهوض بالمجتمع الإسلامي، بمراعاة عناصر المرونة، والاستطاعة، والشمول، والعدالة، والتعاون، والتكامل، والرعاية" [5].

والمدقق في هذا التعريف سيجد أن هناك العديد من السمات والخصائص التي تتميز بها المسئولية المجتمعية للشركات تتفق مائة بالمائة مع خصائص وسمات "التنمية من المنظور الإسلامي" التي عرضنا لها، مما يؤكد على وجهة نظر الباحث القائلة بأن "المسئولية المجتمعية" و"التنمية" وجهان لعملة واحدة، وأن تحقيق التنمية بمعناه الشامل أسير مراعاة المسئولية المجتمعية، والتزام الأفراد، والجماعات، والمجتمعات بها، مما يدلل أيَضا على أن "المسئولية المجتمعية" آلية أساسية ورئيسة لتحقيق التنمية.

---

(1) ابن منظور، مرجع سابق، ص2248.
(2) مجّمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص480.
(3) أبي الحسين أحمد بن فارس، مرجع سابق، ص 265.
(4) سورة طه، الآية (32).
(5) عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص23.

ومن بين السمات المرتبطة بالمسئولية المجتمعية للشركات التي أظهرها التعريف المشار إليه آنفًا[1]:

أ- المرونة؛ حيث تتسم أنشطة المسئولية المجتمعية التي تقدمها الشركات بالمرونة، والقابلية للتغيير من آن لآخر، فما كان مقبولاً ومطلوبًا منذ عدة سنوات، قد لا يكون كذلك اليوم.

ب- الشمول، بحيث تراعي الشركة جميع الأطراف المسئولة عنها – كما سنوضح فيما بعد – سواء أكانت هذه الأطراف داخلية (أصحاب المنظمة والعاملين به)، أو خارجية (العملاء والمستفيدين من معاملات وأنشطة الشركة)، والبيئة المحيطة بالشركة.

ج- العدالة، فيجب أن تعدل الشركة عند النظر في مصالح مختلف الأطراف، فلا تلحق الضرر بأحد الأطراف على حساب الآخرين، ولا تهتم بالعض وتترك البعض الآخر، فلا ضرر ولا ضرار، كما قال النبي ﷺ.

د- الاستطاعة، والاستطاعة عامة في أي تكليف؛ إذ ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[2]، وأنواعها كثيرة، فقد تكون بالجهد، أو بالمال، أو تكون بالعلم والرأي...، وغير ذلك بما يناسب حال التكليف المنوط بالشركة، ويجب على كل شركة أن تبذل ما في وسعها دون تقصير، أو التنصل من المسئولية، فيقول تعالى: ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾[3]؛ لذلك فالإنفاق في سبيل إتمام الأعمال الصالحة ضروري، وواجب حتى على من قدر عليه رزقه.

2ـ مظاهر وأشكال وصور المسئولية المجتمعية للشركات من المنظور الإسلامي:

تتعدد مظاهر وأشكال وصور ومبادرات وفعاليات المسئولية المجتمعية

---

(1) المرجع سابق، ص24.

(2) سورة البقرة، أية (286).

(3) سورة الطلاق، أية (7).

للشركات بحسب طبيعة البيئة المحيطة ونطاق نشاط الشركات وأشكاله وما تتمتع به كل شركة من قدرات مالية وبشرية، وهذه الصور والأشكال ليست جامدة بل لها الصفة الديناميكية والواقعية، وتتصف بالتطور المستمر كي تنسجم مع مصالح الشركة وبحسب المتغيرات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية[1].

ومن مظاهر المسئولية المجتمعية للشركات عمومًا قيام الشركات ببناء المساجد والمدارس، والمراكز الطبية، وأبار المياه، ومشروعات الإغاثة الخيرية، وتنظيم إدارة الأعمال طبقًا لمبادئ وقواعد أخلاقية، والمشاركة مع الفقراء والطبقات الوسطى على أساس ربحي، وحماية البيئة، وتطويرها، وحماية الموارد الأساسية، كالمياه والغابات والحياة البرية والتربة، وتطويرها ومكافحة الفساد، وتجنبه والتزام حقوق الإنسان، والعمل والعمال ومساعدة العمال في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم[2]، وغيرها من المظاهر التي سنوضح لها العديد من الأمثلة فيما بعد.

وعند التأمل في مظاهر وأشكال وصور المسئولية المجتمعية للشركات سنجد أن بعض هذه المظاهر هي من قبيل التعاون والتكافل المأمور به شرعًا، وبعض هذه المظاهر تُعد من قبيل "سد الذرائع"، وبعض هذه المظاهر تُعد من قبيل "رفع الضرر ودفعه"، وبعضها تُعد من قبيل تنفيذ القوانين والنظم التي أصدرها ولي الأمر، والعمل بها ملزم، كما أن بعض هذه المظاهر تُعد من قبيل "الأمر بالمعروف"، و"النهي عن المنكر"، كما أن بعضها يُعد تطبيقًا لقاعدة "الغرم بالغنم"، ونؤكد بداية إلى أن مظاهر وصور المسئولية المجتمعية للشركات تخضع لأكثر

---

(1) رقية عيران: "المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية"، الشبكة السعودية للمسئولية الاجتماعية، متاح في :
http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/340-2012-08-18-11-32-41. Accessed on: 2-2-2016.

(2) إبراهيم غرايبة: "المبادئ الأخلاقية في العمل الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية للشركات"، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، متاح في :
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/628.htm. Accessed on: 15-3-2016.

من تكييف فقهي من التكييفات الفقهية السالف ذكرها[1].

3ـ التكييف الفقهي لمظاهر المسئولية المجتمعية للشركات :

حاول العديد من الباحثين الأجلاء وضع التكييف الفقهي، والحكم التكليفي للدور المجتمعي للشركات، وكان من أهم تلك المحاولات محاولة الدكتور "شجاع الدين" حينما توصل إلى أن مظاهر المسئولية المجتمعية تخضع لأكثر من تكييف فقهي، ويمكن أن نعرض التكييف الفقهي لمظاهر المسئولية المجتمعية للشركات من وجهة نظره على النحو الآتي[2]:

أ- علاقة المسئولية المجتمعية للشركات بالتعاون على البر:

أمرت الشريعة الإسلامية و حثت على التعاون على البر والتقوى، والنصوص الشرعية في هذا الشأن كثيرة، ويكفي الإشارة في هذا الشأن إلى قوله تعالى ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[3]، فهذه الآية الكريمة أمرت بالتعاون على القيام بأوجه البر المختلفة، وعند التأمل في مظاهر المسئولية المجتمعية للشركات والسالف ذكرها، سنجد أن أغلبها تُعد من أوجه البر كبناء المدارس، والمساجد، ومشاريع الشرب ..... الخ، التي أمرت الآية بالتعاون لإقامتها، وقد ذهب بعض علماء الأصول إلى أن الأمر بالتعاون على البر المذكور في الآية يفيد الوجوب وليس الندب.

ب- علاقة المسئولية المجتمعية للشركات بالتكافل الاجتماعي:

حثت الشريعة الإسلامية على التكافل والتراحم، والنصوص في هذا الشأن كثيرة منها قوله ﷺ « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد

---

(1) عبد المؤمن شجاع الدين: "المسئولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون"، جامعة صنعاء، اليمن، 2008، ص8، متاح في :
http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/05/ pdf. Accessed on: 15-3-2016.

(2) المرجع السابق، ص ص8 : 13.

(3) سورة المائدة، أية (2).

الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى »[1]، وقوله ﷺ « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا وشبك بين أصابعه »[2]، وقوله ﷺ «ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة ومن ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»[3].

وعند إمعان النظر في مظاهر وأشكال المسئولية المجتمعية للشركات نجد أن أغلب هذه المظاهر، وتلك الأشكال تندرج ضمن التكافل والتراحم الذي حثت عليه الشريعة الإسلامية.

ج- علاقة المسئولية المجتمعية للشركات بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة شرعية أكيدة عملاً بقوله تعالى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾[4]، وعند إمعان النظر في مظاهر وصور المسئولية المجتمعية للشركات نجد أن أغلبها تندرج ضمن أوجه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

د- علاقة المسئولية المجتمعية للشركات بالإنفاق في سبيل الله:

بذل المال و إنفاقه في إقامة المساجد، والمدارس، ومشاريع المياه وغيرها من المشاريع ذات النفع العام يُعد إنفاقًا في سبيل الله، والنصوص الشرعية من آيات القران العظيم مبشرة ومنذرة ومرغبة ومرهبة، داعيةً إلى البذل والإنفاق، محذرة من الشح، والبخل، متخذة أروع الصور الفنية وأبلغ الأساليب الأدبية التي يذيب وعيدها القلوب الجامدة، ويحرك وعدها الأيدي الممسكة فتفيض بالخير وتنبسط بالعطاء، وسنكتفي بالإشارة إلى بعض الآيات الكريمة التي تأمر بإنفاق المال في

---

(1) أخرجه البخاري ومسلم.
(2) أخرجه البخاري ومسلم.
(3) أخرجه البخاري ومسلم.
(4) سورة التوبة، أية (71).

سبيل الله، ومنها قوله تعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ [2]، وعند التأمل في مظاهر وصور المسئولية المجتمعية للشركات نجد أن أغلبها يُعد من قبيل الإنفاق في سبيل الله الذي تأمر به الشريعة الإسلامية حسبما ورد في الآيات الكريمات السابق ذكرها.

هـ- علاقة المسئولية المجتمعية للشركات بقاعدة " سد الذرائع " :

معنى قاعدة (سد الذرائع) هو النهي عن كل فعل وإن كان مباحًا في الأصل إذا كان يؤدي إلى محظور أو يخشى منه أن يؤدي إلى ذلك[3].

وقاعدة سد الذرائع من القواعد المعتبرة في الشريعة الإسلامية، وعند إمعان النظر في مظاهر وأشكال المسئولية المجتمعية للشركات نجد أن بعضها تندرج ضمن قاعدة (سد الذرائع) فقيام الشركات بالإنفاق على المشاريع الاجتماعية تسد ذريعة بغض وكراهية، وحقد وحسد بعض المجتمعات أو الأوساط الاجتماعية للشركات وبدلاً عن ذلك فإن قيام الشركات ببعض المشاريع والأنشطة الاجتماعية المستديمة يوجد فيما بين الشركات والمجتمع علاقات الود والحب بدلاً من الكراهية والحسد والبغض والحقد، كما أن مراعاة الشركات لظروف البيئة يحمي البيئة من التلوث بمعنى أن ذلك يسد الذريعة أو الطريق إلى التلوث.

و- علاقة المسئولية المجتمعية للشركات بقاعدة " درء المفاسد أولي من جلب المنافع " :

ومعنى هذه القاعدة أن المفسدة إذا اجتمعت مع المنفعة فالأولى أن يقوم الإنسان المكلف بدرء المفسدة، لأن المفاسد تنتشر وتتوسع وتستفحل، فالأولى درء

---

(1) سورة البقرة، أية (261) : (262).

(2) سورة الحديد، أية (7).

(3) محمد هشام البرهاني: "سد الذرائع في الشريعة الإسلامية"، دار الفكر، دمشق، 1995، ص81.

المفاسد ولو ترتب على ذلك حرمان بعض الأشخاص من المنافع أو تأخير الحصول عليها، فإذا كان الإضرار بالبيئة أو بالمستهلك وغيره مفسدة، فإن هذه المفسدة تُدرأ وأن ترتب على ذلك حرمان الشركة من جلب بعض الأرباح.

ز- علاقة المسئولية الاجتماعية للشركات بقاعدة "الضرر يدفع بقدر الإمكان":

هذه القاعدة تعبر عن وجوب دفع الضرر قبل وقوعه بكل الوسائل الكافية بقدر الإمكان، وأساس هذه القاعدة وغيرها قوله ﷺ « لا ضرر ولا ضِرار »، وهذه القاعدة من القواعد الفقهية المعتبرة ، وعند تطبيقها على المسئولية المجتمعية للشركات نجد أنها تنطبق على الإجراءات والتدابير الوقائية التي تتخذها الشركات للحيلولة دون الإضرار بالبيئة أو تلويثها، كما أن المساعدات والمشاريع التي تقوم بها الشركات تحول دون أضرار كثيرة، كالفقر، والبطالة، والصراع، وكل ذلك يندرج ضمن قاعدة "الضرر يدفع بقدر الإمكان".

ح- علاقة المسئولية المجتمعية للشركات بقاعدة "الضرر لا يزال" :

وهذه القاعدة تعبر عن وجوب رفع الضرر وترميم أثاره بعد وقوعه، وأساس هذه القاعدة أيضًا قوله ﷺ « لا ضرر ولا ضِرار »، وتندرج ضمن تطبيقات هذه القاعدة المساعدات والمشاريع والأنشطة التي تقوم بها الشركات؛ لمواجهة الأضرار التي قد تحدثها الشركات بالفعل بالبيئة وبالمستهلكين.

ط- علاقة المسئولية المجتمعية بقاعدة "يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام":

وتعني هذه القاعدة أن نطاق الضرر الخاص ضيق لا يتعدى مجموعة من الأشخاص أو الشركات؛ ولذلك وجب على هؤلاء الأشخاص أو الشركات تحمّل هذا الضرر إذا كان ذلك لدفع ضرر عام؛ ولذلك ينبغي على الشركات ضمن مسئوليتها المجتمعية التضحية بمبالغ من الأرباح التي تجنيها في سبيل دفع الأضرار التي تلحق بعامة المجتمع، كالإضرار بالبيئة أو، الفقر، أو التسول، أو البطالة وغيرها.

ي- علاقة المسئولية المجتمعية للشركات بقاعدة "الغرم بالغنم":

وتعني هذه القاعدة أن من يجني الأرباح من شيء أو تصرف ما، فإن عليه

بالمقابل أن يتحمل تعويض الأضرار والخسائر التي تحدث من جراء ذلك الشيء، أو التصرف، كما أن عليه ألا ينسى الأشخاص، والمجتمع الذي كان سببًا في كسبه للأرباح الطائلة بسبب بيعه لهم السلع والخدمات[1].

ك- علاقة المسئولية المجتمعية للشركات بطاعة ولي الأمر:

في العصر الحاضر تقوم الدولة بإصدار القوانين، والنظم، واللوائح، والتعليمات والمقاييس، والمواصفات وغيرها التي تنظم شئون الدولة المختلفة بما فيها الشركات، وتنظم هذه القوانين واللوائح بعض مظاهر المسئولية المجتمعية للشركات، وما تأمر به هذه القوانين واللوائح هو طاعة وليس معصية، ولذلك فمن الواجب الطاعة والامتثال لما ورد في هذه القوانين وتنفيذها والالتزام بما ورد فيها تطبيقًا لقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾[2].

ومن خلال استعراض العلاقات فيما بين المسئولية المجتمعية للشركات والقواعد والواجبات الشرعية نستطيع القول بثقة بأن المسئولية المجتمعية للشركات واجبًا دينيًا تُسأل الشركات ديانة عند عدم القيام به، مما يؤكد على أن المسئولية المجتمعية للشركات من المنظور الإسلامي تتجاوز المنظور المادي، وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الجسد فقط، وتمتد إلى إشباع احتياجات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في الحياة، وذلك من خلال إقامة الحياة الطيبة لأفراد المجتمع، وهذا أيضًا يتشابه مع مساعي التنمية من المنظور الإسلامي، التي سبق وأن أشرنا إليها، مما يجعل هذا تأكيد ثاني على أن المسئولية المجتمعية والتنمية وجهان لعملة واحدة.

أيضًا نستنتج مما سبق أن مراعاة الشركات لمسئوليتها المجتمعية تجاه المجتمع من المنظور الإسلامي بمثابة ثمرة التناغم بين المصالح العامة والمصالح الخاصة.

---

[1] أحمد بن الشيخ محمد الزرقا: "شرح القواعد الفقهية"، ط2، (تنسيق ومراجعة): عبد الستار أبوغُدة، دار القلم، دمشق، 1989، ص ص 437 : 439.

[2] سورة النساء، أية (59).

4. عناصر المسئولية المجتمعية للشركات، والدور الاجتماعي تجاههم من المنظور الإسلامي:

تتمثل العناصر الأساسية للمسئولية المجتمعية للشركات – أو ما يُطلق عليهم أصحاب المصلحة – من المنظور الإسلامي في العملاء الداخليين (العاملين بالمنظمة)، والعملاء الخارجين (المستهلكين أو العملاء)، والبيئة المحيطة بالشركة، والحكومة، والمجتمع.

وقد نظم الإسلام كيفية مراعاة الشركات لمسئوليتها المجتمعية تجاههم، وما يجب أن تقوم به تجاه كل طرف، ويمكن للباحث توضيح العناصر الأساسية للمسئولية المجتمعية للشركات، وما يجب أن تقوم بها تجاههم، والدليل الشرعي على ذلك في الجدول التالي، جدول (2):

جدول (2)

يوضح العناصر الأساسية للمسئولية المجتمعية للشركات

من المنظور الإسلامي وما يجب أن تقوم بها تجاههم، والدليل الشرعي على القيام به

م	العناصر/ أصحاب المصلحة	أمثلة على ما يجب أن تقوم به الشركات تجاه مختلف أصحاب المصلحة	الدليل الشرعي من (القرآن الكريم/ السنة النبوية)	اسم السورة / راوي الحديث
1-	العاملين	أ- الحق في مستوى معيشي لائق، فالله عز و جل كرم الإنسان و رفعه فوق كل المخلوقات فلا يجوز أن تكون كرامته عرضة للانتقاص بسبب عدم كفاية أجره للوفاء بحاجاته الأساسية و حاجات من هم في كف	﴿ وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُم﴾.	الأعراف: الآية (85).
		ب- التعجيل في إعطاء أجر العامل.	" أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه "	"(رواه البخاري).

اسم السورة / راوي الحديث	الدليل الشرعي من (القرآن الكريم/ السنة النبوية)	أمثلة على ما يجب أن تقوم به الشركات تجاه مختلف أصحاب المصلحة	العناصر/ أصحاب المصلحة	م
الشورى: الآية (38).	﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ﴾	ج- حق العامل في الحرية وإبداء رأيه إطار مبدأ الشورى.		
الأعراف:الآية (85).	﴿ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.	أ- الحث على الأمانة في البيع و الشراء.	المستهلكين	2-
(رواه مسلم).	"من غشنا فليس منا"	ب- عدم الغش في البيع والشراء والتعاملات التجارية		
(رواه الطبراني).	"إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه".	ج- جودة المنتج، وإتقان الصنع.		
البقرة: الآية (205).	﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ﴾.	أ- حفظ البيئة من التلف.	البيئة	3-
البقرة: الآية (222).	﴿ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ ﴾.	ب- حفظ البيئة من التلوث.		
الأنعام: الآية (141).	﴿ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾.	ج- حفظ البيئة من فرط الاستهلاك.		
النساء: الآية (59).	﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي	أ- الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجهات المنظمة الصادرة من الحكومة.	الحكومة	4-

م	العناصر/ أصحاب المصلحة	أمثلة على ما يجب أن تقوم به الشركات تجاه مختلف أصحاب المصلحة	الدليل الشرعي من (القرآن الكريم/ السنة النبوية)	اسم السورة / راوي الحديث
			شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾.	
		ب- تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها،	﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾.	النساء: الآية (58).
		ج- المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة، و إعادة تأهيل وتدريب الشباب.	﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.	المائدة: الآية (2).

ويوضح الجدول السابق تنظيم الإسلام للدور المجتمعي المنوط للشركات تجاه مختلف أصحاب المصلحة، وأن التزامهم بذلك الدور بمثابة مرعاه لمسئوليتهم المجتمعية، الأمر الذي لا شك فيه أنه يعمل على تعزيز الفرص لرفع مستويات التنمية، وتحقيق الهدف المرجو منها، والذي أخبرتنا عنه الشريعة السمحة.

المبحث الثاني

المسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية من المنظور الوضعي

أولاً : مفهوم التنمية في الفكر الوضعي:

يعتبر موضوع التنمية من أكثر الموضوعات شيوعًا في كتابات العلوم الإنسانية المعاصرة، وبخاصةً تلك الكتابات التي تهدف إلي وضع خطط محددة للارتقاء بالمجتمع، وأصبحت " التنمية" هي المقصد والغاية التي تسعي كل المجتمعات بمختلف مستوياتها – سواء كانت متقدمة أو متأخرة أو في سبيلها للتقدم– إلي تحقيقها والوصول إليها؛ لما ما تحمله في طياتها من تقدم للمجتمعات، والأساس لدفع تلك المجتمعات نحو الأخذ بأساليب التقدم والتحديث(1).

وقبل أن نتناول المفاهيم التي قُدمت للتنمية في الفكر الوضعي، يتوجب علينا أن نبرز معنى مشتقات التنمية، وأقصد هنا كل ما انبثق من مفهوم التنمية عمومًا، كمفهوم التنمية الريفية، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة، وما سبق المفهوم من تطورات أفضت إلى وصول المعنى من التنمية في الوقت الحالي، مع العلم أنني لسنا بصدد الدخول في جدل حول مفاهيم التنمية ذاتها ولا أي مفاهيمٍ أخرى مرتبطة بها، ولكنني كل ما يهمني هو الحديث عن التنمية بالقدر الذي يمكننا من خلاله التعرف علي العلاقة بينها وبين المسئولية المجتمعية للشركات من وجهة النظر الوضعية.

وكان الفكر التنموي في بداية ظهوره عقب الحرب العالمية الثانية يكاد يختزل التنمية في شيء واحد، آلا وهو "النمو الاقتصادي"، أي التطور في متوسط الدخل الحقيقي للفرد(2)، علي أساس أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مفهومين مترادفين، وأن بتحقيق أحدهما يتحقق معه التنمية المنشودة، وفي هذا الصدد ذهب الاقتصاد الأمريكي "جيرالد مير" Gerald Meier، الخبير لدى الأمم

---

(1) محمود محمد محمود وسلوى رمضان عبد الحليم: " مدخل في التخطيط لتنمية المجتمع "، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2005، ص105.

(2) إبراهيم العيسوي : " محاضرات في التخطيط التنموي "، مذكرة داخلية رقم 913، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1996، ص7..

المتحدة–آنذاك– أن التنمية الاقتصادية هي "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي خلال فترة من الزمن "[1]، إلا أن جمهور الاقتصاديين يفرقون بين النمو الاقتصادي Economic Growth والتنمية الاقتصادية Economic Development حيث يراد "بالنمو الاقتصادي" الزيادة في الناتج القومي الحقيقي، وفي نصيب الفرد منه، المتحققة في مدة من الزمن، أما مفهوم " التنمية الاقتصادية " فإنه أشمل وأوسع من مجرد الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي في مدة معينة من الزمن، فالنمو الاقتصادي يعكس جانبًا واحداً فقط من جوانب التنمية الاقتصادية، آلا وهو الجانب الكمي، في حين أن التنمية الاقتصادية تشمل إلي جانب النمو، التغيير في البنيان الاقتصادي، وفي النسب والعلاقات الاقتصادية الهيكلية، كالنسب والعلاقات بين فروع الاقتصاد القومي وقطاعاته، وأهميتها النسبية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وفي استخدام الأيدي العاملة واستيعابها وفي نسبة الادخار والاستثمار من الدخل القومي وغيرها[2].

الأمر الذي يشير إلي أن التنمية في بداية الأمر لم تكن سوى مرادفًا للنمو أو التنمية الاقتصادية باعتبارهما شيء واحد.

ولعل السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه هنا، إذا كانت التنمية تتحقق بتحقق أهداف النمو الاقتصادي المتمثلة في تحسين مستوي الدخول، وتخفيض عدد الذين يعيشون في فقر مطلق .... الخ، فكيف نحقق حد أدنى معقول، ومناسب من مأكل، ومشرب، ومسكن، ومياه نقية للشرب، وتعليم أساسي وعناية صحية، وإصلاح الدولة، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، والمشاركة الشعبية، وحق تقرير المصير، وغيرها من الحقوق والحريات التي يمكن أن يطلق عليها الحقوق الطبيعية للإنسان أو اختصاراً حقوق الإنسان Human Rights ؟؟؟

[1] ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو: " مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية"، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص19.

[2] المرجع السابق، ص ص 19: 21.

إن الإجابة علي هذا السؤال تحدد بدقة المقصود بالتنمية الشاملة، تلك التي لا تقتضي الاهتمام بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، وإنما تشمل كل جوانب الحياة وعلي اختلاف صورها وأشكالها، فَتُحْدِث فيها تغييرات كيفية وعميقة وشاملة[1]، وهذا ما أُطلّق عليه حديثًا "بالرؤية السوسيولوجية للتنمية" والتي تقتضي الخروج بالتنمية من البُعد الاقتصادي الكمي إلي أفاقٍ أوسع وأرحب تتصل بنوعية الحياة الكلية، والتوازن النسبي بين "الكم والكيف"، أو ما يُعرَف بثورة الآمال المجتمعية التنموية الكبيرة التي اجتاحت العالم منذ منتصف عقد الستينيات، وإخراج قضية التنمية من الدائرة الضيقة للبُعد الاقتصادي وزيادة معدل الدخل الفردي والقومي إلي ما يُعرَف بالتنمية الشاملة المتكاملة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وصحيًا وعمرانيًا، تجري في قنوات البناء الاجتماعي مجرى الدم في عروق الإنسان[2]

الأمر علي هذا النحو مكن مفهوم "التنمية" أن ينبثق منها العديد من المفاهيم الفرعية الأخرى والتي تخدم هدف التنمية الشاملة وتحقق مسعاها، منها مفهوم "التنمية الاجتماعية " Social Development، والتي يُنظر إليها علي أنها "عملية تحقيق التوافق الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق بين إشباع بيولوجي ونفسي و اجتماعي"[3].

وانبثق من مفهوم "التنمية الاجتماعية" مفهومات أخرى مثل "مفهوم تنمية المجتمع المحلي" Community Development، والذي وضعته الأمم المتحدة عام (1955) والذي يقول أن "تنمية المجتمع المحلي" هي: "العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي عن طريق مشاركة الأهالي إيجابيًا

---

[1] رشاد أحمد عبد اللطيف: " أساليب التخطيط للتنمية "، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002 ص18 .

[2] معهد التخطيط القومي: " التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها علي التنمية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (129)، القاهرة، 2010، ص169

[3] سميرة كامل محمد: " التنمية الاجتماعية ، مفهومات أساسية ورؤية واقعية"، المكتبة الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984، ص10 .

في هذه العملية والاعتماد الكامل علي مبادأة الأهالي بقدر المستطاع "[1]، ويركز المفهوم علي خلق ظروف التقدم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع المحلي الصغير، وأن أسلوب التنمية يجب أن يُبنى علي المساهمة الايجابية من أبناء المجتمع المحلي.

وظهر أيضًا مفهوم "التنمية الريفية" Rural Development، والذي يقصد به "عملية تغيير ارتقائي مخطط للنهوض الشامل بمختلف نواحي الحياة اقتصاديًا اجتماعيًا، وثقافيًا، وبيئيًا، ويقوم بها أساسًا أبناء المجتمع الريفي بنهج ديمقراطي وبتكاتف المساعدات الحكومية بما يحقق تكامل نواحي النهوض من جهة، وتكامل المجتمع النامي مع مجتمعه القومي الكبير من جهةٍ أخرى"[2].

كما انتقل مفهوم "التنمية" إلي حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوربية تجاه الديمقراطية، حتى أصبحت يُطلق عليها "التنمية السياسية" Political Development، ويُقصد بها "عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلي مستوي الدول الصناعية "، ويُقصد بمستوي الدول الصناعية؛ أي إيجاد نظم تعددية علي شاكلة النظم الأوربية والتي تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية، وترسخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية[3].

كما أُستُحدثت مفاهيمٍ أخرى" للتنمية " وانبثقت منها كمفاهيم فرعية منها مفهوم "التنمية المستدامة" Sustainable Development، والذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية في عام (1987) ليُقصد بها "تأمين وتلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال أو الانتقاص من قدرات الأجيال المقبلة أو القادمة علي

(1) إبراهيم محرم : " التنمية الريفية: المفهوم والقواعد– التجربة المصرية– قضايا جوهرية– برنامج مستقبلي"، العدد الأول، سلسلة مصر رقم (21)، مؤسسة فريد ريش ناومان مصر، القاهرة، 1994، ص3 .

(2) سعد طه علام : " تنمية القرية المصرية : شروق"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2002، ص6

(3) نصر عارف : " في مفاهيم التنمية ومصلحاتها"، بتصرف عن مجلة ديوان العرب، عدد يونيو، 2008 .

تلبية احتياجاتها "، والسبيل إلي ذلك ليس فقط من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الحالية والحفاظ عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب، ولكن من خلال الأخذ فـي الاعتبـار حـق الأجيـال المقبلـة فـي التنميـة وذلـك بالعمـل علـي تنميـة المـوارد الحاليـة، كما أن أي خطط لتحسين البيئـة يجب أن تتضمن برامج للحد من الفقر في البلدان النامية، باعتباره سبباً مباشراً من أسباب تخريب البيئة[1].

ومفهوم "التنمية البشرية" Human Development، الذي وضعة البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام (1990)، وعرّفُه علي إنه " تنمية الناس، من أجل الناس، بواسطة الناس"، ثم تطور وتوسع المفهوم عام (1993) ليُقصد به "عملية تهدف إلي زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت، أما من حيث التطبيق، تتركز الخيارات الأساسية في جميع مستويات التنمية في ثلاثة اختيارات هي :

- أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل .
- أن يكتسبوا المعرفة .
- أن يحصلوا علي الموارد اللازمة لتحقيق مستوي حياة كريمة .

وان لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة ومتاحة، فإن كثيرًا من الفرص الأخرى ستظل بعيدة المنال وكذلك يتعذر الحصول عليها[2].

كما ظهر مفهوم "التنمية بالمشاركة" Participatory Development، والذي أعتمد علي أن المشاركة هي جوهر التنمية، وتغيير اتجاه، وفكر المواطن من موقعه التقليدي كمجرد متلقي، ومستفيد من خدمات التنمية التي تقدم إليه، ليتحول إلي صانع حقيقي لهذه التنمية ومسئول مباشر عن حمايتها والدفاع عن استمراريتها وتواصلها المستقبلي، من خلال مشاركته الإيجابية الفعالة علي

---

(1) علي عبد الرازق ألجلبي وهاني خميس أحمد : " علم اجتماع التنمية : رؤى نظرية وتجارب إنسانية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص21 .

(2) منير الحمش : " الاقتصاد السياسي: الفساد- الإصلاح- التنمية"، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص88 .

المستويين الفردي والجماعي في تخطيط وتنفيذ وتقويم مشروعات التنمية[1].

أما تعريف "التنمية" عمومًا في مختلف العلوم الإنسانية فقد اختلفت الآراء حول وضع تعريفٍ محددٍ للتنمية؛ لان مفهوم التنمية لا ينتمي إلي علمٍ واحدٍ، بل لابد من تعاون العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة في هذا المعني، نظرًا لاختلاف وتنوع أهدافها، فهناك من ينظر إلي التنمية علي أنها "ذلك التغيير الاجتماعي المخطط، يقوم به الإنسان للانتقال بالمجتمع من وضع إلي وضع أفضل، بما يتفق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية...الخ"[2].

وعرّفها "هيجينز" Higgins بأنها "عملية استثمار إنساني تتم في المجالات أو القطاعات التي تمس حياة البشر مثل التعليم، الصحة العامة، الإسكان، الرعاية الاجتماعية"[3].

وأيضًا هناك من عرّفها بأنها "عملية عمدية وإرادية لإحداث تغييرات هيكلية في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما أو لدولة ما، كما أنها عملية مستمرة تعمل علي نقل المجتمع وأفراده وقاعدته المادية من مستوى ما إلي مستويات أعلي بشكل متصل وعلي جميع المستويات[4].

وتُعرّف أيضًا علي أنها "عمليات مخططة وموجهة، تُحدِث تغييرًا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلات المجتمع، وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات، بما يحقق التقدم

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : " مشروع التنمية بالمشاركة "، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، القاهرة، 2001، ص ص 1 : 2.

(2) عبد الهادي الجوهري: " قاموس علم الاجتماع"، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998ص ص73-74.

(3) محمود الكردي: " التخطيط للتنمية الاجتماعية: دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان"، (تصدير): مصطفي الخشاب، دار المعارف، القاهرة، 1977، ص95 .

(4) سعد حافظ محمود: " التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: المفاهيم، و الأساليب، والعمليات"، ط2، مذكرة داخلية رقم (935)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2001، ص13

والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة لأفراده"[1].

نستنتج مما سبق أن "التنمية" شاملة، وإن صح التعبير مجتمعية؛ فهي تشمل كل نواحي الحياة، هدفها هو الارتقاء بالإنسان وحياته وجعله يعيش حياه كريمة، وأنها إنسانية الهدف تسعي إلي إشباع احتياجات المجتمع وتحقيق آماله، كما أنها مجتمعية أي أنها تشمل المجتمع بكل ما في باطن الأرض من كنوز ومعادن وموارد، وما علي الأرض من زرع وحيوان وجماد ومياه، والاستفادة منه بأقصى قدر مستطاع وبأقل جهد وتكلفة، بالقدر الذي يؤدي إلي خدمة الإنسان وتحسين أوضاع حياته[2]، وتوفير الفرص المناسبة التي تضمن مساهمة ومشاركة الأفراد – كركن أساسي من أركان المسئولية المجتمعية –في شتي مجالات التنمية سالفة الذكر، لأن المشاركة هي المفتاح الحقيقي لضمان نجاحها وإستمراريتها.

والجدير بالذكر هنا – وهو ما لا يتفق معه الباحث– أن فريقًا من الكتّاب الغربيين المعاصرين وعلي رأسهم جان بيتريس "Jan N. Pieterse" قد أشاروا إلي أن التنمية تعني التغريب؛ حيث أشاروا حرفيًا إلي: "أن التنمية ظلت ولازالت تعني تغريب العالم"[3].

"Development has been and still is The Westernization of The World "

مشيرون بهذا المعني إلي أن التنمية الشاملة تعني جعل العالم كله يسير علي نهج الدول الغربية في شتي مجالات الحياة الاجتماعية، والاقتصادية،

---

[1] محمد شفيق: " التنمية والمشكلات الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص17.

[2] عبد الهادي الجوهري وآخرون : " دراسات في التنمية الاجتماعية"، مكتبة الطليعة، أسيوط، 1978 ص 19.

(3)Jan Nederveen Pieterse :"Development Theory: Deconstructions/ Reconstructions", Publications SAGE London, 2001, P 101.

والثقافية، والسياسية، تحقيقًا للرقي والتقدم[1].

وانطلاقًا من اتفاق الباحث مع التعريف الذي يُعرّف التنمية بأنها " توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل"[2]، يظهر هنا المعنى والمغزى الحقيقي "للمسئولية المجتمعية"، ودورها في تحقيق التنمية الشاملة بجميع مشتقاتها، باعتبارها الآلية الأساسية والرئيسة لتحقيق التنمية الشاملة بمعناها الواسع، وأن مراعاة الشركات والقطاع الخاص لمسئولياته المجتمعية كفيل بتحقيق تقدم غير مسبوق في مستويات التنمية في شتى المجالات، وعلى كافة المستويات؛ فلنا أن نتصور أن كل شركة راعت مسئوليتها المجتمعية تجاه جميع أصحاب المصلحة، من عملاء ، ومستفيدين، وعمال، وبيئة محيطة، .... في كل محافظة، وكل إقليم، بنية جادة عازمة على التغيير للأفضل، وعدم الهروب أو التنصل من مسئولياتها، كيف سيكون حال بلدنا؟.

ويمكن للباحث توضيح العلاقة بين التنمية الشاملة بجميع مشتقاتها، والمسئولية المجتمعية للشركات في الشكل التوضيحي التالي، شكل (1).

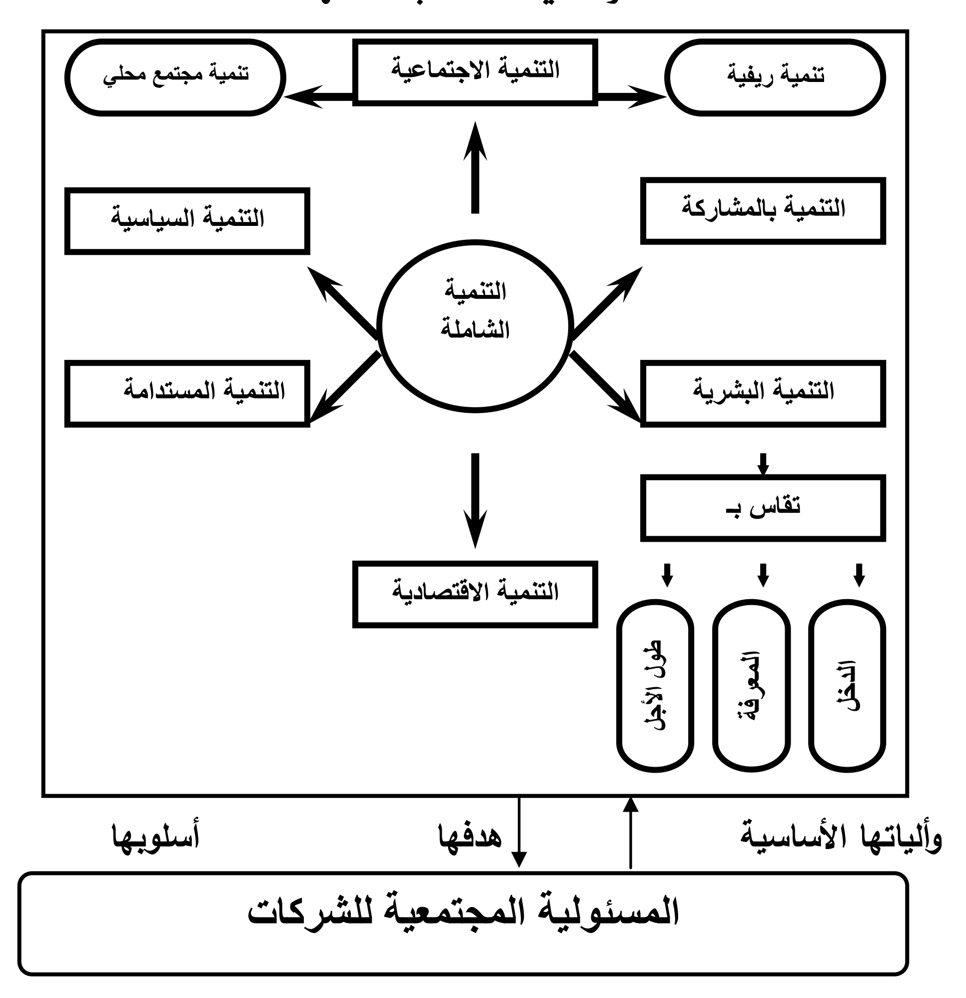
---

(1) وهو ما لا يتفق معه الباحث، ويجده انحيازًا من جانب هؤلاء الكتّاب لمجتمعاتهم الغربية؛ فإذا كان العالم الغربي يمتلك من المقومات التي تمكنه من تحقيق العديد من النجاحات علي مختلف المستويات، فهذا لا يعني تغريب العالم كله وجعل النمط الغربي مثالٍ يُحتذي به بما فيها مجتمعاتنا العربية التي تتنافي فيها الأصول الاجتماعية والقيمية مع العالم الغربي في الكثير من الأمور، وكان من الأولى قول أن التنمية تعني "محاكاة النمط الغربي لنموذج التنمية كلً فيما يناسب ظروف وخصائص وعادات وتقاليد كل مجتمع علي حده".

(2) محمد الجوهري:" علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث"، الجزء الأول، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادي والعشرين، دار المعارف، القاهرة، 1978، ص145.

شكل (1)

يوضح العلاقة بين المسئولية المجتمعية للشركات
والتنمية الشاملة بمشتقاتها



ثانيًا: المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية من المنظور الوضعي:

اتضح مما سبق عرضه أن التنمية من المنظور الوضعي تعني في أبسط معانيها "توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل"، وقد أظهر هذا التعريف المعنى والمغزى الحقيقي "للمسئولية المجتمعية"، بما فيها "المسئولية المجتمعية للشركات"،

ودورها في تحقيق التنمية الشاملة بجميع مشتقاتها، باعتبارها الآلية الأساسية والرئيسة لتحقيق التنمية الشاملة بمعناها الواسع، وأن مراعاة الشركات والقطاع الخاص لمسئولياته المجتمعية كفيل بتحقيق تقدم غير مسبوق في مستويات التنمية في شتى المجالات، وعلى كافة المستويات.

الأمر الذي يؤكد على أهمية مراعاة المسئولية المجتمعية للشركات والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المنشودة؛ حيث احتل هذا المفهوم اهتمامًا كبيرًا لدى معظم الكتّاب والمفكرين، واكتسب الدور الاجتماعي للشركات والقطاع الخاص أهمية متزايدة خاصة في الدول العربية؛ وذلك بعد تخلي الحكومات عن كثير من أدوارها الاقتصادية والخدمية، التي صحبتها برامج اجتماعية كان ينظر إليها على أنها أمر طبيعي ومتوقع في ظل انتفاء الهدف الربحي للمؤسسات الاقتصادية التي تديرها الحكومات، وإن كانت في كثير من الأحيان تحقق إيرادات وأرباحًا طائلة[1].

ولعل المسئولية المجتمعية للشركات بمفهومها الواسع تعتبر ذات أهمية بالغة بالنسبة للمجتمع، والتي جاءت بسبب النقد الكبير الذي وجه إلي المؤسسات ورجال الأعمال، حيث يسعي الكثير من رجال الأعمال إن لم نقل كلهم إلى السعي وراء جمع الأرباح دون المراعاة للكثير من المشاكل التي يعاني منها المجتمع[2].

ومع ترسيخ وانتشار مفهوم المسئولية المجتمعية، أصبح من الصعب على الشركات التغاضي عن دورها التنموي وإحساسها بالمسئولية المجتمعية تجاه المجتمع، وتجاه أفراده؛ فأهمية هذه المشاركة الاجتماعية لا تكمن فقط في الشعور بالمسئولية، فالشعور وحده لا يكفي، ولكن إيمانًا بالعمل الجاد الهادف إلى تحمل مسئولية تلك الشركات بدورها الاجتماعي، خاصة وأن هناك العديد من الشركات لم تعد تعتمد في بناء صورتها الذهنية على مراكزها المالية فقط، ولكنها أدركت أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو

---

(1) حسين الأسرج، مرجع سابق، ص2.

(2) ريم بن جيمة و نصيرة بن جبيمة: "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الإدارة"، ورقة قُدمت إلى الملتقى الدولي الثالث بعنوان "منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ١٤ : ١٥ فبراير، 2012، ص1.

أكثر من النشاطات الإنتاجية، مثل مراعاة احتياجات المجتمع والحفاظ على البيئة، وهذا كله من أجل خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم[1]؛ أي أن المصلحة مشتركة، فاهتمام تلك الشركات بمراعاة احتياجات المجتمع والحفاظ على البيئة، سيخلق بيئة عمل خصبة تهيأ لها النجاح، والتقدم، والاستثمار الناجح، والإنتاج وتقليل النزاعات، والاختلافات بين الإدارة وبين العاملين فيها والمجتمعات التي تتعامل معها، كما يزيد من انتماء العاملين والمستفيدين إلى هذه الشركات.

وفيما يلي سيتناول الباحث بعض النقاط التي توضح لنا ماهية المسئولية المجتمعية للشركات من منظور الفكر الوضعي، وكيف تطور المفهوم، وما هي أنماط، وعناصر، وأبعاد تلك المسئولية المجتمعية، وما هي مظاهر احترام المؤسسات العالمية للمسئولية المجتمعية للشركات، ومزايا ومنافع المسئولية المجتمعية للشركات، والتكييف القانوني للمسئولية المجتمعية لتلك للشركات:

1- مفهوم المسئولية المجتمعية للشركات من المنظور الوضعي:

بدايةً يود الباحث أن يوضح أن المسئولية المجتمعية للشركات كمفهوم له ثلاثة أوجه، هم[2]:

أ- المفهوم الكلاسيكي: يعود للعالم "آدم سميث" Adem Smith الذي أكّد على أنّ كافة منظمات الأعمال تسعى لتقديم أفضل الخدمات لعموم المجتمع وتحقيق أعلى مستوى ممكن من الأرباح وبما ينسجم مع الأحكام القانونية والقواعد الأخلاقية السائدة، فالربح هنا أصبح هدفًا أحاديًا تسعى إليه المنظمة.

---

(1) فاطمة علوي :"المسؤولية الاجتماعية بين المبادرة والشرعية"، رقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الثالث بعنوان "منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 14 : 15 فبراير، 2012، ص2.

(2) عرابة رابح وبن داودية وهيبة: "المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية : عرض تجارب بعض الشركات العالمية"، ورقة قُدمت إلى الملتقى الدولي الثالث بعنوان "منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 14 : 15 فبراير، 2012، ص ص 2-3.

ب- المفهوم الإداري: الذي تمّ إدراكه سنة (1930)، حيث تمّ التحوّل من الهدف الأحادي إلى هدف آخر يتمثل في تعظيم رضا المديرين أنفسهم وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المتميّز في ظلّ نمو واِتساع المنظمة.

ج- المفهوم البيئي: الذي بدأت ملامحه تظهر سنة (1960) بتحَسُّسْ المديرين في كون مسؤوليتهم المجتمعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط بالسوق حصرًا، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعدّدة تتمثل في عموم المجتمع.

أما عن التعريفات التي قُدمت لتعريف المسئولية المجتمعية للشركات، فكما سبق وأشرنا في الفصل الأول من الدراسة الحالية أن المفهوم عمومًا ما زال يفتقر لتعريف مقبولٍ عالميٍ، ولم يتم تعريفه بشكلٍ محددٍ وقاطعٍ، يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية، وطنية أو دولية، وما تزال هذه المسئولية في جوهرها أدبية، ومعنوية، أي تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الاختيارية، وعلى كل الأحوال سنتناول فيما يلي بعض التعريفات التي قُدمت لتعريف "المسئولية المجتمعية للشركات"، منها[1]:

أ- تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة:

سعي "مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة" World Business Council for sustainable development (WBCSD) لوضع مفهوم واضح "للمسئولية المجتمعية للشركات"، حيث عرّفها بأنها : "الالتزام المستمر من قِبل الشركات ومنظمات الأعمال بالتصرف بشكلٍ أخلاقي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتحسين جودة حياة العاملين في تلك المنظمات وأسرهم، وتحسين جودة حياة المجتمع المحلي، والمجتمع بشكلٍ عام"[2].

---

(1) ملاحظة : وجد الباحث أن المنظمات العالمية التي اهتمت بموضوع المسئولية المجتمعية وقدمت تعريفات لها- سبق وأن أشرنا إليها في الفصل الأول- هي نفسها قدمت أيضًا تعريفات للمسئولية المجتمعية للشركات، فهذا ليس تكرار.

(2) Phil Watts et al, OP.Cit, p3.

ب- تعريف البنك الدولي:

كذلك عرّف "البنك الدولي" The world Bank "المسئولية المجتمعية للشركات" تعريفًا مشابهًا لتعريف "مجلس الأعمال للتنمية المستدامة" علي أنها : "التزام الشركات وأصحاب النشاطات التجارية ورجال الأعمال بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة لمجتمعهم، من خلال العمل والتعاون مع الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل، لتحسين مستوي معيشة الناس، ونوعية وجودة الحياة، بطريقة تخدم المجتمع وتخدم التنمية في آنٍ واحد"[(1)].

ج- تعريف الاتحاد الأوروبي:

أيضًا عرّف "الاتحاد الأوروبي" European Commission "المسئولية المجتمعية للشركات" علي أنها : "مفهوم تقوم الشركات أو المؤسسات (الخاصة والعامة) بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وتفاعلها مع أفراد المجتمع (كأصحاب مصلحة) علي نحو تطوعي"، حيث يركز "الاتحاد الأوربي" علي فكرة أن "المسئولية المجتمعية للشركات" مفهوم تطوعي، لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع[(2)].

د- تعريف هيئة الغرفة التجارية العالمية :

كذلك عرفت "الغرفة التجارية العالمية" "المسئولية المجتمعية للشركات" على أنها: "جميع المحاولات التي تساهم في أن تتطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية"، وبالتالي فإن المسئولية المجتمعية للشركات تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيًا، وعلى هذا فإن المسئولية المجتمعية تتحقق من خلال الإقناع و التعليم[(3)].

---

(1) Djordjija Petkoski and Nigel Twose, OP.Cit, p1.

(2) European Commission: " OP.Cit, P 3 .Available at: http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2011:0681:FIN:en:PDF. Accessed on: 10-1-2016"

(3) حسين الأسرج، مرجع سابق، ص3.

والمدقق في التعريفات السابقة سيلاحظ الأتي:

– أشارت بعض التعريفات إلى أن المسئولية المجتمعية للشركات هي "التزام"، مما يوحي بأن الشركات مسئولة حتمًا عن القيام بهذه المسئولية، وإلا فستكون عرضة للمسألة الجنائية والمدنية والإدارية والتأديبية، وهذا ينافي الواقع.

– تعددت صور المبادرات والفعاليات التي تهدف الشركات لتحقيقها؛ وذلك بحسب طبيعة البيئة المحيطة ونطاق نشاط الشركة وأشكاله، وما تتمتع به كل شركة من قدرة مالية وبشرية.

– هذه المسئولية بطبيعتها ليست جامدة، بل لها الصفة الديناميكية والواقعية وتتصف بالتطور المستمر كي تتواءم بسرعة وفق مصالحها وبحسب المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

– أن المسئولية المجتمعية للشركات تعنى التصرف على نحو يتسم بالمسئولية المجتمعية والمساءلة، ليس فقط أمام أصحاب حقوق الملكية ولكن أمام أصحاب المصلحة الأخرى بمن فيهم الموظفين والعملاء والحكومة والشركاء والمجتمعات المحلية والأجيال القادمة.

– التزام الشركات الوفاء بواجبات الدور المنوط بها تجاه المجتمع، وكأنه "عقد اجتماعي" بين الشركة ومنظمات الأعمال والمجتمع لتحقيق رفاهيته.

– أنها في الغالب تشتمل علي سلوك أخلاقي في المقام الأول لا يتقيد بقوانين أو تشريعات ملزمة، لذا نظر البعض إليها علي أنها مهمة تطوعية أكثر منها إلزامية، فهي تتخطي فكرة ضرورة الالتزام بالبعد القانوني الجبري، للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي والمجتمع العام المستدامة.

– الإجماع على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الشركة في المجتمع بصفتها عضوا فيه.

– التزام المؤسسة بمسئوليتها المجتمعية هي الآلية التي من خلالها تساهم في تحقيق التنمية للمجتمع بكل مشتقاتها التي سبق وأشرنا إليها.

– الطابع "الدائم" الذي يؤكد على التزام المؤسسة والذي يجعل من المسئولية المجتمعية أحد ركائز إستراتيجيتها.

– القدرة على إشراك أطراف أخرى تهتم بالمؤسسة وتتعامل معها، لأن المؤسسة ستصبح مواطنة وبالتالي سترتبط بعلاقات عديدة مع أفراد المجتمع الذي تعمل به[1].

والجدير بالذكر هنا أن مفهوم المساءلة يُعد مكونًا رئيسًا للمسئولية المجتمعية للشركات، كما تعتبر التقارير الدورية للمسئولية المجتمعية للشركات أداة تسعى هذه الشركات من خلالها لطمأنة أصحاب المصلحة بأنها تعنى باستمرار بما يشغلهم على نحو استباقي وإبداعي عبر كل ما تقوم به من عمليات، مما يشير إلى تضمين عنصر "الشفافية"، وتتضمن تلك التقارير السياسات وإجراءات القياس والمؤشرات الرئيسية للأداء والأهداف في المجالات الرئيسة[2].

2ـ أبعاد المسئولية المجتمعية للشركات من المنظور الوضعي:

قدم العديد من الباحثين في كتاباتهم ما يُسمى بـ "أبعاد المسئولية المجتمعية للشركات"، وكان أكثر الأبعاد التي أجمع عليها الباحثون تلك التي قدمها "كرول" Carroll تحت مسمى "هرم المسئولية المجتمعية للشركات"؛ حيث عرف "المسئولية المجتمعية للشركات" على أنها : "التزام يتوجب على الشركات وقطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الايجابية لنشاطات المنظمات على المجتمع"[3].

---

(1) ضيافي نوال:"المسئولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية"، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، الجزائر، 2009، ص23، متاح في:
http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/436/1/Diafi-nawel.mag.pdf. Accessed on: 16-3-2016.

(2) حسين الأسرج، مرجع سابق، ص5.

(3) Ariche B. Carroll: "The pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", Business Horizons, Vol. 34, No. 4, 1991, Pp 39:48, p40..

كما قدم أبعاد المسئولية المجتمعية للشركات في أربعة أبعاد رئيسية هي: البعد الاقتصادي Economic، والأخلاقي Ethical، والقانوني Legal، الخيري Philanthropic، وفي هذا الإطار قدم "كرول" Carroll مصفوفة بين فيها هذه الأبعاد الأربعة، وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة، حيث أن فهم هذه الأبعاد الأربعة للمسئولية المجتمعية التي قدمها "كرول" Carroll يتطلب إيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل ومتطلبات تلبية حاجات المجتمع وخاصة، في إطار العناصر الاقتصادية والقانونية حيث تمثل هذه الأبعاد مطالب أساسية للمجتمع من المفترض تلبيتها ومراعاتها من قِبل الشركات، في حين يتوقع المجتمع من تلك الشركات أن تلعب دورًا أكبر فيما يخص العنصر الأخلاقي والخيري، علمًا بأن هذا الأخير يمثل في حقيقته رغبات مشروعة للمجتمع من المفترض أن تتبناه الشركات، وقد وضع "كرول" Carroll هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه الأبعاد من جانب ومن جانب آخر فإن استناد أي بُعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية[1]، وكما هو موضح في الشكل التالي، شكل (2):

(1) بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد: "واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية"، ورقة قُدمت إلى الملتقى الدولي الثالث بعنوان "منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ١٤ : ١٥ فبراير، 2012، ص4.

شكل رقم (2)

يوضح أبعاد المسئولية المجتمعية للشركات عند كرول Carroll [1]

البُعد الخيري Philanthropic **التصرف كمواطن صالح يسهم في تعزيز الموارد في المجتمع وتحسين نوعية الحياة**
البُعد الأخلاقي Ethical **مراعاة المنظمة للجانب الأخلاقي في قراراتها مما يؤدي إلى أن تعمل بشكل صحيح وحق عادل**
البُعد القانوني Legal **إطاعة القانون والذي يعكس ما هو صحيح أو خطأ في المجتمع وهو ما يمثل قواعد العمل الأساسية**
البُعد الاقتصادي Economic **تحقيق المنظمة عائدًا وهذا يمثل قاعدة أساسية للوفاء بالمتطلبات الأخرى**

ويمكن توضيح تلك الأبعاد على النحو التالي [2] **:**

أ- البعد الاقتصادي: ينصب في جوهره على تحقيق الأرباح وزيادة العائد على الاستثمار للمساهمين في الشركة باعتبارها راعية لأموالهم ومسئولة عن تنميتها بعمل مربح. فضلا عن مسئوليتها في توفير أجواء عمل مناسبة تجعل العاملين

---

(1) Ariche B. Carroll, OP.Cit, p42.

(2) ثامر البكري:"المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (8)، 2012، ص ص ٦ : 7.

اقدر على انجاز عملهم بشكل صحيح وبكفاءة أفضل وعبر ما تحققه من بيئة عمل أمنة وسليمة.

ب- البعد القانوني: يمثل التزام المنظمة بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تسنها الحكومة أو المجتمع، والتي تعتبر بمثابة تشجيع، وإلزام لهذه المنظمات بان تنتهج سلوك مسئول، ومقبول في أنشطتها، ومخرجاتها المقدمة للمجتمع، وأن لا ينتج عنها أي ضرر، وهذا الالتزام القانوني لا ينعكس على حدود علاقة المنظمة بالمجتمع، بل يعمل على حماية المنظمة بعضها من البعض الآخر من جراء المنافسة غير العادلة التي قد تحصل في كثير من الأحيان.

ج-البعد الأخلاقي: يمثل السلوك المقبول الذي يتم إقراره من قبل المساهمون، والمستثمرون، وعامة المجتمع، والمنظمات الصناعية ذاتها العاملة في ذات المجال،ومعظم القواعد التي تحكم هذا السلوك هي بمثابة أعراف، وتقاليد، وقيم متوارثة ومتجددة بذات الوقت، وتعمل جنبًا إلى جنب مع الأبعاد القانونية في ترسيخ المسئولية المجتمعية للشركات.

د- البعد الإنساني/ الخيري: وهو قمة الهرم للمسئولية المجتمعية للشركات، والذي قد لا يمثل أحد متطلبات عمل الشركة، إلا أنه في حقيقته يمثل الرفاهية والشهرة والمكانة التي تحتلها الشركة في السوق أو في ذهنية الزبائن المتعاملين معها، وذلك عبر ما تقوم به من فعاليات وأنشطة داعمة للأبعاد الثلاثة المذكورة والمكونة لقاعدة هرم المسئولية المجتمعية.

3ـ مجالات وعناصر المسئولية المجتمعية للشركات من المنظور الوضعي:

تتركز المسئولية المجتمعية للشركات في العديد من المجالات، منها العمل الاجتماعي، ومكافحة الفساد، والتنمية البشرية، والتشغيل، والمحافظة على البيئة[1]، أما عن عناصر المسئولية المجتمعية للشركات، أو ما يسمى بـ"أصحاب المصلحة"

---

(1) حسين الأسرج، مرجع سابق، ص4.

Stakeholders فإن متابعة ما كُتب حول المسئولية المجتمعية للشركات يشير إلى أن الباحثين قد حددوا عددًا كبيرًا من العناصر التي تشكل عناصر ومحتوى وأصحاب المصلحة للمسئولية المجتمعية للشركات، ولكنهم يتباينون في ترتيب أولويات هذه العناصر حيث ظهرت اختلافات في ذلك حسب بيئة الدراسة، وحسب زمنها و طبيعة الصناعة المبحوثة[1]، وإجمالاً يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسئولية المجتمعية للشركات، مع توضيح الدور الاجتماعي المنوط بالشركات تجاه تلك العناصر أو أصحاب المصلحة في الجدول التالي جدول (3)(2):

جدول (3)

يوضح عناصر (أصحاب المصلحة) المسئولية المجتمعية للشركات مع توضيح ما يجب أن تقوم به الشركات من مسئولية مجتمعية تجاههم.

م	العناصر (أصحاب المصلحة)	ما يجب أن تقوم به الشركات من مسئولية مجتمعية تجاههم.
1-	**المستثمرين**	الإدارة الجيدة للعلاقات معهم، والالتزام بحوكمة الشركات، الإدارة الجيدة للمخاطر
2-	**العاملين**	رواتب وأجور، فرص تقدم وترقية، تدريب وتطوير مستمر، عدالة وظيفية. ظروف عمل مناسبة، رعاية صحية، إجازات مدفوعة، إسكان للعاملين ونقلهم.
3-	**العملاء**	منتجات بنوعية جيدة، أسعار مناسبة، متاحية عالية وميسورية الحصول عليها،الإعلان الصادق، منتجات آمنة عند الاستعمال.

---

(1) ريم بن جيمة و نصيرة بن جبيمة، مرجع سابق، ص6.

(2) أنظر كل من:

- طه الحافظ أحمد، مرجع سابق، ص ص29 :30.
- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري:"المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية"، عمان، ص ص ٢١٥ : ٢٣٣، متاح في:

http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006259.pdf. Accessed on: 17-12-2015.

م	العناصر (أصحاب المصلحة)	ما يجب أن تقوم به الشركات من مسئولية مجتمعية تجاههم.
4-	**المنافسون**	معلومات صادقة وأمينة،عدم سحب العاملين من الأخر بوسائل غير نزيهة.
5-	**المجتمع**	المساهمة في دعم البنى التحتية، توظيف المعوقين، خلق فرص عمل جديدة، دعم الأنشطة الاجتماعية، المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث، الصدق في التعامل وتزويده بالمعلومات الصحيحة، احترام العادات والتقاليد السائدة.
6-	**البيئة**	الحد من تلوث الماء والهواء والتربة، الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصًا غير المتجددة منها، تطوير الموارد وصيانتها التشجير وزيادة المساحات الخضراء.
7-	**الحكومة**	الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجهات الصادرة من الحكومة،احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف، تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها، المساهمة في الصرف على البحث والتطوير،المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة، المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب.

4ـ مظاهر احترام المؤسسات العالمية للمسئولية المجتمعية للشركات:

تتطلع كافة الدول المتقدمة منها والنامية في العصر الحديث إلى وضع استراتيجيات يرتكز عليها النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي والدولي وعليه، فقد ظهرت وتطورت مجموعة من التطلعات والحوافز التي من شأنها المساعدة على زيادة دمج ومشاركة الشركات في المسئولية المجتمعية كما لم يعد تقييم شركات القطاع الخاص يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تلك الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتقنية والإدارية عبر أنحاء العالم.

وقد تبلورت على الصعيد الدولي عدة مرتكزات و أسس عمل، باتت تُعد من قبيل المراجع الواقعية في تحديد نطاق و أبعاد المسئولية المجتمعية للشركات وللمؤسسات وفي هذا الخصوص يُذكر ما يلي[1]:

أ- **مبادرات عالم الأعمال:** "ميثاق غرفة التجارة الدولية بشأن التنمية المستدامة".

ب- **مبادرات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية:** "إعلان المبادئ الثلاثية حول الشركات متعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية الصادر عن منظمة العمل الدولية"، "المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات"، "الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية".

ج- **المبادرات الصادرة عن لمنظمات غير الحكومية:** "توجيهات منظمة العفو الدولية في مسائل حقوق الإنسان في المؤسسات"، "المدونة الأساسية لممارسات العمل" الصادرة عن الاتحاد الدولي للنقابات الحرة والسكرتاريات المهنية الدولية.

د- **المبادرات ذات الطابع الحكومي:** الصادر عن حكومة الولايات المتحدة، الوثيقة البيضاء عن المفوضية الأوروبية .

هـ- **المبادرات التجارية:** التي وضعتها المؤسسات العالمية ذاتها، مثل مختلف مدونات السلوك الفردية، آليات التقارير.

وجميع هذه المبادرات وغيرها لا تشكل نموذجًا عالميًا موحدًا، ولا تفرض في حدا ذاتها قيودًا، والتزامات على المؤسسات، وإنما هي أنماط وسلوك عمل يتسم بالمرونة، والتنوع كي تسترشد بها المؤسسات صاحبة القرار في تحديد ما بلائمها ويتفق مع مصالحها وبرامج عملها، وصولاً للنتائج المبتغاة منها.

ويُعد "الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية" من أشهر تلك المبادرات وهو مبادرة دولية صدرت في عام (1999)، دعت بمقتضاها الأمم المتحدة الشركات للتحلي بروح المواطنة المؤسسية، وزيادة مساهمتها في التصدي لتحديات العولمة، والمشاركة الطوعية في التنمية المستدامة، ويعتبر الميثاق المسئولية المجتمعية

---

[1] حسين الأسرج، مرجع سابق، ص ص5 :7.

للشركات بأنها هي:" كل ما تقوم به الشركات، أيًا كان حجمها أو مجال عملها، طواعيةً؛ من أجل تعظيم قيمتها المضافة للمجتمع ككل، والمسئولية المجتمعية هي مسئولية كل شخص بالشركة وليست مسئولية إدارة واحدة أو مدير واحد، وتبدأ المسئولية المجتمعية للشركات من التزام الشركات بالقوانين المختلفة، خاصةً ما يتعلق بحقوق العاملين، والحفاظ على البيئة، وتنمية المجتمع، وتم تشجيع الشركات على التزام بالمبادئ العشر للميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي يجب مراعاتها بشكل يومي عند اتخاذ كافة القرارات ووضع الإستراتيجيات، وتم تشجيع الشركات ليس فقط على الالتزام بتلك المعايير، و إنما أيضًا محاولة الامتناع عن عقد صفقات تجارية مع الشركات التي لا تحترم كل أو بعض تلك المعايير، وتقسم المبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات إلى المجموعات الأربع التالية[1]

أ- **حقوق الإنسان:** المتمثلة في دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دوليًا واحترامها، والتأكد من عدم الاشتراك في انتهاكات لها .

ب- **معايير العمل:** المتمثلة في احترام حرية تكوين الجمعيات، والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية، والقضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الإجباري، والقضاء على عمالة الأطفال، والقضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

ج- **المحافظة على البيئة** : والمتمثلة في تشجيع إتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية، والاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسئولية عن البيئة وتشجيع تطوير التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ونشرها.

د- **مكافحة الفساد بكل أشكاله بما فيها الابتزاز والرشاوى.**

تلك كانت المبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسئولية الاجتماعية للمؤسسات والشركات، والتي تم تقسيمها إلى أربع مجموعات.

---

[1] حسين عبد المطلب الأسرج :"المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية"، ورقة قُدمت إلى المؤتمر الدولي "المسؤولية الاجتماعية للشركات :التحديات والأفاق من أجل التنمية في الدول العربية"، المملكة العربية السعودية، 2014، ص ص13 : 14، متاح في :
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54977/1/MPRA_paper_54977.pdf. Accessed on:16-3-2016.

5ـ مزايا ومنافع المسئولية المجتمعية للشركات:

تعتبر المسئولية المجتمعية للشركات مسألة مبادئ، ومسئولية أخلاقية، إذ أن الشركة تتطور وتنمو بأمر المجتمع الذي تعيش فيه وتستخدم موارده المادية والبشرية، ولذا فهي مسئولة تجاهه على الصعيد الاجتماعي وحماية البيئة، وهذه المسئولية يتحقق لها العديد من المزايا والمنافع ومنها[1]:

أ- أنها تحقق التقارب بين الشركة والجمهور؛ إذ أن الجهود التي تبذلها الشركة لصالح مجموعة مستهدفة معينة في المجتمع كالمساهمين في الشركة مثلا، قد تضر بمصالح مجموعات أخرى، والعكس فإن تحقيق التوازن الدائم بين جميع المصالح يعد جزءًا مهما من المسئولية المجتمعية للشركة لتحقيق العدالة بين الفئات المختلفة.

ب- أن المسئولية المجتمعية للشركات تعطي قيمة مضافة للمساهمين وتجعلهم أكثر ثقة في الشركة نتيجة للسياسات الاجتماعية التي تطبقها تجاه العاملين والمجتمع، إذ أنه كلما تحسنت نظرة الآخرين للشركة كان هذا أفضل بالنسبة لها.

ج- إن زيادة التكاليف الناتجة عن القيام بالمسئولية المجتمعية والحفاظ على البيئة تستطيع الشركة تعويضها على المدى البعيد عبر مستوى ربحية يفوق تلك التكاليف بعد تمتعها بسمعة جيدة من خلال تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية.

د- تحسين سمعة الشركة في الأوساط المالية والتجارية بين الموردين والعملاء وأفراد المجتمع.

هـ- تحسين الأداء المالي للشركة نتيجة زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتج، وبالتالي ارتفاع حجم المبيعات بسبب تقليل تكاليف التشغيل وولاء العاملين بالشركة، وتفضيل العملاء والمستهلكين لمنتجات وخدمات الشركة.

---

(1) فؤاد محمد عيسى:"المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات"، وزارة التجارة والصناعة، القاهرة، 2009، ص24، متاح في:

https://iefpedia.com/arab/.../المسؤولية-الاجتماعية-للقطاع-الخاص-في-مصر. pdf.

Accessed on:17-3- 2016

و- زيادة قدرة الشركة على الاحتفاظ بموظفيها الأكفاء مما يساعد في جذب المستثمرين.

6. المسئولية المجتمعية للشركات بين مؤيد ومعارض:

يعتقد بعض الخبراء خطأ بأن المسئولية المجتمعية للشركات تعتبر عبئًا على الشركة وتقلل من أرباحها، ولكن على العكس، فقد أثبتت الدراسات أن قيام الشركة بمسئولياتها المجتمعية تجاه أصحاب المصالح، وغيرهم في المجتمع يساهم في تحسين صورة، ومركز الشركة في أعين العملاء، والجمهور، مما ينعكس ايجابيًا على عائدات الشركة في الأجل المتوسط، والأجل الطويل، لذلك فإن المسئولية المجتمعية للشركة تعتبر استثمارًا طويل الأجل له عائد على المدى الطويل، يفوق التكلفة المنفقة على أوجه النشاط الاجتماعي للشركة[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الشركات في الدول المتقدمة لم تعد تنظر إلى مسئوليتها المجتمعية باعتبارها عبئًا عليها، ولكن تنظر إليها على أنها استثمار طويل الأجل يحقق عوائد على الأمد الطويل من خلال خلق أجواء طيبة للشركات ضمن البيئة التي تعمل من خلالها، ومن خلال أصحاب المصالح من مساهمين وموردين وعملاء، وموظفين ومؤسسات، مقرضة، وباقي أشخاص المجتمع[2].

ويتفق الباحث مع الآراء المؤيدة لقيام الشركات ومنظمات الأعمال بمسئوليتها المجتمعية، وقد أوضحت ذلك في ثنايا حديثي عن "التنمية" من المنظور الوضعي في الفصل الحالي؛ وأبرر وجهة نظري تلك بأن قيام الشركات بممارسة أنشطتها بدون مراعاة مسئوليتها المجتمعية تجاه المجتمع من عمل اجتماعي، ومكافحة فساد، وتنمية بشرية، وتشغيل الشباب، ومحو الأمية، والمحافظة

---

[1] فؤاد محمد عيسى، مرجع سابق، ص27، متاح في:
https://iefpedia.com/arab/.../المسؤولية-الاجتماعية-للقطاع-الخاص-في-مصر. pdf.
Accessed on:17-3- 2016

[2] فؤاد محمد عيسى، مرجع سابق، ص27، متاح في:
https://iefpedia.com/arab/.../المسؤولية-الاجتماعية-للقطاع-الخاص-في-مصر. pdf.
Accessed on:17-3- 2016

على البيئة وغيرها، سوف يخلق حالة من الحقد من قِبل العديد من الفئات، وتواجد الشركة في بيئة عمل غير قادرة على الاستثمار فيها، مما يحمل آثار سلبية على أصحاب الأعمال أنفسهم من ناحية، وعلى تنمية المجتمع من ناحية أخرى، فقيام الشركات ومنظمات الأعمال بالتبرع بجزء من دخلها لصالح الأهداف البيئية مثلاً، فإنها بذلك تحصل على ثقة واحترام العملاء الداخليين (العاملين بالمنظمة) والعملاء الخارجين (المستهلكين) وكذلك المجتمع المحيط بها، وبالتبعية تزداد أرباح المنظمة وهذا ما يحتاجه أصحاب الأعمال من ناحية، وتتقدم المجتمعات من ناحية أخرى.

وفي كل الأحوال يمكن للباحث توضيح الاختلاف بين كلا من مؤيدي ومعارضي المسئولية المجتمعية للشركات في الجدول التالي، جدول (4) [1] :

جدول (4)

يوضح فيه الباحث مقارنة بين آراء مؤيدي ومعارضي المسئولية المجتمعية للشركات

م	مبررات الآراء المؤيدة لمراعاة الشركات لمسئوليتها المجتمعية.	مبررات الآراء المعارضة لمراعاة الشركات لمسئوليتها المجتمعية.
1-	أن ثمة مصالح كبيرة للشركات وأصحاب الأعمال في تبني مذهب المسئولية الاجتماعية، لأنها سوف تستفيد على المدى البعيد من نتائج ممارسة هذه المسئولية على صعيد الاستقرار والسلام	أن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال قد يشتت تركيزهم على الجوانب الاقتصادية.

(1) عمل الباحث بالاعتماد على كل من:
- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي: "المسئولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها - تأثيرها على الأداء): دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط"، بحث قُدم إلى مركز المديرين المصري حول موضوع: "المسئولية الاجتماعية للشركات"، القاهرة، 2010، ص13.
- طاهر منصور الغالبي وصالح مهدي العامري: "تباين الأهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة"، عمان، الأردن 2006، ص 5.
- فؤاد محمد عيسى، مرجع سابق، ص27.

م	مبررات الآراء المؤيدة لمراعاة الشركات لمسئوليتها المجتمعية.	مبررات الآراء المعارضة لمراعاة الشركات لمسئوليتها المجتمعية.
	الاجتماعي، وذلك من خلال تعظيم أرباحها على المدى الطويل	
2-	أنها تمثل واجب إنساني والتزام أخلاقي طوعي من جانب الشركات تجاه المجتمع بفئاته المختلفة متجاوزة ما تنص عليه القوانين، وللمساهمة في رفع مستوى رفاهية المجتمع.	أن هذه الفكرة ليست إلا محاولة لتفريغ دور الحكومة والدولة كرقيب على المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، والشركات متعددة الجنسيات بوجه خاص.
3-	تعتبر الشركات جزءا لا يتجزأ من المجتمع ولذا يجب عليها أن تساهم في تطوره.	هناك احتمال لحدوث صراع المصالح.
4-	لدى الشركات العديد من الموارد التي تؤهلها للمساعدة في حل بعض مشاكل المجتمع.	في التحليل النهائي سوف يدفع المجتمع ثمن مساهمة الشركات في حل المشاكل الاجتماعية على شكل أسعار مرتفعة
5-	مشاركة الشركات في حل بعض القضايا الاجتماعية يقلل من تدخلات الدولة وتكون النتيجة النهائية حرية أكبر ومرونة أعلى في صناعة القرار لدى تلك المنظمات.	تمتلك العديد من الشركات قوة كبيرة وأي تدخل من قبلها في المجالات الاجتماعية سيزيد من قوتها وتأثيرها

7- التكييف القانوني للمسئولية المجتمعية للشركات:

ثمة أمرين أودّ أن أتناولهما عند الحديث في هذه النقطة سبق وأن أشرت إليهما في مواضع مختلفة من الدراسة التي بين أيدينا، وهذين الأمرين مرتبطين بتعريف "المسئولية المجتمعية للشركات"، الأمر الأول: ظهر عند تعريف "المسئولية المجتمعية" عمومًا في الفصل الأول من دراستنا الحالية، والمتعلق بأنه لم يتم التوصل إلى تعريف محددٍ وقاطعٍ "للمسئولية المجتمعية"، يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية، وطنية أو دولية، وما تزال هذه المسئولية في جوهرها أدبية، ومعنوية، أي تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الاختيارية للشركات، الأمر الثاني :

ظهر عند تعريف "المسئولية المجتمعية للشركات" ، حينما لوحظ أن مصطلح (المسئولية المجتمعية للشركة) يعني التزام، مما يوحي بأن هذه الشركات مسئولة حتمًا عن القيام بهذه المسئولية، وإلا فستكون عرضة للمسألة الجنائية والمدنية والإدارية والتأديبية وهذا عكس الواقع تمامًا، لذا يتفق الباحث مع وجهات النظر الداعية إلى استبدال مصطلح "المسئولية" بإحدى المصطلحين، إما "الاستجابة المجتمعية للشركات"، أو "المشاركة المجتمعية للشركات"، إذا ما أريد العمل مع الشركات بشكل تطوعي.

ومن هذا المنطلق فإن التكييف القانوني للمسئولية المجتمعية للشركات يتحدد في ضوء فهم مصطلح (المسئولية) فإذا فهمنا هذا المصطلح على أنه من أبواب المسئولية المنصوص عليها في القانون المدني، ومن جنس تلك المسئوليات فإن ذلك سيجعل المسئولية المجتمعية واجبة تُسأل الشركات قانونًا عنها عند عدم قيامها بتلك المسئولية، وذلك سيؤدي إلى فتح باب تدخل الدولة في شئون الشركات كما أن ذلك سيفتح المجال للأشخاص لمقاضاة الشركات لمطالبتها بالقيام بتلك المسئوليات باعتبارها واجبًا قانونيًا[1].

أما إذا فهمنا مصطلح (المسئولية) على أنه مشاركة أو استجابة طوعية من الشركات في الواجبات الاجتماعية، فإن ذلك يعني أن التكييف القانوني للمسئولية الاجتماعية للشركات سيكون على أساس واجب أخلاقي وليس قانونيًا، وهناك فروق كثيرة بين الواجب القانوني والواجب الأخلاقي، ومع هذا فإن هناك بعض مظاهر وصور المسئولية المجتمعية تُعد واجبًا قانونيًا ملزمًا، مثل: دفع ورفع الأضرار التي تحدثها الشركات بالمستهلكين أو بالبيئة، وكذا تنفيذ القوانين واللوائح والتعليمات والمعايير والمقاييس والمواصفات ذات الصلة بالشركات[2].

---

(1) عبد المؤمن شجاع الدين، مرجع سابق، ص14، متاح في :
http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/05.المسؤولية/pdf.
Accessed on: 15-3-2016.

(2) المرجع سابق

المبحث الثالث
المسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية
موازنة بين المنظور الإسلامي والفكر الوضعي

حاول الباحث في هذا المبحث أن يُجري موازنة بين رؤية المنظورين الإسلامي، والوضعي لكل من التنمية، والمسئولية المجتمعية للشركات، وكذلك كيفية تحقيق التنمية من خلال مراعاة الشركات لمسئوليتهم المجتمعية تجاه المجتمع ومختلف أطراف أصحاب المصلحة.

وفي الحقيقة بدا الأمر وكأنه شاق وصعب، ولكن ما خفف من وطأة الأمر هو محاولة إجراء تلك الموازنة من خلال عمل جداول تحتوي على بعض العناصر التي يمكن على أساسها يتم عمل تلك الموازنات، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولاً: التنمية بين المنظور الإسلامي والفكر الوضعي:

وفي تلك الموازنة اختار الباحث العناصر الآتية (مُشتملات التعريف – الهدف – المصدر– الجزاء) لإجراء الموازنة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (5)

يوضح موازنة بين المنظور الإسلامي والوضعي للتنمية

العنصر	التنمية من منظور إسلامي	التنمية من منظور وضعي
الهدف	إشباع متطلبات الروح والعقل والجسد، وإقامة الحياة الطيبة، فهي تتجاوز المنظور المادي	إشباع المتطلبات المادية (في غالبيتها) كتحقيق مستوى مناسب للدخول، وحياة صحية خالية من العلل، في الأمل الطويل بقدر الإمكان.
التعريف	اشتمل في طياته على مراعاة كل السمات والخصائص التي ترقى بالإنسان جملة واحدة، ولم تظهر تلك السمات تتابعًا، أو تدرجًا؛ بمعنى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبشرية جملة واحدة.	ظهرت العديد من السمات تباعًا، ومتدرجة؛ فمثلاً: ظهر في أول الأمر التنمية الاقتصادية، ثم التنمية الاجتماعية، ثم التنمية الريفية وهكذا.

العنصر	التنمية من منظور إسلامي	التنمية من منظور وضعي
المصدر	ربانية المصدر، عبادية المقصد.	إنسانية المصدر، ومقيدة بالعديد من العوامل والظروف المجتمعية، لتحقيقها.
الجزاء	تحقيق رضا الله سبحانه وتعالى في المقام الأول، ونيل الجزاء في الدنيا والآخرة.	تحقيق مجموعة من الأهداف في غالبيتها أهداف مادية في مقدمتها تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للإنسان.

ثانيًا: المسئولية المجتمعية للشركات بين المنظور الإسلامي والفكر الوضعي:

وفي تلك الموازنة اختار الباحث العناصر الآتية (أسباب الظهور – الهدف – القواعد والأسس الحاكمة لها– مستوى التأيد أو المعارضة لها– أساس الإلزام – الجزاء– المصطلح البديل المقترح) لإجراء الموازنة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (6)

يوضح موازنة بين المنظور الإسلامي والوضعي للمسئولية المجتمعية للشركات

العنصر	المسئولية المجتمعية للشركات من منظور إسلامي	المسئولية المجتمعية للشركات من منظور وضعي
الهدف.	تحقيق منافع مادية ومعنوية، معتمدة في ذلك في المقام الأول على الإيمان بالله سبحانه وتعالى، واليوم الآخر، وسنة نبيه ﷺ، ومن خلال مراعاتها للعديد من القواعد الفقهية، كسد الذرائع، ودرء المفاسد أولى من جلب المنافع"، وقاعدة "الغرم بالغنم.	تحقيق مكاسب في غالبيته مادية في المقام الأول، بهدف رضا المجتمع، وحكومته وأفراده، عن الشركة وأنشطتها، لتحسن من صورتها وسمعتها، فتحقق لنفسها الأرباح والنجاح الذي يضمن تواجدها.
الأسباب التي دعت إلى ظهورها.	نتيجة حرص الأفراد، والجماعات، والمجتمعات على رضا الله سبحانه وتعالى، ومراعاة القواعد الفقهية التي	نتيجة المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، التي نجمت عن تغول الشركات في السعي وراء جمع

العنصر	المسئولية المجتمعية للشركات من منظور إسلامي	المسئولية المجتمعية للشركات من منظور وضعي
	نص عليه الدين السمح، أي أسباب دينية بحتة.	الأربـاح، دون مراعـاة المشـاكل التـي يعاني منها المجتمع، هذا بجانب ظهور العولمـة، وزيـادة الضـغوط علـى الحكومات، والتطور التكنولوجي السريع، أي أسباب مجتمعية بحتة.
الأسس الحاكمة والمنظمة لها.	القرآن الكريم، والسنة النبوية، كأساس شرعي إلزامي على كل مسلم، أي أساس ديني أخلاقي بحت، يراعي التعاون، والتكامل، والرعاية، والاهتمام، والعدالة	المواثيق، والمبادرات الوضعية، الدولية، والإقليمية، والمحلية، وتقدم أنشطتها كعمل تطوعي، تفضلاً منها، أي أساس وضعي يراعي تحسين المجتمعات والأفراد والبيئة المحيطة.
مدى التأيد.	لا خلاف عليها.	يوجد خلاف عليها بين مؤيدين، ومعارضين، وكل له وجهة نظره التي تبرر رأيه.
الجزاء.	ثواب الله وعقابه، في الدنيا والآخرة.	لا جزاء على التقصير في تقديمها، فهي غير ملزمة قانونيًا.
المصطلح البديل.	الاستجابة المجتمعية، انطلاقًا من قوله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾	الاستجابة المجتمعية للشركات، والمشاركة المجتمعية للشركات.

ثالثا: تحقيق التنمية من خلال المسئولية المجتمعية للشركات بين المنظور الإسلامي والفكر الوضعي:

وفي تلك الموازنة وضع الباحث عنصرًا واحدًا وهو (كيفية تحقيق التنمية) لإجراء الموازنة، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول (7)

يوضح موازنة بين متطلبات تحقيق التنمية من خلال المسئولية المجتمعية للشركات بين المنظور الإسلامي والوضعي.

العنصر	كيفية تحقيق التنمية من خلال المسئولية المجتمعية للشركات من منظور إسلامي.	كيفية تحقيق التنمية من خلال المسئولية المجتمعية للشركات من منظور وضعي.
كيفية التحقيق	من خلال مراعاة العدالة، والرعاية، والتكافل، والاستطاعة، والاهتمام بين الشركة (بكل أطرافها الداخلية) وبين المجتمع (بكل أطرافه) انطلاقًا من الإيمان بالله، ورسوله، وطاعتهما في تطبيق المبادئ السمحة، مثل مراعاة قواعد سد الذرائع، ودرء المفاسد أولى من جلب المنافع"، وقاعدة "الغرم بالغنم.	من خلال توظيف جهود الكل (المستثمرين-العاملين- العملاء- المنافسون- المجتمع- البيئة- الحكومة)، من أجل صالح الكل.

وفي تصوري أن تحقيق التنمية من خلال المسئولية المجتمعية بصفة عامة، والمسئولية المجتمعية للشركات بصفة خاصة يحتاج إلى مراعاة المنظورين؛ بمعنى أن يكون الأساس "ديني أخلاقي" الذي يكتسبه من خلال العديد من الوسائل في مقدمتها "الأسرة"، قصده رضا الله سبحانه وتعالى، ومرشده القواعد المجتمعية (القانونية- الاجتماعية-الاقتصادية...)، بحيث يكون المنظورين مكملين لبعضهما متوائمين، خاصة وأن الهدف واحد آلا وهو تحقيق التنمية.

خلاصة القول:

استهدف هذا الفصل التعرف على دور المسئولية المجتمعية للشركات في تحقيق التنمية، وقد تبين بعد البحث العديد من النقاط، كان أهمها:

1- **أن التنمية من منظور إسلامي تعني:** " عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته

المادية والمعنوية، تحقيقاً لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية"، وإن مفهوم التنمية من المنظور الإسلامي بهذا المعنى يتجاوز المنظور المادي، وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الجسد، ويمتد إلى طلبات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في الحياة.

2- **أن التنمية من منظور وضعي تعني :** "توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل"، مما يشير إلى أن "التنمية" شاملة، وإن صح التعبير مجتمعية؛ فهي تشمل كل نواحي الحياة، هدفها هو الارتقاء بالإنسان وحياته وجعله يعيش حياه كريمة، وأنها إنسانية الهدف تسعي إلي إشباع احتياجات المجتمع وتحقيق آماله، كما أنها مجتمعية أي أنها تشمل المجتمع بكل ما في باطن الأرض من كنوز ومعادن وموارد، وما علي الأرض من زرع وحيوان وجماد ومياه، والاستفادة منه بأقصى قدر مستطاع وبأقل جهد وتكلفة، بالقدر الذي يؤدي إلي خدمة الإنسان وتحسين أوضاع حياته.

3- **أن "المسئولية المجتمعية للشركة" من المنظور الإسلامي، تعني:** "التزام الشركة أو المنظمة بالمشاركة في عمل الصالحات عند ممارسة أنشطتها تجاه مختلف الأطراف التي لها علاقة بها نتيجة التكليف الذي ارتضته في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية؛ بهدف النهوض بالمجتمع الإسلامي، بمراعاة عناصر المرونة، والاستطاعة، والشمول، والعدالة، والتعاون، والتكامل، والرعاية".

4- **أن "المسئولية المجتمعية للشركة" من المنظور الوضعي، تعني:** "الالتزام المستمر من قِبل الشركات ومنظمات الأعمال بالتصرف بشكلٍ أخلاقي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتحسين جودة حياة العاملين في تلك المنظمات وأسرهم، وتحسين جودة حياة المجتمع المحلي، والمجتمع بشكلٍ عام".

5- أن "المسئولية المجتمعية" و"التنمية" وجهان لعملة واحدة، وأن تحقيق التنمية بمعناه الشامل أسير مراعاة المسئولية المجتمعية، والتزام الأفراد، والجماعات، والمجتمعات بها، مما يدلل أيضًا على أن "المسئولية المجتمعية" آلية

أساسية ورئيسة لتحقيق التنمية؛ فالهدف الأسمى والأساسي للمسئولية المجتمعية هو الارتقاء بالمجتمع أفرادًا وجماعات، وإقامة الحياة الطيبة لهم على وجه البسيطة، وذلك لن يتحقق إلا بتكاتف وتوظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، وأقصد هنا ليس فقط الأفراد والجماعات، ولكن أيضًا المنظمات، والمؤسسات، والشركات.

6- أن تحقيق التنمية في الدول العربية الإسلامية من خلال المسئولية المجتمعية بصفة عامة، والمسئولية المجتمعية للشركات بصفة خاصة يحتاج إلى مراعاة المنظورين (الإسلامي والوضعي)؛ بمعنى أن يكون الأساس "ديني أخلاقي" الذي يكتسبه الفرد من خلال العديد من الوسائل في مقدمتها "الأسرة"، قصده رضا الله سبحانه وتعالى، ومرشده القواعد المجتمعية (القانونية- الاجتماعية- الاقتصادية...)، بحيث يكون المنظورين مكملين لبعضهما متوائمين، خاصة وأن الهدف واحد آلا وهو تحقيق التنمية.

الفصل الرابع
تجارب عالمية ومحلية للمسئولية المجتمعية للشركات ومساهمتها في التنمية

سبق وأشرنا في الفصل السابق إلى أن تحقيق التنمية في الدول العربية الإسلامية بصفة خاصة من خلال المسئولية المجتمعية بصفة عامة، والمسئولية المجتمعية للشركات بصفة خاصة يحتاج إلى مراعاة المنظورين (الإسلامي والوضعي)؛ بمعنى أن يكون الأساس "ديني أخلاقي" الذي يكتسبه الفرد من خلال العديد من الوسائل في مقدمتها "الأسرة"، قصده رضا الله سبحانه وتعالى، ومرشده القواعد المجتمعية (القانونية–الاجتماعية–الاقتصادية...)، بحيث يكون المنظورين مكملين لبعضهما متوائمين، خاصة وأن الهدف هنا واحد، آلا وهو تحقيق التنمية المنشودة.

ولما كانت إحدى سبل العلم والمعرفة هي "التعلم"، مصداقًا لقوله ﷺ « إنما العلم بالتعلم وإنما الحلم بالتحلم»[1]، حاول الباحث التعرف على بعض التجارب الناجحة لبعض الشركات العالمية، للخروج ببعض الدروس المستفادة التي يمكن الأخذ بها في حالة التجربة المصرية، هذا بجانب عرض تجارب بعض دول العالم الإسلامي للاستفادة منها أيضًا.

وفي سبيل تحقيق ذلك سيقوم الباحث بعرض تجارب بعض الشركات العالمية الناجحة والتي ساهمت بشكل فعال في تنمية مجتمعاتها، ثم التعرف على واقع المسئولية المجتمعية للشركات ودورها في تحقيق التنمية في بعض دول العالم الإسلامي، سواء أكانت دول غير عربية، أو دول عربية، ووقعت يد الباحث على حالة "التجربة التركية" كنموذج من الدول غير عربية، وعلى مستوى الدول العربية اختار الباحث حالة "المملكة العربية السعودية"، وبالطبع حالة "مصر".

---

(1) رواه الطبراني، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة، وصحيح الجامع.

المبحث الأول
تجارب المسئولية المجتمعية لبعض الشركات ومساهمتها في التنمية

بداية يود الباحث أن يوضح أن المجلة الدولية "للمسئولية الاجتماعية للشركات" CR قامت بإطلاق ترتيب أفضل 100 شركة لعام 2015 تقوم بمسؤوليتها المجتمعية تجاه المجتمع من خلال الأنشطة المختلفة، حيث اعتمد الترتيب على تقييم ممارسات الشركات من حيث (7) مجالات أساسية، هي: التأثير على البيئة، التغيرات المناخية، حقوق الإنسان، الأعمال الخيرية، علاقات العاملين، الأداء المالي للشركة والحوكمة.

ويوضح الجدول التالي جدول (8) أفضل (10) شركات على مستوى العالم في مراعاتها لمسئوليتها المجتمعية وتحقيق معدلات عالية في التنمية، حسب نتائج المجلة الدولية "للمسئولية الاجتماعية للشركات" [1].

جدول (8)

أفضل (10) شركات على مستوى العالم في مراعاتها لمسئوليتها المجتمعية وتحقيق معدلات عالية في التنمية

الترتيب	الشركة	الرمز	متوسط مجموع النقاط المرجحة	التأثير على البيئة	التغيرات المناخية	حقوق الإنسان	علاقات العاملين	والحوكمة	الأعمال الخيرية	الأداء المالي للشركة
		الأوزان		%19,5	%16,5	%16	%19,5	%7,5	%12,5	%9
1	شركة مايكروسوفت	MSFT	28,22	2	8	1	37	44	1	177
2	شركة هاسبرو.	HAS	36,88	12	15	2	12	64	5	270
3	جونسون آند	JNJ	39,82	7	6	9	3	107	40	255

(1) CR MAGAZINE: "The 100 Best: CR's 100 Best Corporate Citizens 2015",March/April, 2015, p1. Available at: http://www.thecro.com/files/100%20Best%20List%202015.pdf. Accessed on: 23-3-2016.

الترتيب	الشركة	الرمز	متوسط مجموع النقاط المرجحة	التأثير على البيئة	التغيرات المناخية	حقوق الإنسان	علاقات العاملين	والحوكمة	الأعمال الخيرية	الأداء المالي للشركة
		الأوزان		%19,5	%16,5	%16	%19,5	%7,5	%12,5	%9
	جونسون									
4	زيــــــــروكس كورب	XRX	40,5	6	31	17	1	58	30	261
5	شــركة ســيغما الدريخ	SIAL	41,04	5	70	17	38	40	34	126
6	بريســــــتول- مايرز سكويب	BMY	51,13	29	37	35	46	25	39	202
7	شركة انتل.	INTC	51,25	17	57	9	14	31	7	348
8	شــركة حســاء كامبل	CPB	53,24	21	22	35	5	2	21	402
9	شركة إيكولاب	ECL	53,3	10	7	88	68	70	9	187
10	شــركة لوكهيــد مارتن	LMT	62,98	19	41	35	74	164	132	50

وقد اختار الباحث نموذجين من تلك الشركات، هما "شركة مايكروسوفت"، و"شــركة انتــل" العــالميتين، وفيمــا يلــي ســنتناولهما موضــحين كيفيــة قيامهمــا بمسئوليتهما المجتمعية، ومساهمة ذلك في تحقيق التنمية.

أولاً: المسئولية المجتمعية لبعض الشركات العالمية ومساهمتها في التنمية

1ـ المسئولية المجتمعية لشركة مايكروسوفت العالمية ومساهمتها في التنمية:

"شركة مايكروسوفت" "Microsoft Corporation "MSFT هـي من كبرى شركات البرمجيات في العالم، وقد احتلت الشركة المرتبة الأولى في قائمة أفضل (100) شركة تمارس أنشطة المسئولية المجتمعية في العالم الصادرة عن

مجلة المسؤولية الاجتماعية للشركات لعام (2015) [1].

وتقوم شركة "مايكروسوفت" – ومقرها الرئيسي في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية– بالعديد من الأنشطة والبرامج في خدمة المجتمع، وفي إطار ذلك فإنها تعمل على تشجيع الموظفين لديها على العمل التطوعي في خدمة المجتمع، من خلال منح الموظفين الذين يرغبون في الاشتراك بالعمل التطوعي وقت مدفوع الأجر، وإتاحة فرص للموظفين للاشتراك في فريق العمل التطوعي في الشركة، واستخدام موارد وأدوات الشركة في العمل التطوعي، وفي الولايات المتحدة يسمح بإعطاء منح للمنظمات التطوعية التي يشترك فيها الموظفون المتطوعون، الأمر الذي من شأنه رفع عدد المتطوعين، ففي عام (2010/2009) بلغ عدد ساعات العمل التطوعي للموظفين (363,4) ألف ساعة في الولايات المتحدة فقط، وبلغ عدد الموظفين المتطوعين بوقتهم (4200) موظف.

ومنذ اشتراك "شركة مايكروسوفت" في برامج العمل التطوعي حتى عام (2010) بلغ حجم التبرعات المقدمة للمنظمات غير الهادفة للربح (750) مليون دولار، وفي الولايات المتحدة فقط بلغت قيمة تبرعات المنظمات (408) مليون دولار، مقابل (34,7) مليون دولار من الشركة.

وتهتم شركة مايكروسوفت "بالاستدامة البيئية"، والحفاظ عليها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات، في تحسين كفاءة الطاقة المستخدمة وذلك عن طريق تطوير وتصنيع منتجات الشركة من البرمجيات وبرامج تكنولوجية التي تستخدم الطاقة بشكل أكثر كفاءة وتوفير.

كما وضعت الشركة هدفًا للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الصادرة من الشركة، بمعدل (1,3) مليون طن متري مكافئ عام (2009)، ولقد

---

[1] راجع كل من:

– عرابة رابح وبن داودية وهيبة، مرجع سابق، ص ص 18 –19 .

Microsoft (2010), “2010 Corporate Citizenship Report– Available at: http://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/reporting/. Accessed on: 23-3-2016.

حددت الشركة أربعة مجالات رئيسية للعمليات للحد من الانبعاثات فيها وهي مراكز البيانات ، الانتقالات والسفر، المباني ، ومعامل الكمبيوتر.

2ـ المسئولية المجتمعية لشركة انتل العالمية ومساهمتها في التنمية:

"شركة انتل" "Intel Corp "INTC هي من أكبر الشركات المتخصصة في رقاقات ومعالجات الكمبيوتر، وقد احتلت المركز (7) في قائمة أفضل (100) شركة تقوم بمسئوليتها المجتمعية لعام (2015) الصادرة عن "مجلة المسئولية المجتمعية للشركات"، وقد حصلت الشركة على أكثر من (80) جائزة دولية عن تلك الأنشطة ومن أبرزها[1]:

أ- **في مجال الاهتمام بالتنمية البشرية** : تبرع حوالي نصف العاملين في الشركة بأكثر من مليون ساعة كخدمة في المدارس، والمؤسسات غير الهادفة للربح وذلك عام (2010).

ب- **في مجال الاهتمام بالبيئة** : تهتم الشركة بإصدار منتجات أقل استخدامًا للطاقة الكهربائية، على سبيل المثال : خلال الفترة (2010/2008) تعتبر الشركة أكبر متبرع لاستهلاك الطاقة النظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج- **في مجال الاهتمام بالأجيال المستقبلية** : قامت الشركة باستثمار أكثر من مليار دولار خلال الفترة (2010/2000)؛ لتحسين العملية التعليمية في العالم بالتعاون مع حكومات الدول، بالإضافة إلى إطلاق مبادرة " التعليم من أجل الابتكار"عام (2010) بالتعاون مع الرئيس الأمريكي بإجمالي تكلفة بلغت (200) مليون دولار لتحسين مقررات الرياضيات والعلوم في النظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] عرابة رابح وبن داودية وهيبة، مرجع سابق، ص 13.

ثانيًا: نماذج أخرى للمسئولية المجتمعية لبعض الشركات ومساهمتها في التنمية في دول مختلفة:

1ـ نموذج "بنك جرامين" و"دانون" في "بنغلاديش" (Grameene - Donone)[1]:

في (2007) قامت "شركة دانون" و"بنك جرامين" بصنع زبادي من حليب الأبقار المحلية، ومقتطفات من التمور مخصب مع فيتامينات، تم تسويقه بسعر منخفض جداً بحدود (0,06) يورو؛ وذلك بهدف تلبية حاجات عدد كبير من المستهلكين الواقعين في الفقر المدقع في "بنغلاديش.

وقد أحرز هذا المنتج نجاحًا يفوق التوقع، وتقع أهمية هذا المشروع في توفيقه بين الربحية من جهة والمسئولية المجتمعية المساهمة في التنمية من ناحية أخرى، معتمدًا في ذلك على قدرته في الابتكار على صعيدين، أولاً : في القدرة على صنع منتج غنى غذائيًا، وبسعر بخس، ثانيًا : على صعيد سلسلة الإنتاج التي تعتمد على موظفين، وموردين وعملاء، وموزعين محليين، أساسًا من السيدات يحقق إطار متوازن ومستدام، بما أنه يحقق هامش للربح لكل حلقة في سلسلة الإنتاج، والتوزيع.

وتبدو عملية الإنتاج، والتوزيع مرتبطة ببقية نشاطات "بنك جرامين"، حيث يحصل هؤلاء على قروض صغرى لبعث مزارع صغيرة لإنتاج الحليب، ودبس التمور، والسكر وغيرها، حيث تضمن الشركة أسعار ثابتة ونقل خبرات "دانون" في مجال تحسين نوعية الإنتاج، وكذلك الحال بالنسبة للتوزيع.

وقد لعبت المنظمة غير الحكومية (GAIN) دورًا هامًا في إجراء البحوث لتحديد أوجه القصور في الفيتامينات والمعادن لدى هؤلاء الفقراء وخاصة الأطفال.

---

(1) وليد عبد مولاه: "المسئولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية"، سلسلة الخبراء العدد (47)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013، ص20.

2. تجربة "هيونداي موتور" في كوريا[1]:

تحدد هذه الشركة مسئولياتها المجتمعية بثلاثة مجالات، هي: التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، وتبحث الشركة اقتصاديًا عن خلق فرص عمل وتوليد أرباح، واجتماعيًا تبحث الشركة عن ربط علاقات مع الجهات المعنية كالمجتمعات المحلية، وأخيرًا يشمل الجانب البيئي التزام الشركة بالحفاظ على البيئة.

لذلك تركز الشركة على التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وهم المساهمين والمستثمرين، والموظفين، والعملاء، والموردين، والحكومات، والمجتمعات المحلية.

وضمن أنشطة الشركة مولت مشروع "منطقة هيونداي الخضراء" الذي يهدف لمكافحة التصحر، واستعادة النظام البيئي للمنطقة؛ بهدف المساهمة في حماية البيئة كعنصر أساسي في بيئة الأعمال، وخلق القيمة من خلال إدارة استباقية للبيئة.

وكان يتمثل هذا المشروع في تحويل جزء من الصحراء الصينية إلى حقول خضراء بحلول عام (2012)، بزراعة منطقة مساحتها (250) كم عن "بكين" في صحراء الصين ومنغوليا الداخلية، وفى هذه المنطقة تنطلق العواصف الصفراء التي تؤثر على الصين والكوريتين وعن طريق، زرع نباتات محلية ترجو الشركة إحياء النظام البيئي للمنطقة مما يعمل فيما بعد على تخفيض سرعة الرياح والواصف، ويكون بمثابة حاجز طبيعي ضد العواصف.

وترى شركة "هيونداي" أن قضايا البيئة ليست محصورة ضمن حدود كوريا الجنوبية، بل ينبغي النظر لها كظواهر إقليمية أو عالمية، وتأخذ هذه المبادرة شكل شراكة بين القطاع العام والخاص، حيث تتضافر جهود "هيونداي"، مع الاتحاد الكوري للبيئة، والحكومة المركزية الصينية، وحكومة منغوليا الداخلية، بالإضافة إلى منظمة غير حكومية محلية، وهذا يترجم الشعار الذي ترفعه هيونداي (مواطنة

---

[1] وليد عبد مولاه، مرجع سابق، ص ص20–21.

الشركة العالمية) الذي يعبر عن رغبة هذه الشركة في التطور بالتوازي مع المجتمعات المحلية، وتحقيق ربحيتها.

3ـ صناعة الزهور المقطوفة في "كينيا" [1]:

هذه الصناعة تمثل القطاع الأعلى نموًا في الاقتصاد الكيني، وتحتل تلك الصناعة فيها المرتبة الثالثة من حيث عائدات النقد الأجنبي، وقد أثبتت الضغوطات العمالية، ومن طرف المشترين الأوربيين نجاحها في دفع المسئولية المجتمعية، والبيئية لهذا القطاع؛ وتبنت الشركات المؤسسة لهذه الهيئة قواعد ممارسة، بالإضافة إلى قواعد الممارسة التسع المنصوص عليها في مبادرة التجارة الأخلاقية، بالإضافة إلى ذلك أصبحت هذه الشركات خاضعة للجنة البرلمانية المعنية بالزراعة والأراضي والموارد الطبيعية في كينيا، مما يظهر التزامًا قويًا بمسئولياتها المجتمعية .

شركة "هوم قرون" على سبيل المثال تقدم لعمالها (5000) سكن مجاني، مع الكهرباء، والماء، ودار حضانة، ومدرسة ابتدائية، مجهزة بأجهزة كمبيوتر، ومشفى بطاقة (55) سريرًا، ووفق تقديرات الشركة فإن هذه الآليات مكنت الشركة من التماشي مع المعايير الأوربية الصارمة، ولكن كان الأهم من ذلك هو زيادة هامة في الإنتاجية والأرباح نظرًا لما توفره من رعاية لعملائها، بجانب التزامها القوي بمسئولياتها المجتمعية.

4ـ شركة "سومام" بالجزائر (Soummam) [2] :

قامت هذه الشركة باستيراد (2000) بقرة حلوب من "هولندا"؛ بهدف توزيع من (15) إلى (60) بقرة على كل مزارع متعاقد، على امتداد ثلاث ولايات، حيث يلتزم كل مزارع بدفع ثمن الأبقار عن طريق كميات الحليب التي تنتجه هذه الأبقار، والتي تباع كليًا إلى الشركة لمدة خمس سنوات، حيث تدفع الشركة فقط

---

[1] وليد عبد مولاه، مرجع سابق، ص ص21-22.
[2] وليد عبد مولاه، مرجع سابق، ص 22.

(75%) من ثمن الحليب للمزارع وتعمل (25%) الباقية على سداد ثمن البقرة، بالإضافة يلتزم هذا المزارع ببيع الأبقار المتأتية من التوالد إلى الشركة، في حين يُسمح له بالاحتفاظ بالعجول، ويُسمح للشركة من تكوين حضانة للأبقار تهدف إلى تأقلم هذه الأبقار أكثر مع طبيعة الجزائر، ومن ثمة يتيح إنتاج أكثر كميات من الحليب على أن يتم بطبيعة الحال توزيعها على مزارعين جدد .

وتقوم الشركة بجمع الحليب يوميًا، وإدماجه في عملية إنتاج مشتقاتها من الألبان، ويُذكر أن هذه الشركة لها حصة الأسد في السوق الجزائرية (45%) مع شدة منافسة بعض الشركات على رأسها "دانون"، كذلك يهدف هذا المشروع لدفع إنتاج الحليب في الجزائر، والحد من الاستيراد على المدى الطويل.

ثالثا: الدروس المستفادة من التجارب العالمية:

وتعليقًا على مجموعة التجارب السابقة، والتي كانت كما رأينا تقدم مجالات مختلفة، وفي دول مختلفة، يمكن الخروج ببعض الملاحظات، التي إذا وضعت في الحسبان يمكن أن تكون بمثابة دروس مستفادة، نستفاد منها في حالة التجربة المصرية، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

1- لم يمنع تخصص بعض الشركات الدقيق من القيام بدورها تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومراعاتها لمسئوليتها المجتمعية نحوه، ونحو أفراده، بل على العكس كان هناك العديد من الشركات برعت في تقديم خدمات وأنشطة للمجتمع تختلف كليًا عن نشاطها الرئيسي، فنجد مثلاً شركة "مايكروسوفت" العالمية تخصصها الدقيق هو البرمجيات، ومع ذلك برعت في تقديم العمل التطوعي، وحفزت عليه ماديًا، هذا بجانب اهتمامها بالبيئة، أيضًا نجد شركة "انتل" المتخصصة في رقاقات ومعالجة الكمبيوتر، لم يمنعها تخصصها هذا من الاهتمام بالعنصر البشري وتقديم خدمات له في المدارس، ودعم المؤسسات التطوعية الغير هادفة للربح، نجد أيضًا بنك "جرامين"، لم يمنعه تخصصه من تقديم خدمات تغذية لفقراء "بنغلاديش"، بالتعاون مع شركة "دانون".

2- عكست مختلف التجارب السابقة تأصل ثقافة "المسئولية المجتمعية"، لا لدى القائمين على الإدارة فقط، ولكن أيضًا تأصلها لدى كل العاملين في الشركة، ونجد شركة "مايكروسوفت"، وشركة "انتل" خير مثال على ذلك، فهي شركات عالمية كبرى، ولم يمنعها نجاحها من القيام بدورها تجاه المجتمع.

3- أظهرت التجارب السابقة مدى براعة الفكر، وإبداعه في اختيار الأفكار التنموية، والبراعة في تنظيم الجهود حرصًا على القيام بالمسئولية المجتمعية على أكمل وجه، فنجد مثلاً شركة "مايكروسوفت" من براعة قدرتها التنظيمية، تقوم بإصدار تقرير سنوي عن مسئوليتها المجتمعية، يشتمل على ما قامت به في العام السابق، وما ستقدمه للمجتمع في العام الحالي، ويحتوي هذا التقرير عن ثلاث مجموعات أساسية تتعلق، بحقوق الإنسان، والبيئة المستدامة، والالتزام بالشفافية[1]، أما عن براعة الفكر والإبداع نجدها مثلاً في تجربة "سومام" في الجزائر؛ ففكرتها حققت العديد من الأهداف التنموية الأصيلة، منها: تقليص معدلات بطالة الشباب القروي في الجزائر، رفع معدلات الإنتاج من الثروة الحيوانية، الحد من الاستيراد الثروة الحيوانية، رفع معدلات إنتاج الحليب، ومن ثم رفع معدلات تصديره.

4- كذلك أظهرت العديد من التجارب تأصل ثقافة العطاء للتنمية لدى القائمين على إدارتها، وذلك واضح من خلال حرص العديد من الشركات على توظيف كل مواردها، وإمكانيتها في سبيل تنظيم آلية موحدة تخدم المشاريع التنموية والحملات الموجهة لخدمة المجتمع وتحقيق رقيه، وذلك يظهر في العديد من الشركات، منها تجربة "هيونداي موتور" في كوريا.

---

(1) أنظر كل من:

- Microsoft: "Corporate Social Responsibility", 2016, Available at: https://www.microsoft.com/about/csr./
- Microsoft: "Microsoft 2015 Citizenship Report", 2015, Available at: file:///C:/Users/elseif/Downloads/Microsoft_2015_Citizenship_Report.pdf

5- عكست العديد من التجارب تعمق خبرات، ومعارف القائمين على إدارة هذه الشركات، وفطنتهم في تنظيم تلك الخبرات وهذه المعارف في توجيه المسئولية المجتمعية بالطريقة وفي المكان الذي تحقق به أهداف تنموية.

كل ذلك لا شك فيه أن له دور كبير في تحقيق التنمية المنشودة، ورفع معدلاتها في تلك المجتمعات التي تراعي فيها الشركات القيام بمسئوليتها المجتمعية، وأن جموع الدول العربية بصفة عامة، و"مصر" بصفة خاصة لو راعت تلك الملاحظات، ووضعتها في الحسبان، فلا شك أنه ستكون لها كبير الأثر في التطبيق الصحيح للمسئولية المجتمعية، والاستفادة منها على أكمل وجه ممكن في تحقيق معدلات متقدمة ملحوظة للتنمية .

المبحث الثاني
تجارب المسئولية المجتمعية للشركات
ومساهمتها في التنمية لبعض دول العالم الإسلامي

أولاً : التجربة التركية [1]:

1. نظرة تاريخية:

تعود فكرة المسئولية المجتمعية في "تركيا" في الأساس إلى العهد العثماني، حينما كان ينظر إليها وقت آذ على أنها عمل الخيري، وكانت مؤسسة "الوقف" أول آلية مؤسسية لتوفير الخدمات الخيرية، كالتعليم، والصحة، والضمان الاجتماعي، واليوم ترتبط أغلب التكتلات الاقتصادية العائلية بـ"أوقاف"، ما يعنى أن الطلب المجتمعي من هذه الشركات الكبرى يتشكل ضمن هذه الفلسفة التاريخية للأوقاف من خلال التبرعات والأنشطة الخيرية .

ومع بداية تحرير الاقتصاد في بداية الثمانينيات اتخذت "تركيا" خطوات هامة بغرض دمجها مع الدول المتقدمة، والأوربية من خلال تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، مما ولد تحديات جديدة تتعلق عمومًا بالتنافسية التي حالت دون قيام

---

[1] وليد عبد مولاه، مرجع سابق، ص ص 18-20.

شـركات القطـاع الخـاص بمسـئولياتها المجتمعيـة؛ نظـرًا للضـغوطات الخارجيـة المتعلقة بالأسعار والربحية .

أما في العقدين الأخيرين فقد تراجع دور القطاع العام إلى أقل من (20%) من الناتج المحلى الإجمالي في السنوات الأخيرة، واستقر معدل التضخم ونسبة النمو بـ (5%)، مما خلق مناخ ملائم لتسارع مساهمة القطاع الخاص في القضايا الاجتماعية

وزاد انخراط "تركيا" المتزايد في المنظمات، والهيئات، والأحداث، والحملات الدولية من الوعي العام في البلاد بالمسئولية المجتمعية للشركات، فمثلاً لعب مؤتمر "الأمم المتحدة"، لحقوق الإنسان الذي عُقد في اسطنبول سنة (1996) دورًا مهمًا في تمكين المواطنين من مناقشة المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر، والتمييز، وتعزيز، وحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وتوفير الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء، والصحة، والرعاية، والتعليم، مما خلق فضاءً لمناقشة القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة .

إضافة إلى أن فشل الحكومة في التعامل مع زلزال (1999) خلق الحاجة إلى التعبئة المدنية في عمليات البحث، والإنقاذ، والبناء، وأصبحت مؤسسة البحث والإنقاذ غير الحكومية تحظى بثقة كبيرة إلى جانب المؤسسة العسكرية.

هذه المحنة خلقت قناعة عريضة مفادها الحاجة للنضال من أجل تحقيق التنمية، ثم خلفت الأزمة الاقتصادية لسنة (2001) تراجعًا بنسبة (7,5%) للناتج المحلى الإجمالي، مما أفرز تسريح الآلاف من المواطنين خاصة في القطاع المصرفي، وإفلاس العديد من الشركات الصغيرة، والمتوسطة، مما أبرز الحاجة الماسة للمضي قدمًا في تركيز قضايا الحكومة، والشفافية، والمساءلة، الأمر الذي دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات وتشريعات مستوحاة من الاتحاد الأوربي هدفها المزيد من المشاركة المجتمعية، ومن ذلك على سبيل المثال فقد أُنشئت "الجمعية التركية للمسئولية الاجتماعية للشركات" لتعمل على بث ثقافة المسئولية المجتمعية بين الشركات من خلال البحث والتدريب والتوعية.

2- أمثلة على بعض الممارسات لدى الشركات التي استجابة لفكر المسئولية المجتمعية:

أ- شركة إكسبي لورق الحرير (Exbii) :

وفق وزارة الصحة التركية كان ما يقرب من (589) ألف شخص تعرضوا على مدى العقد الماضي لأمراض ناجمة عن قلة النظافة الشخصية، وعن قلة استخدام ورق التواليت، وفى هذا الصدد اعتمدت هذه الشركة الرائدة في السوق التركي من قبيل مسئوليتها المجتمعية دورات للنظافة الشخصية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (7) : (11) سنة خلال الست سنوات الأخيرة، وتهدف هذه الحملة للمساهمة في تحقيق صحة أفضل، وتحسين جودة الحياة من خلال تعليم الأطفال أساسيات النظافة الشخصية في جميع أنحاء البلاد، كما هدف هذا المشروع زيادة مستوى استهلاك ورق التواليت على المدى البعيد، مما يحقق للشركة فرصة حقيقية لزيادة حجم أعمالها وأرباحها، وبهذه الطريقة يوفر المشروع المنفعة المتبادلة لجميع الأطراف.

ب- شركة سنجت للغزل والنسيج (**Sunjut**) :

تقوم هذه الشركة بإنتاج المنسوجات التقنية من سنة (1968) إلى أن قررت الإدارة تعزيز وضعها في السوق المحلية، والأجنبية عن طريق إنتاج جزء من الطاقة الكهربائية بواسطة الرياح، ويعتبر هذا المشروع الأول من نوعه في تركيا في القطاع الخاص حيث يولد هذا المشروع (1,2) ميغاواط، وتغطى معظم متطلبات الشركة من الكهرباء، وقد مكّن هذا المشروع الريادي من حل العديد من العقبات البيروقراطية المتعددة الجوانب، مما يرجع وبالنفع على بقية الشركات الطامحة لتركيز مولدات مشابهة.

ج- مجموعة كوس (**Koc**) :

يهدف مشروع منصة المعلومات الخضراء المبتكرة من شركات تابعة لمجموعة "كوس" إلى خلق الوعي البيئي في المجتمع التركي، وأصحاب المصلحة على وجه الخصوص تحت شعار "دعونا نغير عاداتنا لا المناخ"، لجعل

الاستهلاك قابل للتدوير، صديقًا للبيئة؛ حيث يتم جمع النفايات في سلال موضوعة في الجامعات والمباني، وإعادة تدويرها للحد من التأثير على البيئة .

ومن بين الأنشطة المندرجة تحت شعار "دعونا نغير عاداتنا لا المناخ" يتم استهداف الأطفال بسن (10) سنوات، من خلال الرسم بالاشتراك مع طلاب جامعيين من قسم التصوير في جامعة الفنون التشكيلية، كذلك يتم العناية ببث الوعي بحرائق الغابات بالشراكة مع منظمات غير حكومية من أجل اتخاذ التدابير اللازمة وزيادة حساسية الشركات ذات الصلة والمجتمع بحرائق الغابات قبل وقوعها.

3ـ الدروس المستفادة من التجربة التركية :

عند تدقيق النظر في بعض المقتطفات التي عُرضت عن تجربة "تركيا" في المسئولية المجتمعية، يمكن أن نخرج ببعض الدروس المستفادة، والتي يمكن أن نستفاد منها في حالة التجربة المصرية:

أ- كان أساس المسئولية المجتمعية في "تركيا" راجع في الأساس إلى الاستفادة من فكرة نظام "الوقف"، تلك الفكرة التي حثّ الشرع عليها، وكانت في ظل الحضارة الإسلامية تجسيدًا حيًا للسماحة، والعطاء، والتضامن، والتكافل، غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الاجتماعية وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها، والدعوة والجهاد في سبيل الله، والمدارس، ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات الخيرية، وكفالة الضعفاء والفقراء، والمساكين، والأرامل، والمؤسسات الصحية، لذا فهو يعد من ضمن أفضل الأدوات التي تصلح للتحقيق التنمية الشاملة المستديمة، وكذلك تكون نقطة الالتقاء بين، قطاع الأعمال والعمل التنموي، حيث سيكون له أوجه اقتصادية واجتماعية في ذات الوقت، وفى حالة تبنى الوقف كأحد أدوات عمل مسئولية الشركات سينعكس ذلك بشكل إيجابي على قطاع الأعمال وكذلك على المجتمع بشكل عام، وهذا له أساسه في الدين؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: « إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلا مِنْ ثَلاثٍ : مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ »[1].

---

[1] أخرجه مسلم.

لذا يمكن للوقف الإسلامي أن يلعب دورًا مهمًا في تفعيل مبدأ المسئولية المجتمعية للشركات والاستفادة من هذا الدرس في حالة التجربة المصرية[1].

ب- الانفتاح على العالم الخارجي: فكما رأينا في حالة التجربة التركية، أنه كان نتيجة لانخراط "تركيا" المتزايد في المنظمات، والهيئات، والأحداث، والحملات الدولية، رفع حالة الوعي العام في البلاد بالمسئولية المجتمعية للشركات، كان من بينها اتخاذ إجراءات وتشريعات مستوحاة من الاتحاد الأوربي هدفها المزيد من المشاركة المجتمعية، مما كان له كبير الأثر في بزوغ فكرة إنشاء "الجمعية التركية للمسئولية الاجتماعية للشركات" لتعمل على بث ثقافة المسئولية المجتمعية بين الشركات من خلال البحث والتدريب والتوعية.

ثانيًا : تجربة المملكة العربية السعودية [2]:

1ـ فكرة عامة:

تعتبر "المملكة العربية السعودية" من أبرز البلدان العربية التي اهتمت بموضوع المسئولية المجتمعية ثقافة، وممارسة، ولم يأت هذا الاهتمام من الدولة، والقطاع الحكومي فقط، إنما أظهرت الكثير من الشركات العاملة في القطاع الخاص قدرًا متميزًا من الممارسات المسئولة مجتمعيًا.

---

(1) حسين عبد المطلب الأسرج:" الوقف كأحد أدوات المسئولية الاجتماعية للشركات"، MPRA، 2012، ص ص 1-2، متاح في:
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/38680/1/MPRA_paper_38680.pdf. Accessed on: 19-3-2016.

(2) أنظر كل من :
- وهيبة مقدم: " تجربة المملكة العربية السعودية في مجال مبادرات المسئولية الاجتماعية"، الشبكة السعودية للمسئولية الاجتماعية، 2012، متاح في:
http://www.csrsa.net/. Accessed on: 19-3-2015.
- حسين عبد المطلب الأسرج: "المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص ص17-26، متاح في:
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54977/1/MPRA_paper_54977.pdf. Accessed on: 19-3-2015

وقد شهدت "المملكة العربية السعودية" إقامة العديد من المؤتمرات والندوات التي تهتم بموضوع المسئولية المجتمعية، بمشاركة المؤسسات الحكومية والخاصة، ونخبة من كبار المتخصصين في مجال المسئولية المجتمعية للشركات، وبدعم ومساندة من المنظمات الدولية وعلى رأسها "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي".

ولعل الاهتمام بموضوع المسئولية المجتمعية للشركات في المملكة يعود لوجود خلفية دينية قوية لدى رجال الأعمال حفزتهم على ممارسة العمل التطوعي والخيري، والذي أصبح منتشرًا بشكل كبير في المملكة، ومنظم من طرف مؤسسات تابعة للدولة، وأخرى خاصة شكلتها بعض الشركات العاملة في القطاع الخاص.

فثقافة العمل الخيري تعتبر بمثابة اللبنة الأساسية التي تمهد لاضطلاع الشركات بمسئولياتها المجتمعية، على اعتبار وجود أوجه تشابه كثيرة بين العمل الخيري، وتحمل المسئولية المجتمعية.

ومع انتشار القطاع الخاص برزت الحاجة لإشراكه جنبًا إلى جنب مع الدولة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية التي تتسم بالبُعد الاستراتيجي طويل الأجل، على عكس العمل الخيري، والتطوعي والذي له مكاسب آنية.

2ـ جهود الحكومة السعودية لدعم المسئولية المجتمعية للشركات:

برزت المسئولية المجتمعية كمفهوم يؤسس لفكرة الشركة المواطنة التي أصبحت مطالبة بما هو أكثر من مجرد العمل الخيري، والتطوعي، فاحتضنت الكثير من الشركات السعودية ممارسات المسئولية المجتمعية للشركات كشكل من أشكال الممارسات الإدارية الحديثة التي تحقق النفع لكل أصحاب المصلحة على حدٍ سواء، ولا شك أن هذا الاحتضان ما كان له أن يرى النور لولا جهود الدولة في مجال تشجيع ممارسة المسئولية المجتمعية للشركات، ونذكر من بين جهود المملكة العربية السعودية في هذا المجال:

أ– تأسيس "مجلس المسئولية المجتمعية" كجهاز تابع "للغرفة التجارية الصناعية" "بالرياض"، ويُعنى هذا المجلس بتشجيع برامج المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، وتحفيز الشركات على القيام بها من خلال مساندتها، ودعمها،

ويتضمن ذلك إشراكًا للقطاع الخاص في ممارسته لهذه البرامج بأسلوب منظم ويحقق أغراض التنمية في المملكة، كما يقوم المجلس برعاية عدة مؤتمرات ومعارض تتعلق المسئولية المجتمعية، كما تبنت "غرفة التجارة الصناعية" جائزة المسئولية المجتمعية التي تهدف إلى تشجيع الممارسات المتميزة في مجال المسئولية المجتمعية.

ب- إطلاق "المؤشر السعودي للتنافسية المسئولية"، والذي يعتمد على وضع المعايير لأفضل الممارسات التي يقم بها القطاع الخاص في مجال المسئولية المجتمعية، ومن أهم معايير هذا المؤشر:

- مدى تطابق عمل الشركات مع قوانين الفساد والصحة والسلامة.
- وكذا الحفاظ على حقوق ومستحقات الموظفين.
- استعمال مصادر توريد مسئولة.
- وحماية حقوق المستهلك والتواصل معه.
- وتحسين جودة المنتجات والخدمات المقدمة.

3- أمثلة على بعض الممارسات لدى الشركات السعودية التي استجابة لفكر المسئولية المجتمعية:

ونتيجة لهذه الجهود ظهرت العديد من مبادرات و برامج المسئولية المجتمعية للشركات السعودية مثل:

أ- "شركة الاتصالات السعودية":

أطلقت هذه الشركة مجموعة من المبادرات تحت اسم برامج "الوفاء" والتي تتنوع بين البرامج الدينية، والصحية، والاجتماعية، والتعليمية، والرياضية، والتي تصب في خدمة المجتمع.

ب- "شركة صافولا":

ظهرت ممارسات "شركة صافولا" في مجال المسئولية المجتمعية فقط من خلال برنامج "جسور" والذي تلتزم من خلاله الشركة بتحقيق التنمية المستدامة من خلال مجموعة من البرامج طويلة الأجل التي تشمل : المجالات التعليمية، والاجتماعية والتدريبية.

ج- " **مصرف الراجحي** ":

يلتـزم "مصـرف الراجحـي" بممارسـته للعديـد مـن البـرامج الاجتماعيـة فـي قطاعات مختلفة منها: التعليم، والصحة، وبرامج اجتماعية أخرى، بالإضافة إلى كونه ملتزم بقواعد الشريعة الإسلامية في نشاطاته، وخدماته المصرفية، مما جعله نموذجًا يُحتذى به في هذا الجانب.

هذه بعض الأمثلة التي تؤكد وجود ممارسات حقيقية للمسئولية المجتمعية للشركات في المملكة العربية السعودية، ولا شك أن انتشار مثل هذه الممارسات واضح في الآونة الأخيرة، وبالرغم من ذلك فإن القطاع الخاص ما زال مطلوب منه الكثير في هذا المجال، حيث سيكون التحدي المستقبلي هو عدم حصر نطاق ممارسات المسئولية المجتمعية للشركات الكبرى، إنما انتشارها لتشمل المشروعات المتوسطة والصغيرة في المملكة، ويتضمن ذلك تحقيق نقلة نوعية في هذه الشركات لنقلها من مجرد مشاركتها بالأعمال الخيرية، والتطوعية إلى دمج برامج للمسئولية المجتمعية للشركات في عملياتها الإدارية، وخططها الإستراتيجية، ويحتاج هذا للكثير من العمل المشترك بين الدولة و القطاع الخاص.

4ـ الدروس المستفادة من التجربة السعودية :

عند تدقيق النظر في بعض المقتطفات التي عُرضت عن تجربة "المملكة العربية السعودية" في المسئولية المجتمعية، يمكن أن نخرج ببعض الدروس المستفادة، والتي يمكن أن نستفاد منها في حالة التجربة المصرية:

أ- **توافر الأساس الديني:** فوجود خلفية دينية قوية لدى رجال الأعمال حفزتهم على ممارسة العمل التطوعي والخيري، وجعل هناك قاعدة أساسية لتوافر ثقافة العمل الخيري.

ب- **تشجيع ممارسة المسئولية المجتمعية من قبل الدولة نفسها:** وعلى رأسها الملك، حيث أخذت الدولة على عاتقها تشجيع ممارسات المسئولية المجتمعية، ومن مظاهر ذلك تأسيس "مجلس المسئولية المجتمعية" كجهاز تابع "للغرفة التجارية الصناعية" "بالرياض"، ويُعنى هذا المجلس بتشجيع برامج المسئولية المجتمعية

والتنمية المستدامة، وتحفيز الشركات على القيام بها من خلال مساندتها، ودعمها، كما تبنت "غرفة التجارة الصناعية" جائزة المسئولية المجتمعية التي تهدف إلى تشجيع الممارسات المتميزة في مجال المسئولية المجتمعية، وإطلاق "المؤشر السعودي للتنافسية المسئولية"، والذي يعتمد على وضع المعايير لأفضل الممارسات التي يقم بها القطاع الخاص في مجال المسئولية المجتمعية، كل هذا الاهتمام من شأنه أن يعلي الهمم على مراعاة المسئولية المجتمعية، ليس هذا فقط ولكن يجعل هناك منافسة على تقديم أحسن خدمات.

ج- **حشد التأييد المؤسسي:** فاهتمام الدولة بتشجيع مبادرات المسئولية المجتمعية للشركات، وتذليل العقبات، وإتاحة الحوافز المادية والمعنوية، كل هذا من شأنه يهيئ المناخ العام الذي يُمكِّن العاملين من المنافسة في مجالات المسئولية المجتمعية، وحشد الطاقات، ورفع الهمم.

د- **المساهمة المجتمعية التطوعية:** فتوافر الوازع الديني، الذي مثل القاعدة الأساسية لثقافة العمل الخيري، مع اهتمام الدولة وتشجيعها لمختلف المبادرات المرتبطة بالمسئولية المجتمعية، كل هذا شكّل إطار عام من الإيجابية لدى الجميع، على مراعاة العمل التطوعي، والذي هو في الحقيقة الأساس لأي عمل مرتبط بالمسئولية المجتمعية.

أيضًا للباحث ملاحظة نقدية في التجربة السعودية للمسئولية المجتمعية، وفهم بعض الشركات لهذا المفهوم، وتتمثل تلك الملاحظة في أن مفهوم المسئولية المجتمعية يتجاوز حدود العمل الخيري، ويتعداه إلى معان أشمل، وأكثر عمقًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك واضح من خلال الأهداف الرئيسة المرغوب تحقيقها من وراء المسئولية المجتمعية للشركات، والتي تتمثل في ترسيخ المبادئ التي تحث على لاهتمام بالعمالة، والمجتمع، والبيئة المحيطة، وذلك من خلال وضع تشريعات وسن قوانين تنظم مجال المسئولية المجتمعية للشركات والعمل على تطبيقها، وهذا رأي يتفق فيه الباحث مع رأي الدكتور فؤاد عيسى[1].

---

[1] فؤاد محمد عيسى:"المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات"، مرجع سابق، ص7.

ثالثا : التجربة المصرية:

1ـ نظرة تاريخية:

بدأت فكرة المسئولية المجتمعية للشركات في "مصر" –كفكرة– منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، حينما نجحت إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي شهدتها "مصر" منذ بداية التسعينيات في تعظيم دور القطاع الخاص بصفة عامة في تحمل المسئولية المجتمعية، وليصبح شريكًا أساسيًا في التنمية، وصاحب النصيب الأكبر في الاقتصاد المصري، والممول الرئيسي لعدد كبير من مشروعات التنمية الاقتصادية، حيث تزيد معدلات استثماراته عن (70 %) من الخطة الاستثمارية السنوية للدولة[1].

وقد توسع الاهتمام بها منذ القيام بخصخصة الشركات والبنوك بالقطاع العام وزيادة الاستثمارات الأجنبية، ومع تزامن وجود فروع لكثير من الشركات الدولية، والشركات المتعددة الجنسية، حيث جاءت إدارة هذه الشركات محملة بإستراتيجيات الفروع الرئيسية فيما يتعلق بالمسئولية المجتمعية، ومن هنا تصاعدت الأفواه متحدثة عن المسئولية المجتمعية في "مصر"، وأخذت تتبناها ليس فقط الشركات الدولية وإنما أيضا الشركات المصرية ذات الحجم الكبير[2].

وفي مارس عام (2010) أطلق الدكتور محمود محيي الدين وزير الاستثمار سابقًا، "المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية للشركات" بالبورصة المصرية، لتكون "مصر" أول دولة عربية، وأفريقية تقوم بتطبيق هذا المؤشر، والثانية على المستوى العالمي بعد "الهند" وتم ذلك خلال المؤتمر السنوي الثالث "للمسئولية الاجتماعية للشركات"، والذي عُقد تحت عنوان "الشفافية والإفصاح في ممارسات المسئولية الاجتماعية : نحو بيئة تنافسية مستدامة"، وهذا المؤشر الجديد أتى بعد دراسة طويلة وبالاستفادة من خبرة "الهند"، حيث تم بناءًا على عدة معايير أساسية

---

(1) فؤاد محمد عيسى، مرجع سابق، ص8.

(2) نورا محمد عماد الدين أنور:"المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية: دراسة تطبيقية"، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري حول موضوع: "المسئولية الاجتماعية للشركات"، القاهرة، 2010، ص17.

وخاصة بكل من "المسئولية الاجتماعية للشركات" و"حوكمة الشركات" [1].

ومن هنا تزايد الاهتمام "بالمسئولية المجتمعية للشركات في "مصر"، وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية المستدامة، وهذا ما دعت إليه الحكومة المصرية أكثر من مرة من خلال العدالة في توزيع الدخل، والتنمية والاستثمارات على مستوى محافظات الجمهورية، وخاصة في المناطق النائية ومحافظات الصعيد[2].

2ـ تجارب بعض الشركات المصرية في ممارسة المسئولية المجتمعية:

إن المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص تتحدد وتظهر أهميتها في كل بلد تجاه الأفراد أو المواطنين، والمجتمع عمومًا على قدر الحاجة إلى الدعم الاجتماعي، والوظائف الكافية لتأمين معيشتهم، وتوفير حياة كريمة، لهم والتعليم الجيد، والتأمين الصحي، والسكن الملائم، وتوفير السلع الغذائية بأسعار مناسبة لدخولهم المحدودة.

والحكومة المصرية كما هو الحال في كل البلدان النامية لا تستطيع أن تؤمن للأفراد كل هذه المطالب الملحة، ولذلك فإن هذه المسئولية تتطلب المشاركة الفعالة من القطاع الخاص، وإن أمكن ذلك انتقال تلك المسئولية بصورة تدريجية، حيث توجد المدارس، والجامعات والمستشفيات المملوكة للقطاع الخاص، وكذلك توجد الجمعيات، والمؤسسات الأهلية التي تقدم خدماتها للأعضاء وغيرهم من المواطنين، والأقارب المقيمين في أماكن إقامة هذه الجمعيات، كما يؤمن القطاع الخاص الوظائف لنسبة كبيرة من المشتغلين، وتمنح شركات القطاع الخاص القروض والتسهيلات لموظفيها لشراء مساكنهم الخاصة، ويوفر بعضها منحًا دراسية لمستخدميها أو أبنائهم[3].

---

[1] نورا محمد عماد الدين أنور، مرجع سابق، ص17.

[2] فؤاد محمد عيسى، مرجع سابق، ص2.

[3] المرجع سابق، ص25.

ومن الأمثلة على تجارب بعض الشركات المصرية في ممارسة المسئولية المجتمعية [1]:

أ- تجربة بعض البنوك:

في تقديم الدعم التعليمي والتدريب لبعض المواطنين، خاصة الخريجين الجدد من الشباب، والذين يبحثون عن عمل، حيث يتم تدريبهم ورفع مهاراتهم العلمية، والعملية قبل الدخول إلى سوق العمل، ويعتبر "البنك العربي الإفريقي الدولي" صاحب الريادة في تقديم الدعم، والجوائز السنوية للمتفوقين من الطلاب، كذلك تقوم شركات القطاع الخاص بعقد معارض دورية للتوظيف، يتم من خلال هذه المعارض تشغيل العديد من الباحثين عن عمل أو الداخلين إلى سوق العمل لأول مرة.

أيضًا نجد تجربة مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع، حيث تأسس "بنك مصر" على يد "طلعت حرب"، وقد قام البنك من عام (1920) إلى (1960) بإنشاء (26) شركة في مجالات مختلفة مثل الغزل والنسيج، والتأمين، والنقل، والطيران، وصناعة السينما، ويهتم البنك بتقديم الخدمات المجتمعية، فيقوم البنك بتنفيذ بعض المشروعات التي تخدم المجتمع بنفسه أو من خلال شركاء متخصصين، من الجمعيات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية، وهذه المشروعات خاصة بالشباب والمرأة وفى مجالات التعليم، وخلق فرص العمل، وزيادة التنافسي للمنتجات والخدمات، إضافة إلى مشروعات في قطاع الصحة، كما أن البنك عمل على تشجيع العاملين للمساهمة في أنشطة المؤسسة المجتمعية، وتتمثل رؤية هذه المؤسسة في "تحقيق الريادة في مجال التنمية الاجتماعية مع التأثير الايجابي والملموس على المجتمع المصري بصفتها ذراع بنك مصر لتحقيق مسئوليته المجتمعية".

---

[1] أنظر كل من:

- أحمد عبد الوهاب ونورة حسن الشيخ: "دراسة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر"، (مراجعة): محمود فاروق، المركز المصري لدراسة السياسات العامة، القاهرة، 2011، ص ص7-8.
- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، مرجع سابق، ص ص26-27.

أما رسالة المؤسسة فهي "المساهمة الايجابية في تنمية المجتمع من خلال مشاريع تقوم المؤسسة بتنفيذها بنفسها أو من خلال شركاء متخصصين من الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية، وتوجه خاصة للشباب والمرأة في مجالات التعليم، وخلق فرص العمل، وزيادة التنافسية للمنتجات، والخدمات إضافة إلى المشروعات في قطاع الصحة، مع تشجيع مشاركة العاملين ببنك مصر في أنشطة المؤسسة" وتعمل مؤسسة بنك مصر لتحقيق العديد من الأهداف مثل :

– التركيز على مجالات التعليم، خلق فرص العمل، زيادة التنافسية للمنتجات والخدمات، التنمية الاقتصادية، الصحة وحماية البيئة.

– مساندة ودعم المجتمع المدني في تنفيذ المشروعات في مجالات عمل المؤسسة.

– مساندة ودعم الأنشطة التنموية ذات التأثير الفعال في خدمة المجتمع والبيئة.

– تقديم المنح الدراسية لطلبة الجامعة المتفوقين.

– تقديم الدعم لمراكز البحث العلمي، المدارس، الجامعات والمستشفيات العامة.

– إقامة المشاريع التي تحقق التكافل الاجتماعي في مصر.

ب- مؤسسة أبو العينتن للنشاط الثقافي والاجتماعي

الذي أسسها رجل الأعمال المصري "محمد أبو العينين"، منذ عشرين عامًا في ظل إيمانه بالمسئولية المجتمعية، والتزامه نحو المجتمع، والبيئة التي يعمل بها باعتباره جزءًا من دوره الاجتماعي .

ج- مجموعة المغربي " مؤسسة النور الخيرية " :

قامت مجموعة المغربي بتأسيس "مؤسسة النور الخيرية" كمؤسسة مستقلة مسجلة في مصر باعتبارها مؤسسة خيرية غير حكومية سنة (1999)، أما المال الذي استخدمته المؤسسة للانطلاق والاستدامة فقد تبرعت به مجموعة المغربي.

د- مجموعة منصور: سلسلة أسواق خير زمان:

تركز مجموعة منصور على مهارات المعرفة الأساسية، والتعليم، والأيتام

والبيئة، وتشمل مشاريعها سلسلة "أسواق خير زمان" التجارية والتي تلبي احتياجات شريحة المستهلكين من ذوي الدخل المتدني.

هـ- بنك الطعام:

وهو عبارة عن منظمة وطنية مصرية أهلية، وغير ربحية تأسست بموجب قانون رقم (84) لعام (2002)، تهتم بقضية توفير الطعام الذي يتم إهداره في العديد من الأماكن، مثل: الفنادق، والمطاعم، والمخازن التجارية، والمخابز، وصالات الأفراح، وصالات الاستقبال الكبرى، بهدف الاستفادة لقطاع عريض من الناس، من الأيتام، وكبار السن، والأرامل، والأسر الفقيرة، وغير القادرين على العمل.

ويمكن من خلال استقراء النقاط الموجزة السابقة عن تجربة المسئولية المجتمعية، بصفة عامة، وللشركات بصفة خاصة في مصر أن نذكر الأتي:

أن مستوى المسئولية المجتمعية للشركات في الدول الإسلامية بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة لم يصل بعد إلى ما وصل إليه في الدول الكبرى؛ فبرغم تفوق دول العالم الإسلامي بجذوره التاريخية الإسلامية وثوابته الدينية التي تحمل مضامين المسئولية المجتمعية وتحث عليها، وعلى ثوابها في الدنيا والآخرة، كما يقول سبحانه وتعالي في محكم آياته: ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [1]، ويقول أيضًا جل شأنه ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [2]، ورغم هذه الجذور الدينية السمحة إلا أن مستوى أداء المسئولية المجتمعية بصفة عامة، للفرد، والجماعة، والمجتمع، وبصفة خاصة للشركات، ليس في مصر فقط، ولكن على مستوى المنطقة العربية والإسلامية لم يصل بعد إلى ما وصلت إليه الدول الكبرى وكثير من دول الاقتصاديات الناشئة، في دول مثل الصين، والهند، والبرازيل، وماليزيا وجنوب أفريقيا مع التسليم بوجود بعض الجهود لعدد من المنشآت ولم يصل مستوى أداء المسئولية المجتمعية في مصر بعد للبُعد التخطيطي والمؤسسي المنشود

(1) سورة الحج، آية (50).
(2) سورة الكهف، آية (30).

من وراء المسئولية المجتمعية، واكتفت العديد من الشركات فقط بالإعراب عن النوايا الحسنة تجاه المجتمع، كما أن معظم هذه الجهود مرتبطة بأعمال خيرية مثل مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا دون الدخول في مشاريع تنموية تحول تلك الفئات الأكثر احتياجًا إلى فئات منتجة[1].

والسبب في ذلك من وجهة نظر الباحث مرده أمرين: أمر ديني، وأمر دنيوي أما الأمر الديني فيتمثل في:

أ- **غياب الأساس الإيماني:** فسبق وأشرنا – في الفصل الثاني من الدراسة الحالية- إلى أن الإيمان يثير الضمير الإنساني ويوجِّه وجدانه ويُحيي شعوره بالواجب؛ فيكون هو الدافع الأصلي الذي يدفع إلى القيام بالمسئولية المجتمعية، ثم يأتي التشريع والنظام ليؤكد هذا الدور المطلوب، كما أن الإسلام يترك المجال رحبًا لمن أراد أن يزيد ما يشاء في دَورِه؛ فإنَّ كل ما يقدمه يزيده قربًا من الله، تعالى، وما يبذله في الدنيا، يعوضه الله – تعالى – عنه في الدنيا والآخرة: ﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[2]؛ فيكون القيام بالمسئولية المجتمعية مرتبطًا بسرور الإنسان في أنَّه يقوم بعبادة يثاب عليها ويحقق بها رضى الله الزلفى لديه[3]، فهذا الأساس أقوى الأسس التي تعتمد عليها المسئولية المجتمعية في الإسلام كما سبق وأشرنا؛ لأن المطالبة بالتزام الفضائل، واجتناب الرذائل لا يتحقق إلا باعتقاد جازم يحمل على العمل، ولأن المحاسبة على الفعل أو الترك لا تتصور شعورًا حيًا إلا بيقين راسخ يبعث على الاستعداد، هذا اليقين وهذا الاعتقاد هو الإيمان بالله تعالى؛ فالإيمان بالله منبع الأوامر والالتزامات، ومعتمد المحاسبة والمجازاة.

ب- **غياب الأساس القلبي:** فالقلب مرجع في معرفة الأحكام، والتمييز بين الحق والباطل والتفريق بين الفضيلة والرذيلة، وهو قوة مؤثرة في النفس وفي الجوارح

---

(1) عسكر الحارثي: " ثقافة المسئولية الاجتماعية من أين تبدأ ؟"، ورقة عمل قُدمت إلى ملتقى العطاء العربي الثاني، أبو ظبي، في الفترة من 6 : 7 يناير 2009، ص6.

(2) سورة سبأ، أية (92).

(3) هاني بن عبد الله بن محمد الجبير، مرجع سابق، متاح في:
http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=125. Accessed on: 12-3-2015.

تبعث على الامتثال والطاعة والالتزام بالأخلاق الكريمة، وتصرفات الجوارح، ويرافق الإنسان في جميع لحظات حياته، ويحاسبه على أفعاله فيها، فهو مسئول؛ لأنه لب الإنسان وحقيقته، ومقصد الخطاب، وعلة الجزاء، وهو مثبت للسؤال؛ لأنه مدرك للأمور، مميز بين الخير والشر، فيقول ﷺ: « آلا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت، صلح الجسد كله، وإذا فسدت، فسد الجسد كله، آلا وهى القلب» [1]، وهذا يدل على أن القلب مستودع المعاني والتصورات، ومنبع العواطف والفضائل؛ لذا كان أساسًا جوهريًا لقيام الفرد والجماعة بالمسئولية المجتمعية، وأن غيابه سيؤثر بالسلب دون أدنى شك في القيام بالمسئولية المجتمعية.

ج- **غياب الالتزام الشخصي وانتشار ثقافة "الأنامالية"**: فالإنسان مسئول مسئولية كاملة عما يصدر عنه من أفعال، وعلى ذلك يأتي الثواب والعقاب؛ فمسئولية كل فرد واضحة جلية عن العمل الذي يقوم به سواء كان هذا العمل من أجل نفسه أو من أجل الغير إذ هو لا يتحمل تبعة عمل إنسان غيره، ولكنه مسئول عن الطريقة التي أتى بها هذا العمل أو ذاك بعد أن علم وتعلم سبل الخير والشر، إلا أن هذه المسئولية الفردية لا تمنع الفرد أن يكون مسئولاً عن انحراف مسلك أقرانه، فعليه أن يتدخل بوسائل مشروعة ليمنع الجماعة من التمادي في الأعمال التي تضر المجتمع الإسلامي، فالإنسان لن يُسأل عما قدمت يداه فحسب، بل سيسأل بصورة ما عن عدم التزامه بنصح وتقديم الخير للآخرين، مثل ترك القرناء يسيئون في مسلكهم دون تدخل منه لمنع الإساءة، بل قد يصيب الشر كامل أفراد الجماعة في حالة عدم إنكارهم فعل الشر من بعضهم كما يوضح ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [2]، وقال النبي ﷺ بعد أن تلا هذه الآية: «كلا والله لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يدي الظالم، ولتأطرنه على الحق أطراً، ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على

---

[1] صحيح مسلم: "كتاب المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات"، 1219/2.
[2] سورة المائدة : أية (78) : (79).

بعض، ثم ليلعننكم كما لعنهم»[1].

وللأسف انتشرت في الآونة الأخيرة ثقافة "الانامالية"، واللامبالاه، في المجتمع المصري، ولعل هذا الأمر مرتبط بالعديد من الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، التي ألقت بظلالها، وأثرت في سلوك العباد.

ويتمثل الأمر الدنيوي في:

أ- ضعف مستوى ثقافة المسئولية المجتمعية، على جميع المستويات: الفرد، والأسرة، والشركة، والدولة، مع قلة الدراسات والفعاليات التي كانت يجب أن تُجرى لإيضاح ثقافة المسئولية المجتمعية، من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة.

ب- وجود فجوة بين مفهوم المسئولية المجتمعية والبرامج التطبيقية لتلك المسئولية نتيجة لعدم الوضوح على مفهوم المسئولية المجتمعية، فمعظم الجهود المقدمة سواء على مستوى الأفراد، والشركات مرتبطة بأعمال خيرية، والإنفاق على الجانب المجتمعي بهدف التبرع، كما أن هناك بعض الشركات ذات النوايا السيئة التي تقدم بعض المشاريع الخيرية للتهرب من الضرائب، فتأخذ المشروعات الخيرية مجرد غطاء، كدليل على حرص الشركة على مصلحة المجتمع ومصلحة أفراده.

ج- عدم توافر كوادر ووحدات إدارية متخصصة ومؤهلة لتخطيط وتنفيذ برامج المسئولية المجتمعية، وقد رأينا في عرض التجارب الدولية العديد من التجارب التي تعكس تعمق خبرات، ومعارف القائمين على إدارة هذه الشركات، وفطنتهم في تنظيم تلك الخبرات وهذه المعارف في توجيه المسئولية المجتمعية بالطريقة وفي المكان الذي تحقق به أهداف تنموية.

د- ضعف الحوافز المخصصة لتشجيع الأفراد، والشركات على أداء المسئولية المجتمعية والتميز فيها، وقد رأينا في التجربة السعودية للمسئولية المجتمعية أن "غرفة التجارة الصناعية" قد تبنت جائزة المسئولية المجتمعية التي تهدف إلى تشجيع الممارسات المتميزة في مجال المسئولية المجتمعية، كذلك

---

[1] سنن أبى داود، (تصنيف): أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (202 – 275): "كتاب الملاحم، باب الأمر والنهى"، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1420هـ، ص 473.

إطلاق "المؤشر السعودي للتنافسية المسئولية"، والذي يعتمد على وضع المعايير لأفضل الممارسات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال المسئولية المجتمعية، ويمكن أن يُستفاد من هذه التجربة عند التطبيق على الحالة المصرية، كأخذها في الاعتبار مثلاً توفير بعض التيسيرات للشركات الداعمة لفكر المسئولية المجتمعية.

هـ- غياب لدور الإعلام بما يمثله كجماعة ضغط مؤثرة في الرأي العام بوسائله المختلفة (المقروءة والمسموعة والمرئية) إلى تزويد الجماهير بالمعلومات الصحيحة وتوجيهها بأهمية المسئولية المجتمعية، ونشر ثقافة المسئولية المجتمعية على جميع المستويات، هذا بجانب المساعدة في الانفتاح على العالم الخارجي، ورفع حالة الوعي العام في البلاد بالمسئولية المجتمعية للشركات، ولنا في التجربة التركية أسوة حسنة؛ فكان نتيجة لانخراط "تركيا" المتزايد في المنظمات، والهيئات، والأحداث، والحملات الدولية، أن تم رفع حالة الوعي العام في البلاد بالمسئولية المجتمعية، وكان من أبرزها اتخاذ إجراءات وتشريعات مستوحاة من الاتحاد الأوربي هدفها المزيد من المشاركة المجتمعية، مما كان له كبير الأثر في بزوغ فكرة إنشاء "الجمعية التركية للمسئولية الاجتماعية للشركات" لتعمل على بث ثقافة المسئولية المجتمعية بين الشركات من خلال البحث والتدريب والتوعية.

و- غياب القوانين والتشريعات على مستوى الدولة والتي من شأنها أن تنظم تلك المسئولية المجتمعية أو تؤطرها ضمن توجهات الدولة التنموية في إطارها الأوسع، فلنا أن نتخيل لو أن الدولة اهتمت بالأمر كاهتمامها بتنمية السياحة مثلاً، كيف سيكون عاقبة الأمر، وكيف سيهتم الجميع بأن يتنافس في تقديم أفضل ما لديه، ولنا في التجربة السعودية أسوة حسنة؛ فقد رأينا أن الدولة أخذت على عاتقها تشجيع ممارسات المسئولية المجتمعية، وكان من مظاهر ذلك تأسيس "مجلس المسئولية المجتمعية" كجهاز تابع "للغرفة التجارية الصناعية" "بالرياض"، ويُعنى هذا المجلس بتشجيع برامج المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، وتحفيز الشركات على القيام بها من خلال مساندتها، ودعمها.

خلاصة القول:

استعرض هذا الفصل عرض العديد من التجارب للمسئولية المجتمعية بصفة عامة، والمسئولية المجتمعية للشركات بصفة خاصة، وذلك على مختلف المستويات من شركات عالمية في دول أوربية، وآسيوية، وأفريقية، وكذلك تجارب العديد من دول العالم الإسلامي، كتركيا، والمملكة العربية السعودية، وبالطبع التجربة المصرية، وذلك بغرض العديد من الأهداف كان في مقدمتها هو الخروج ببعض الدروس المستفادة التي يمكن الأخذ بها في حالة التجربة المصرية.

وقد تبين أن هناك بالفعل العديد من الملاحظات الإيجابية، والدروس المفيدة التي يمكن الأخذ بها، والاستفادة منها في مجتمعنا المصري، هذا بجانب وجود العديد من الملاحظات التي تؤخذ على التجربة المصرية، فبالنسبة للدروس المستفادة على مختلف المستويات، كانت أهمها:

1ـ بالنسبة للدروس المستفادة من التجارب العالمية:

أ- تأصل ثقافة "المسئولية المجتمعية"، لا لدى القائمين على الإدارة فقط، ولكن أيضًا تأصلها لدى كل العاملين في الشركة.

ب- براعة الفكر، وإبداعه في اختيار الأفكار التنموية، والبراعة في تنظيم الجهود حرصًا على القيام بالمسئولية المجتمعية على أكمل وجه.

ج- تأصل ثقافة العطاء للتنمية لدى القائمين على إدارتها، وذلك واضح من خلال حرص العديد من الشركات العالمية على توظيف كل مواردها، وإمكانيتها في سبيل تنظيم آلية موحدة تخدم المشاريع التنموية والحملات الموجهة لخدمة المجتمع وتحقيق رقيه.

د- تعمق خبرات، ومعارف القائمين على إدارة هذه الشركات، وفطنتهم في تنظيم تلك الخبرات وهذه المعارف في توجيه المسئولية المجتمعية بالطريقة وفي المكان الذي تحقق به أهداف تنموية.

2ـ بالنسبة للدروس المستفادة من تجارب الدول الإسلامية:

أ- الاستفادة من فكرة نظام "الوقف" كما في التجربة التركية، تلك الفكرة التي حثّ الشرع عليها، وكانت في ظل الحضارة الإسلامية تجسيدًا حيًا للسماحة، والعطاء، والتضامن، والتكافل، غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الاجتماعية وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها، والدعوة والجهاد في سبيل الله، والمدارس، ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات الخيرية، وكفالة الضعفاء والفقراء، والمساكين، والأرامل، والمؤسسات الصحية، لذا فهو يُعد من ضمن أفضل الأدوات التي تصلح للتحقيق التنمية الشاملة المستديمة، ويمكن أن يلعب دورًا مهمًا في تفعيل مبدأ المسئولية المجتمعية للشركات.

ب- الانفتاح على العالم الخارجي، كما رأينا في حالة التجربة التركية.

ج- تشجيع ممارسة المسئولية المجتمعية من قبل الدولة نفسها، كما الحال في التجربة السعودية، حيث أخذت الدولة على عاتقها تشجيع ممارسات المسئولية المجتمعية، فاهتمام الدولة بتشجيع مبادرات المسئولية المجتمعية للشركات، وتذليل العقبات، وإتاحة الحوافز المادية والمعنوية، كل هذا من شأنه يهيئ المناخ العام الذي يُمكَّن العاملين من المنافسة في مجالات المسئولية المجتمعية، وحشد الطاقات، ورفع الهمم.

3ـ أما بالنسبة للملاحظات التي تؤخذ على التجربة المصرية، فكان أهمها:

أن مستوى المسئولية المجتمعية للشركات في مصر لم يصل بعد إلى ما وصل إليه في الدول الكبرى؛ رغم تفوق مصر كدولة من دول العالم الإسلامي بجذورها التاريخية الإسلامية، وثوابتها الدينية التي تحمل مضامين المسئولية المجتمعية وتحث عليها.

وأرجع الباحث السبب في ذلك إلى أمرين: أمر ديني، وأمر دنيوي أما الأمر الديني فيتمثل في:

أ- غياب الأساس الإيماني، الذي يثير الضمير الإنساني ويوجِّه وجدانه ويُحيي شعوره بالواجب؛ فيكون هو الدافع الأصلي الذي يدفع إلى القيام بالمسئولية المجتمعية.

ب- غياب الأساس القلبي، فالقلب مستودع المعاني والتصورات، ومنبع العواطف والفضائل؛ لذا كان أساسًا جوهريًا لقيام الفرد والجماعة بالمسئولية المجتمعية.

ج- وغياب الالتزام الشخصي

ويتمثل الأمر الدنيوي في:

أ- ضعف مستوى ثقافة المسئولية المجتمعية، على جميع المستويات: الفرد، والأسرة، والشركة، والدولة، مع قلة الدراسات والفعاليات، التي تحث على ذلك.

ب- وجود فجوة بين مفهوم المسئولية المجتمعية والبرامج التطبيقية لتلك المسئولية نتيجة لعدم الوضوح على مفهوم المسئولية المجتمعية.

ج- عدم توافر كوادر ووحدات إدارية متخصصة ومؤهلة لتخطيط وتنفيذ برامج المسئولية المجتمعية.

د- ضعف الحوافز المخصصة لتشجيع الأفراد، والشركات على أداء المسئولية المجتمعية والتميز فيها.

هـ- غياب القوانين والتشريعات على مستوى الدولة، والتي من شأنها أن تنظم تلك المسئولية المجتمعية، أو تؤطرها ضمن توجهات الدولة التنموية في إطارها الأوسع.

النتائج

أولاً : نتائج الدراسة

1ـ نتائج مرتبطة بالمسئولية المجتمعية من المنظور الإسلامي:

– " المسئولية المجتمعية" في الفكر الإسلامي هي: "التزام الفرد والجماعة بما يصدر عنهما من أفعال، بحيث يلزم الفرد نفسه أولاً ويفي بالتزاماته بواسطة جهوده الخاصة وبإرادته الحرة تجاه الجماعة والمجتمع، وتلزم الجماعة (الشركة أو المؤسسة الخاصة أو الحكومية أو الأهلية) نفسها بالتزاماتها تجاه أفرادها وتجاه المجتمع، واستعدادهما لتحمل نتائج التزاماتهما وقراراتهما واختياراتهما العملية بين الناحية الإيجابية والسلبية أمام الله سبحانه وتعالي تجاه المجتمع وخدمته لتحقيق تنميته واستقراره بما يليق بالمجتمع المسلم، انطلاقًا من قوله صلي الله عليه وسلم: (كلكم راعٍ، وكل راعٍ مسئولٌ عن رعيته)".

– أن الدين الإسلامي الحنيف هو أول من اهتم بمفهوم "المسئولية المجتمعية"، و نظم طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع، وطالب كل فرد أن يقوم بواجباته تجاه الآخرين، وجاء بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة التي تنظم العلاقة بين الفرد، والجماعة، والمجتمع؛ كون الإسلام يُعد نظامًا شاملاً للحياة لا يقتصر علي العبادات فقط، بل يمتد ليشمل المعاملات أيضًا، لذا فنحن لا نبالغ حين نقول "أن التوحيد أصل المسئولية المجتمعية".

– أن "المسئولية المجتمعية" ركن إسلامي أصيل؛ فكما رأينا أن الكثير من الدلائل القرآنية والأحاديث الشريفة قد بينّت أن الإسلام أعطي أولوية للعمل الخيري و المسئولية المجتمعية ابتغاء مرضاة الله، وليس لأي غرض دنيوي، فضلاً عما يمكن أن يناله المتطوع في الحياة من بركة، وسكينة نفسية، وسعادة روحية لا تقدر بثمن، كما أن عمل الخير وإشاعته وتثبيته من المقاصد الشرعية أو الضرورات الأصيلة التي تم حصرها في خمس وهي: المحافظة علي الدين، وعلي النفس، والنسل، والعقل، والمال، وزاد بعضهم سادسة وهي المحافظة علي العرض، فحقوق المسلم كلها مسئوليات مجتمعية، وإن كان الفرد مطالبًا بمسئولية مجتمعية، فعلي مستوي الجماعات، كالشركات والبنوك تكون المسئولية أعظم.

– أن الإسلام كان سباقًا في التعرض لموضوع المسئولية المجتمعية، لكن بالرغم من ذلك، لم تأخذ المسئولية المجتمعية من منظور إسلامي حظها الوافر من التأصيل والدراسة وهي تحتاج إلي إثراء و بحث، و هذا ما هو منتظر من الفقهاء والاقتصاديين المسلمين الذين يدركون أن نصوص الشريعة الإسلامية لا تخل من القيم الاجتماعية المثالية؛ لأن الشريعة الخالدة متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية في جميع مراحلها وتطوراتها، وهي متوافقة حتمًا مع حاجيات الحياة الإنسانية في هذا العصر، مصداقًا لقول الله عز وجل: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا ﴾[1]، وأن "المسئولية المجتمعية" ركن إسلامي أصيل، كما رأينا في الكثير من الدلائل القرآنية والأحاديث الشريفة، وأن التوحيد أصل المسئولية المجتمعية، وأن "التكافل الاجتماعي" يشمل في طياته، "المسئولية المجتمعية"، بمظاهرها، وجوانبها.أصالة المسئولية المجتمعية في النظام الإسلامي، وتستند هذه الأصالة إلي أن ملكية المال في المنظور الإسلامي لله عز وجل، استخلف الإنسان فيه، وبالتالي فإن لله سبحانه وتعالي حقًا في المال، وحق الله في التصور الإسلامي هو حق المجتمع، وفي ذلك يقول الله تعالي: ﴿ وَآتُوهُم من مالِ اللَّـهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾[2]، ودليل أن الأداء الاجتماعي هو أداء لحق الله تعالي قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [3]، هذا في الوجوب، أما في الاستحباب والتطوع، فإن الأداء الاجتماعي يستند إلي قيم الأخوة الإنسانية والرحمة والتعاون، قال الله تعالي: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ علي الْبرِّ وَالتَّقْوَي وَلاَ تَعَاوَنُواْ علي الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾[4].

– اختلاف باعث القيام بالمسئولية المجتمعية، فباعث القيام بالمسئولية المجتمعية في ظل الفكر الوضعي المعاصر هو الفلسفة المادية البحتة، أما في منظور التشريع الإسلامي، فباعث هذا الدور هو روحي يتمثل في التكليف الشرعي

---

[1] سورة الإسراء، الآية، (12).
[2] سورة النور، أية : (33).
[3] سورة التوبة، أية : (104).
[4] سورة المائدة، أية : (2).

الرباني الذي يقوم به الإنسان طلبًا لثواب الله، و مناطه الأخلاقيات الإسلامية التي تأخذ بزمام كل فضيلة، فتجعلها مطلوبة، فبعضها علي سبيل الاستحباب، وبعضها علي سبيل الوجوب، بحسب المصالح المترتبة عليها في الدنيا والآخرة، فالزكاة والحقوق الواجبة للأقارب والجيران و الكفّارات ملزمة شرعًا، والوقف والصدقات التطوعية الأخرى تدخل في مجال الالتزام الذاتي من المسلم يقوم بها لنيل الثواب الذي هو جزاء محقق.

– أن المسئولية المجتمعية التي حثّ عليها الإسلام كتنظيم اجتماعي يؤسس لبناء مجتمع مستقر ومتماسك تكتمل فيه جميع العناصر الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وغيرها، وهي لا تتوقف عند حد المساهمات المادية أو العينية كما هو حاصل في المنظور الوضعي، إنما تتعداه إلي غرس روح المحبة، والآلفة، والرحمة، كلبِّنة لخلق المجتمع المسلم المستقر والمستمر عبر العصور من خلال الحقوق والواجبات والأوامر والنواهي في شتي مجالات الحياة الاجتماعية.

– المسئولية المجتمعية في الإسلام تستمد إلزاميتها من قوة الاعتقاد الديني، فقوة اعتقاد المسلم من وجوب أدائه لالتزاماته تجاه المجتمع الذي يعيش فيه نابعة من قوة إيمانه، واعتقاده بوجوب تسخير، وتوجيه نشاطه الاقتصادي في مرضاة الله، ولا شك أن الدافع الديني أقوي من أي دافع مادي آخر، و يكون له بالغ الأثر علي الفرد و علي ممارساته، وأخلاقه، يغيب هذا الدافع في الاقتصاديات الوضعية بينما يحضر بقوة في الممارسات الاقتصادية التي تقوم علي الشريعة الإسلامية في كل توجهاتها، فالمسلم يوجه بالنية كل أنشطته في الحياة إلي مرضاة الله عز وجل لأن الله أمره بذلك، أمره بان تكون حياته بكل أنشطتها له، فمرضاة الله هي الغاية التي يبتغيها كل مسلم بكل نشاط يؤديه، وهي الربح الحقيقي إذا حصل عليه وخسر كل شيء فهو رابح، أما إذا خسره و كسب كل شيء فقد خسر الدنيا والآخرة، وذلك الخسران المبين.

– أن الأسس التي تقوم عليها المسئولية المجتمعية في الإسلام، هي أسس متأصلة في التشريع الإسلامي من خلال الآيات قرآنية، والأحاديث شريفة، والقواعد فقهية، وليست مستحدثة كما في الأنظمة الوضعية، وتتمثل أهم تلك الأسس في:

أـ الأساس الإيماني:

فهذا الأساس أقوى الأسس التي تعتمد عليها المسئولية المجتمعية في الإسلام؛ لأن المطالبة بالتزام الفضائل، واجتناب الرذائل لا يتحقق إلا باعتقاد جازم يحمل على العمل، ولأن المحاسبة على الفعل أو الترك لا تتصور شعورًا حيًا إلا بيقين راسخ يبعث على الاستعداد، هذا اليقين وهذا الاعتقاد هو الإيمان بالله تعالى.

مما يؤكد على أن المسئولية المجتمعية لا تكون قوية التأثير في الشعور والعمل، مهيمنة على أعمال الظاهر والباطن، مرعية في النفس والمجتمع، إلا إذا ارتبطت بالإيمان، واعتمدت عليه، وهي في الإسلام لا تقتصر في قيامها على هذه القاعدة الراسخة فحسب؛ بل تتخذ من العقل والقلب أساسين معينين في استقرار حقيقتها في النفس، واستشعار مقتضاها لدى أفراد المجتمع.

بـ الأساس القلبي:

فالقلب مستودع المعاني والتصورات، ومنبع العواطف والفضائل؛ لذا كان أساسًا جوهريًا للمسئولية المجتمعية؛ ومرد ارتباط القلب بالمسئولية أمور كثيرة منها؛ أن القلب قوة مدركة تشعر بقبح القبيح من الأعمال، وحسن الحسن منها وتشاركه النفس في ذلك، وهو ما يسمى بالحس الخلقي؛ فالمسلم حينما يستفتي نفسه وقلبه في حكم السلوك الذي يميل إلى فعله، فإنه إما أن يجد طمأنينة على أن العمل من أعمال البر، أو ترددًا واضطرابًا وخوفًا من أن يطلع الناس على عمله أو على الغرض منه، مما يدل على أن العمل من أعمال الإثم، فالقلب له الهيمنة على بقية الأعضاء، فهو في الأعضاء كالملك المتصرف في الجنود، الذي تصدر كلها عن أمره، ويستعملها فيما شاء، فكلها تحت عبوديته وقهره، وتكتسب منه الاستقامة والزيغ، وتتبعه فيما يعقده من العزم أو يحله.

جـ القسط والاعتدال:

فمن أسس المسئولية المجتمعية يؤكد الموازنة بين احتياجات الروح والجسد لدى الفرد وبين احتياجات الجماعة والمجتمع أساس ضروري للمسئولية المجتمعية؛ فلا يغلو جانب على الآخر، ولا فئة على أخرى.

د ـ التكامل:

فالمسئولية المجتمعية في الإسلام تولي الحاجات النفسية: من الحاجة للتقدير والتعليم والإرشاد والتطوير والتعاطف، والتواصل الجيد مع الآخرين؛ بالقيام بعيادة المريض وحضور الدعوات والاجتماعات ونحوها وسائر أنواع التعامل الحَسَن، تولي كلَّ ذلك اهتمامها بحيث يصبح جزءاً منها، وبحيث تتكامل مصالح الحياة بمراعاتها كل الجوانب الإنسانية التي تنفع البلاد والعباد؛ بحيث تستقيم الحياة في تناسق يصعد بها إلى أهدافها العليا.

هـ ـ الأساس الجزائي:

وأهمية الجزاء كأساس من أسس المسئولية المجتمعية، تظهر في الارتباط العضوي بينه وبين الأساس الإلزامي، وأساس المسئولية؛ فالإلزام يستدعى وجود شخصية قادرة على القيام بالفعل، كما يستدعى وجود محاسبة ومساءلة، ومن ثم وجود جزاء على الفعل، حسنًا كان أو سيئًا، وفقد هذا الجزاء يؤدى إلى ضعف الالتزام بالقيام بالمسئوليات، والمساواة بين من يلتزم، فيكون أداة بناء لمجتمعه، وبين من يخالف؛ ليكون معول هدم للمجتمع، وبذلك يكون الجزاء حافزاً للمحسن أن يزيد في إحسانه، ويثبت عليه، ورادعًا للمنحرفين والمجرمين بالكف عن غيهم، حتى لا ينالهم الجزاء القاسي.

ـ أن من أهم شروط المسئولية المجتمعية في الإسلام:

أ ـ الإعلام والبلاغ:

ويعتبر هذا الشرط من أهم شروط المسئولية المجتمعية، وهو إعلام وتبليغ الإنسان العاقل البالغ القادر بما كُلف به من ربه على لسان نبيه ﷺ فيجب أن تصل إليه الدعوة، وبلاغ هذا الأمر حتى تستيقظ الضمائر الغافلة، ولأن المؤاخذة لا تكون إلا بعد إرسال الرسل وقيام الحجة عليهم.

ب ـ الالتزام الشخصي:

ويظهر أهمية هذا الشرط للمسئولية المجتمعية من خلال التزام الفرد والجماعة النابع من الضمير الشخصي، والاقتناع الذاتي؛ حيث تصبح المسئولية المجتمعية مسئولية ذات طابع جماعي، فالجماعة ما هي إلا مجموعة الضمائر

التـي تربـت فـي أحضـان المدرسـة الإسـلامية الحـق، فأوجـدت المجتمـع المتكافـل والمتعاون الذي يعمل من أجل الخير والسلام. ومسئولية الإنسان لا تقتصـر علـى عمله النفسي والسلوكي بل تتعداهما إلى مسئوليته عن عمل غيره في إطار حدود معينة، كما أن مسئوليته ليست قاصرة على المسئولية من حيث المكافأة والجزاء، بل إن المسئولية الأساسية هي المسئولية الأخروية التي ينال فيها نتيجة مسئوليته بصورة عادلة.

جـ الإيجابية:

وهذا هو الشرط الثالث للمسئولية المجتمعية، وهو أن يكون الفرد أو الجماعة نقطة الانطلاق لديهما تجاه تنمية مجتمعهم هو الايجابية التي تُشتق من التقوى التي بمثابة النواة الصلبة في الشخصية المسلمة، فالتقوى ايجابية داخلية مضمرة، مؤدية إلى لا عمل فقط ولكن إحسان عمل، ومن الايجابية في الحياة التفتح على الآخرين، والاحتفاء بهم، ورعايتهم، وهدايتهم، ومشاركتهم أمور حياتهم، ابتداءً بالأسرة وذي القربى، ثم الصديق، وزميل العمل، وشريك المعاملة، مرورًا بالجار، والشارع، والحي، والمدينة، وصولاً إلى المجتمع المحلي والمجتمع القومي.

د ـ النية والقصد:

تصبح النية والقصد شرط أساسي ورئيسي لقيام المسئولية المجتمعية؛ فدور الإرادة في السلوك هام؛ إذ لا يكفى أن يكون السلوك مطابقًا للقانون والمظهر الصحيح له من حيث الصورة الخارجية، بل لابد للسلوك أن يكون مصدره النية الحسنة والقصد الطيب، فالإنسان في الإسلام لا يعد مسئولاً ولا تتحقق مسئولية الإنسان عما يقوم به من أفعال إلا إذا توافر فيه أمر، وهو حدوث الفعل عن نية وقصد وإرادة، الأمر الذي يدلل على أهمية النية والقصد المحاطة بالإخلاص في أي فعل يُقصد من ورائه مراعاة الأفراد والجماعات للمسئولية المجتمعية، وكشرط أساس لصحة قيام المسئولية المجتمعية.

أن العناصر الأساسية للمسئولية المجتمعية تتمثل في :

أ ـ الاهتمام: ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد،

صـغيرة أم كبيـرة، ذلـك الارتبـاط الـذي يخالطـه الحـرص علـى اسـتمرار تقـدمها وتماسكها وبلوغها أهدافها، والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها أو تفككها.

ب- الفهم: وينقسم إلى شقين، الأول "فهم الفرد للجماعة"، والثاني" فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لسلوكه وأفعاله".

ج- المشـاركة: ويقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، وتحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها.

أما عن "أركان المسئولية المجتمعية" في الإسلام فتتمثل في:

أ- الرعاية: أو مسئولية الرعاية وهي نابعة من الاهتمام بالجماعة المسلمة.

ب- الهداية: أو مسئولية الهداية وهي نابعة من الفهم للجماعة ولدور الفرد المسلم بها، والفهم بشقيه فهم الجماعة وفهم دور الفرد فيه.

ج- الإتقـــان: أو مسـئولية الإتقـان، وهـي تتصـل بالمشـاركة تقبلاً وتنفيـذًا وتوجيهًا، والشخصية المسلمة شخصية متقنة.

- **"التنمية من منظور إسلامي" تعني**: " عملية تطوير وتغيير قدر الإمكان نحو الأحسن فالأحسن، وتكون مستمرة وشاملة لقدرات الإنسان ومهاراته المادية والمعنوية، تحقيقاً لمقصود الشارع من الاستخلاف في الأرض، برعاية أولي الأمر، ضمن تعاون إقليمي وتكامل أممي، بعيداً عن أيّ نوع من أنواع التبعية.

– إن مفهوم التنمية من المنظور الإسلامي بهذا المعنى يتجاوز المنظور المادي، وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات الجسد، ويمتد إلى طلبات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في الحياة.

– أن المسئولية المجتمعية للشركات واجبًا دينيًا تُسأل الشركات ديانة عند عدم القيام به، مما يؤكد على أن المسئولية المجتمعية للشركات من المنظور الإسلامي تتجاوز المنظور المادي، وتحقيق الرفاهية القائمة على إشباع متطلبات

الجسد فقط، وتمتد إلى إشباع احتياجات الروح والعقل التي لا تقل عن الناحية المادية في الحياة، وذلك من خلال إقامة الحياة الطيبة لأفراد المجتمع.

- أن مراعاة الشركات لمسئوليتها المجتمعية تجاه المجتمع من المنظور الإسلامي بمثابة ثمرة التناغم بين المصالح العامة والمصالح الخاصة.

- أن "المسئولية المجتمعية للشركة" من المنظور الإسلامي، تعني: "التزام الشركة أو المنظمة بالمشاركة في عمل الصالحات عند ممارسة أنشطتها تجاه مختلف الأطراف التي لها علاقة بها نتيجة التكليف الذي ارتضته في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية؛ بهدف النهوض بالمجتمع الإسلامي، بمراعاة عناصر المرونة، والاستطاعة، والشمول، والعدالة، والتعاون، والتكامل، والرعاية".

- أن تحقيق التنمية من خلال المسئولية المجتمعية بصفة عامة، والمسئولية المجتمعية للشركات بصفة خاصة يحتاج إلى مراعاة المنظورين، "الإسلامي"، و"الوضعي"؛ بمعنى أن يكون الأساس "ديني أخلاقي" الذي يكتسبه من خلال العديد من الوسائل في مقدمتها "الأسرة"، قصده رضا الله سبحانه وتعالى، ومرشده القواعد المجتمعية (القانونية- الاجتماعية-الاقتصادية...)، بحيث يكون المنظورين مكملين لبعضهما متوائمين، خاصة وأن الهدف واحد آلا وهو تحقيق التنمية.

- أن مستوى المسئولية المجتمعية للشركات في الدول الإسلامية بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة لم يصل بعد إلى ما وصل إليه في الدول الكبرى؛ فبرغم تفوق دول العالم الإسلامي بجذوره التاريخية الإسلامية وثوابته الدينية التي تحمل مضامين المسئولية المجتمعية وتحث عليها، وعلى ثوابها في الدنيا والآخرة، كما يقول سبحانه وتعالي في محكم آياته: ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ [1]، ويقول أيضًا جل شأنه ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [2]، ورغم هذه الجذور الدينية السمحة إلا أن مستوى أداء المسئولية المجتمعية بصفة عامة، للفرد، والجماعة،

---

[1] سورة الحج، آية (50).
[2] سورة الكهف، آية (30).

والمجتمع، وبصفة خاصة للشركات، ليس في مصر فقط، ولكن على مستوى المنطقة العربية والإسلامية لم يصل بعد إلى ما وصلت إليه الدول الكبرى وكثير من دول الاقتصاديات الناشئة، في دول مثل الصين، والهند، والبرازيل، وماليزيا وجنوب أفريقيا – مع التسليم بوجود بعض الجهود لعدد من المنشآت– ولم يصل مستوى أداء المسئولية المجتمعية في مصر بعد للبُعد التخطيطي والمؤسسي المنشود من وراء المسئولية المجتمعية، واكتفت العديد من الشركات فقط بالإعراب عن النوايا الحسنة تجاه المجتمع، كما أن معظم هذه الجهود مرتبطة بأعمال خيرية مثل مساعدة الفئات الأكثر احتياجًا دون الدخول في مشاريع تنموية تحول تلك الفئات الأكثر احتياجًا إلى فئات منتجة.

والسبب في ذلك من وجهة نظر الباحث مرده أمرين : أمر ديني، وأمر دنيوي

أما الأمر الديني فيتمثل في:

أ- غياب الأساس الإيماني: فسبق وأشرنا – في الفصل الثاني من الدراسة الحالية– إلى أن الإيمان يثير الضمير الإنساني ويوجِّه وجدانه ويُحيي شعوره بالواجب؛ فيكون هو الدافع الأصلي الذي يدفع إلى القيام بالمسئولية المجتمعية، ثم يأتي التشريع والنظام ليؤكد هذا الدور المطلوب، كما أن الإسلام يترك المجال رحبًا لمن أراد أن يزيد ما يشاء في دَورِه؛ فإنَّ كل ما يقدمه يزيده قربًا من الله، تعالى، وما يبذله في الدنيا، يعوضه الله – تعالى – عنه في الدنيا والآخرة: ﴿وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾[1]؛ فيكون القيام بالمسئولية المجتمعية مرتبطًا بسرور الإنسان في أنَّه يقوم بعبادة يثاب عليها ويحقق بها رضى الله الزلفى لديه، فهذا الأساس أقوى الأسس التي تعتمد عليها المسئولية المجتمعية في الإسلام كما سبق وأشرنا؛ لأن المطالبة بالتزام الفضائل، واجتناب الرذائل لا يتحقق إلا باعتقاد جازم يحمل على العمل، ولأن المحاسبة على الفعل أو الترك لا تتصور شعورًا حيًا إلا بيقين راسخ يبعث على الاستعداد، هذا اليقين وهذا الاعتقاد هو الإيمان بالله تعالى؛ فالإيمان بالله منبع الأوامر والالتزامات، ومعتمد المحاسبة والمجازاة.

---

[1] سورة سبأ، أية (92).

ب- غياب الأساس القلبي: فالقلب مرجع في معرفة الأحكام، والتمييز بين الحق والباطل والتفريق بين الفضيلة والرذيلة، وهو قوة مؤثرة في النفس وفى الجوارح تبعث على الامتثال والطاعة والالتزام بالأخلاق الكريمة، وتصرفات الجوارح، ويرافق الإنسان في جميع لحظات حياته، ويحاسبه على أفعاله فيها، فهو مسئول؛ لأنه لب الإنسان وحقيقته، ومقصد الخطاب، وعلة الجزاء، وهو مثبت للسؤال؛ لأنه مدرك للأمور، مميز بين الخير والشر، فيقول ﷺ: « آلا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت، صلح الجسد كله، وإذا فسدت، فسد الجسد كله، آلا وهى القلب» [1]، وهذا يدل على أن القلب مستودع المعاني والتصورات، ومنبع العواطف والفضائل؛ لذا كان أساسًا جوهريًا لقيام الفرد والجماعة بالمسئولية المجتمعية، وأن غيابه سيؤثر بالسلب دون أدنى شك في القيام بالمسئولية المجتمعية.

ج- غياب الالتزام الشخصي وانتشار ثقافة "الأنامالية": فالإنسان مسئول مسئولية كاملة عما يصدر عنه من أفعال، وعلى ذلك يأتي الثواب والعقاب؛ فمسئولية كل فرد واضحة جلية عن العمل الذي يقوم به سواء كان هذا العمل من أجل نفسه أو من أجل الغير إذ هو لا يتحمل تبعة عمل إنسان غيره، ولكنه مسئول عن الطريقة التي أتى بها هذا العمل أو ذاك بعد أن علم وتعلم سبل الخير والشر، إلا أن هذه المسئولية الفردية لا تمنع الفرد أن يكون مسئولاً عن انحراف مسلك أقرانه، فعليه أن يتدخل بوسائل مشروعة ليمنع الجماعة من التمادي في الأعمال التي تضر المجتمع الإسلامي، فالإنسان لن يُسأل عما قدمت يداه فحسب، بل سيسأل بصورة ما عن عدم التزامه بنصح وتقديم الخير للآخرين، مثل ترك القرناء يسيئون في مسلكهم دون تدخل منه لمنع الإساءة، بل قد يصيب الشر كامل أفراد الجماعة في حالة عدم إنكارهم فعل الشر من بعضهم كما يوضح ذلك القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [2]، وقال النبي ﷺ بعد أن تلا هذه الآية: «كلا والله

---

[1] صحيح مسلم: "كتاب المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات"، 1219/2.

[2] سورة المائدة : أية (78) : (79).

لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر، ولتأخذن على يدي الظالم، ولتأطرنه على الحق أطراً، ولتقصرنه على الحق قصراً أو ليضربن الله بقلوب بعضكم على بعض، ثم ليلعننكم كما لعنهم».

وللأسف انتشرت في الآونة الأخيرة ثقافة "الأنامالية"، واللامبالاة، في المجتمع المصري، ولعل هذا الأمر مرتبط بالعديد من الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، التي ألقت بظلالها، وأثرت في سلوك العباد.

– حث التشريع الإسلامي على أداء المسئولية المجتمعية، ونظَّم كيفية هذا الأداء من خلال أساليب محددة بدقة مثل: فقه الزكاة، وفقه الوقف، والحقوق الواجبة للعمال، والإحسان، والسماحة مع العملاء، والموردين، والصدقات، كما أن بعضها من قبيل "سد الذرائع"، وأخرى من قبيل "رفع الضرر ودفعه"، وبعضها تُعد من قبيل تنفيذ القوانين والنظم التي أصدرها ولي الأمر، والعمل بها ملزم، كما أن بعض هذه المظاهر تُعد من قبيل "الأمر بالمعروف"، و"النهي عن المنكر"، وبعضها يُعد تطبيقًا لقاعدة "الغرم بالغنم"، وغيرها.

– أداء المسئولية المجتمعية واجب على المسلم لصحة العقيدة، ولا يهدف المسلم من ورائها إلى أي مكسب مادي، إنما رضا الله هو غايته الأولى والأخيرة.

– المسئولية المجتمعية، في الإسلام تتعدى العمل الخيري و التطوعي أو الهبات المالية إلى بناء المساجد و المراكز التعليمية و الصحة و كفالة الأيتام و الأرامل و رعاية المسنين، و الحفاظ على حقوق الأجراء، و كذا حماية الموارد الطبيعية و الحفاظ على البيئة من مختلف أشكال الفساد، و المشاركة في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، وكلها أنشطة سبق الإسلام بها كل النظم الوضعية لتحقيقها، وخير مثال على ذلك "نظام الوقف".

– أن الإسلام دعا إلى المسئولية المجتمعية، ودعا إلى تحملها، وربى عليها أتباعه، وخاطب في ذلك الأفراد والمجتمع، والأمة، وجعل القيام بهذه المسؤولية سببًا للحياة السعيدة الطيبة والنجاة في الآخرة؛ فتزكية النفس والمحافظة عليها مسئولية مجتمعية والقيام بالحقوق الأسرية مسئولية مجتمعية، وإتقان الأعمال

والقيام بالواجبات الوظيفية مسئولية مجتمعية، وتقلد المناصب والمراكز الهامة مسئولية مجتمعية، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والمساهمة الجادة في تقوية روابط المجتمع، ونشر الخير والتعاون على البر مسئولية مجتمعية، وهكذا المسؤولية في حياتنا تظهر في جميع سلوكياتنا وتصرفاتنا، رجالاً ونساء، شبابًا وشيوخًا، حكامًا ومحكومين.

– للوقف الإسلامي دورٍ مهم في تفعيل مبدأ المسئولية المجتمعية للشركات؛ فنظام الوقف من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة، دينية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية وإنسانية، وكانت هذه المؤسسة في ظل الحضارة الإسلامية تجسيدًا حيًّا للسماحة والعطاء والتضامن والتكافل، غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الاجتماعية، وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها، والدعوة والجهاد في سبيل الله، والمدارس ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات الخيرية، وكفالة الضعفاء والفقراء والمساكين والأرامل، والمؤسسات الصحية؛ لذا يُعد الوقف من ضمن أفضل الأدوات التي تصلح لتفعيل مبدأ المسئولية المجتمعية للشركات على أكمل وجه/ ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة المستديمة، وكذلك تكون نقطة الالتقاء بين قطاع الأعمال والعمل التنموي، حيث سيكون له أوجه اقتصادية واجتماعية في ذات الوقت وفى حالة تبني الوقف كأحد أدوات عمل مسئولية الشركات المجتمعية سينعكس ذلك بشكل إيجابي على قطاع الأعمال وكذلك على المجتمع بشكل عام.

2ـ نتائج مرتبطة بالمسئولية المجتمعية من المنظور الوضعي:

– معظم الكتابات والدراسات التي تناولت موضوع "المسئولية المجتمعية" كانت تستخدم مصطلح "المسئولية الاجتماعية"، علي الرغم من الفرق الواضح بين الكلمتين "اجتماعي" و"مجتمعي"، إلا أن تلك الكتابات وهذه الدراسات استخدمت مصطلح "المسئولية الاجتماعية" بمعناه الضيق، لتعبر به عن مصطلح "المسئولية المجتمعية" بمعناه الواسع، وهذه دعوة إلي ضرورة مراعاة استخدام مصطلح "المسئولية المجتمعية" بمعناه الواسع المعبر عن كل أنواع الالتزام (الاجتماعي–

الأخلاقي- القانوني....) من جانب جميع فئات المجتمع الأفراد، والجماعات، والشركات (الخاصة، والعامة، والأهلية) تجاه المجتمع وتنميته، بدل من استخدام مصطلح "المسئولية الاجتماعية" الضيق.

- أن المفهوم ما زال يفتقر لتعريف مقبولٍ عالميٍ، ولم يتم تعريفه بشكلٍ محددٍ وقاطعٍ، يكتسب بموجبه قوة إلزام قانونية، وطنية أو دولية، وما تزال هذه المسئولية في جوهرها أدبية، ومعنوية، أي تستمد قوتها وقبولها وانتشارها من طبيعتها الاختيارية.

- أن "المسؤولية المجتمعية" في الفكر الوضعي المعاصر هي محاولة للالتفاف حول صورة الشركة و تحسينها وجعلها خيرة و إنسانية، و هذا من باب السعي إلي الربح من دون أي عراقيل، فهي نظرة نسبية ومتغيرة، و هي متجذرة في الملاحظة التجريبية والنظريات البنائية المرتبطة بها، فهي إذن نظرة مادية أكثر منها أخلاقية.

- يُنظر إلى المسئولية المجتمعية في القانون على أنها وقوع أمر ألحق ضررًا بالغير، تلزم صاحبه بإزالة الضرر الواقع على الغير، أو التعويض عنه، وتقوم المسئولية المجتمعية على الإرادة وأن يكون المسئول كامل الأهلية، وتسقط عن صاحب الإرادة المسلوبة، فالمسئولية المجتمعية تقوم على الإرادة الحرة والأهلية الكاملة، وأن كل من أصاب ضررًا بالغير- ماديًا أو معنويًا- يُسأل عنه أمام القانون.

- تمثل المسئولية المجتمعية في الفلسفة لازمة من لوازم الحرية؛ إذ ما دام الإنسان حرًا فلا بد أن يكون مسئولاً، والحرية تعني القدرة على الاختيار وعلى المفاضلة بين الأفعال، كما تعني شعور الفرد بقيمته وأهليته لتحمل نتائج أفعاله، فمن الطبيعي بعد هذا أن يكون مسئولاً عن أفعاله، بخلاف الشخص المقيد بقيود داخلية أو خارجية فإنه يجد لنفسه العذر في عدم إمكانه الوفاء بالتزاماته، وعدم مسئوليته عن ذلك، فالإرادة الحرة في الاختيار هي أساس المسئولية المجتمعية في الفكر الوجودي.

– أن المسئولية المجتمعية في علم النفس بدايتها ذاتية تبدأ بتكوينًا ذاتيًا، إلا أنها في جانب كبير من نموها ونشأتها نتاج اجتماعي، وأنها يتم تعلمها واكتسابها منذ الطفولة وعبر مراحل العمر المختلفة؛ فهي تتأثر بالظروف والعوامل التربوية والاجتماعية التي يتعرض لها الفرد في مراحل نموه المختلفة، وبالتالي فلابد من الانتباه إلى أهمية التنشئة الاجتماعية كمحدد من محددات المسئولية الاجتماعية عند الفرد .

– أن المسئولية المجتمعية خاصية أساسية ولازمة لتحقيق التنمية، فالهدف الأسمى والأساسي للمسئولية المجتمعية هو الارتقاء بالمجتمع أفرادًا وجماعات، وإقامة الحياة الطيبة لهم على وجه البسيطة، وذلك لن يتحقق إلا بتكاتف وتوظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، وأقصد هنا ليس فقط الأفراد والجماعات، ولكن أيضًا المنظمات، والمؤسسات، والشركات.

– أن "المسئولية المجتمعية" و"التنمية" وجهان لعملة واحدة، وأن تحقيق التنمية بمعناه الشامل أسير لمراعاة المسئولية المجتمعية، والتزام الأفراد، والجماعات، والمجتمعات بها، مما يدلل أيضًا على أن "المسئولية المجتمعية" آلية أساسية ورئيسة لتحقيق التنمية؛ فالهدف الأسمى والأساسي للمسئولية المجتمعية هو الارتقاء بالمجتمع أفرادًا وجماعات، وإقامة الحياة الطيبة لهم على وجه البسيطة، وذلك لن يتحقق إلا بتكاتف وتوظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، وأقصد هنا ليس فقط الأفراد والجماعات، ولكن أيضًا المنظمات، والمؤسسات، والشركات.

– أن "المسئولية المجتمعية للشركة" من المنظور الوضعي، تعني: "الالتزام المستمر من قِبل الشركات ومنظمات الأعمال بالتصرف بشكلٍ أخلاقي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، وتحسين جودة حياة العاملين في تلك المنظمات وأسرهم، وتحسين جودة حياة المجتمع المحلي، والمجتمع بشكلٍ عام".

– أن قيام الشركات بممارسة أنشطتها بدون مراعاة مسئوليتها المجتمعية تجاه المجتمع من عمل اجتماعي، ومكافحة فساد، وتنمية بشرية، وتشغيل الشباب، ومحو الأمية، والمحافظة على البيئة وغيرها، سوف يخلق حالة من الحقد من قِبل العديد من الفئات، وتواجد الشركة في بيئة عمل غير قادرة على الاستثمار فيها،

مما يحمل آثار سلبية على أصحاب الأعمال أنفسهم من ناحية، وعلى تنمية المجتمع من ناحية أخرى، فقيام الشركات ومنظمات الأعمال بالتبرع بجزء من دخلها لصالح الأهداف البيئية مثلاً، فإنها بذلك تحصل على ثقة واحترام العملاء الداخليين (العاملين بالمنظمة) والعملاء الخارجين (المستهلكين) وكذلك المجتمع المحيط بها، وبالتبعية تزداد أرباح المنظمة وهذا ما يحتاجه أصحاب الأعمال من ناحية، وتتقدم المجتمعات من ناحية أخرى.

– لوحظ أن مصطلح (المسئولية المجتمعية للشركة) يعني التزام، مما يوحي بأن هذه الشركات مسئولة حتمًا عن القيام بهذه المسئولية، وإلا فستكون عرضة للمسألة الجنائية والمدنية والإدارية والتأديبية وهذا عكس الواقع تمامًا، لذا يتفق الباحث مع وجهات النظر الداعية إلى استبدال مصطلح "المسئولية" بإحدى المصطلحين، إما "الاستجابة المجتمعية للشركات"، أو "المشاركة المجتمعية للشركات"، إذا ما أريد العمل مع الشركات بشكل تطوعي، اختياري.

– ضعف مستوى ثقافة المسئولية المجتمعية، على جميع المستويات: الفرد، والأسرة، والشركة، والدولة، مع قلة الدراسات والفعاليات التي كانت يجب أن تُجرى لإيضاح ثقافة المسئولية المجتمعية، من خلال الاستفادة من التجارب الناجحة.

– وجود فجوة بين مفهوم المسئولية المجتمعية والبرامج التطبيقية لتلك المسئولية نتيجة لعدم الوضوح على مفهوم المسئولية المجتمعية، فمعظم الجهود المقدمة سواء على مستوى الأفراد، والشركات مرتبطة بأعمال خيرية، والإنفاق على الجانب المجتمعي بهدف التبرع، كما أن هناك بعض الشركات ذات النوايا السيئة التي تقدم بعض المشاريع الخيرية للتهرب من الضرائب، فتأخذ المشروعات الخيرية مجرد غطاء، كدليل على حرص الشركة على مصلحة المجتمع ومصلحة أفراده.

– عدم توافر كوادر ووحدات إدارية متخصصة ومؤهلة لتخطيط، وتنفيذ برامج المسئولية المجتمعية، وقد رأينا في عرض التجارب الدولية العديد من التجارب التي تعكس تعمق خبرات، ومعارف القائمين على إدارة هذه الشركات، وفطنتهم في تنظيم تلك الخبرات وهذه المعارف في توجيه المسئولية المجتمعية بالطريقة وفي المكان الذي تحقق به أهداف تنموية.

المسئولية المجتمعية" كجهاز تابع "للغرفة التجارية الصناعية" "بالرياض"، ويُعنى هذا المجلس بتشجيع برامج المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، وتحفيز الشركات على القيام بها من خلال مساندتها، ودعمها.

– أن مجال المسئولية المجتمعية للشركات مازال يحتاج إلى مزيد من الدراسات المعمقة والأبحاث والحوار من خلال إقامة ورش العمل، والندوات، والمؤتمرات، لتوضيح مفهوم ومجالات ومنافع المسئولية المجتمعية للقطاع الخاص.

– إن مفهوم المسئولية المجتمعية يتجاوز حدود العمل الخيري، ويتعداه إلى معان أشمل وأكثر عمقًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة وذلك من خلال وضع التشريعات وسن القوانين المنظمة في مجال المسئولية الاجتماعية للشركات والعمل على تطبيقها.

– يدور الأساس وراء عمل المسئولية المجتمعية للشركات في مصر إما رضوخًا لضغوط أفراد ومنظمات المجتمع، أو رغبةً في المحافظة على سمعة طيبة للشركة في المجتمع، مع تناسي تمامًا الجذور التاريخية الإسلامية، والثوابت الدينية التي تحمل مضامين المسئولية المجتمعية وتحث عليها، وتجعل المسئولية المجتمعية للشركات واجبًا دينيًا تُسأل وتلام الشركات ديانةٍ عند عدم القيام به.

– لا يوجد معيار مناسب يمكن استخدامه في الفصل التام والواضح للأنشطة التي تقوم بها الشركة، بحيث يمكن القول بأنها أنشطة اقتصادية تماما، أو تلك التي يمكن أن توصف على أنها أنشطة اجتماعية، هذا بجانب عدم وجود أسس تقييم مناسبة، يمكن من خلالها معرفة مدى تقصير بعض الشركات في أداء مسئوليتها المجتمعية.

ثانيًا : التوصيات

1ـ توصيات مرتبطة بالمسئولية المجتمعية من المنظور الإسلامي:

– دعوة المفكرين في الاقتصاد الإسلامي و الإدارة الإسلامية إلى البحث والدراسة في مفهوم المسئولية المجتمعية؛ من أجل تطويره، والإعلام عنه، و

تعريف رجال الأعمال المسلمين بمبادئه، وخصائصه، مع صياغة نظرية إسلامية من قِبل فقهائنا الأجلاء لتأصيل هذا المفهوم شرعًا؛ من أجل أن ينال الاهتمام الذي يستحق من طرف المسلم، هذا بجانب دعم الفكر الاقتصادي الإسلامي في ظل توفر كل أركانها الصحيحة، و نشر هذا الفكر الذي يؤكد أن الإسلام شريعة خالدة متوافقة مع متطلبات الحياة الإنسانية، والاجتماعية.

– إن الشعور بالمسئولية المجتمعية، والقيام بها، وأداءها على أكمل وجه يجب أن يصبح في حياتنا خلقًا وسلوكًا، وضرورة أن تُمارس في واقع الحياة؛ حتى لا يحدث التساهل في الواجبات، وحتى لا تضيع الحقوق، وحتى تُنجز الأعمال، وتنجح المشروعات، وتسود الأخلاق وقيم الخير في المجتمعات.

– يتطلب تعلم المسئولية المجتمعية، وتأصيلها في النفس وقتًا طويلاً؛ لذا على مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كـ"الأسرة"، و"المدرسة" توفير الفرص، والبيئة المناسبة لتنمية المسئولية الذاتية والاجتماعية لدى الأفراد، فتعوِّد "الأسرة" أبنائها بالالتزام الديني تجاه ربهم، ورسولهم، ونفسهم، وأهلهم، ومجتمعهم، ووطنهم، وسائر الخلائق، من خلال تنشئتهم وفق القيم والمبادئ الإسلامية، وربطها بالحياة، والكون من حولهم، وفقًا للنصوص القرآنية وما جاءت به السنة المحمدية القولية، والفعلية عن رسول الله – ﷺ – مع أصحابه رضوان الله عليهم، أيضًا قيامها بدورها في تقوية ارتباط النشء من الأبناء الذكور في الجماعة عن طريق تعويدهم لأداء الصلوات الخمس في المساجد في وقت مبكر من مراحل أعمارهم وألفتهم لذلك، مما يعمق الوازع الديني لديهم، ومن ثم يأتمر لأوامر الله ونواهيه.

– وتقوم المدرسة أيضًا بدورها في تنمية المسئولية لدى الأفراد، من خلال تعليمهم هذا السلوك الإيجابي؛ فالتعليم يُعد بمختلف مؤسساته التربوية أحد الروافد المهمة للأسس الاجتماعية الرائدة والفاعلة التي تحقق أدوارًا بارزة في تكوين وبناء شخصية الفرد في تحمل مسئوليته المجتمعية، وتكوين ولائه لوطنه، وأمته، وتمسكه بالقيم والروابط العاطفية والنفسية تجاهها، وذلك بما تهيأ له من نمو معرفي وعقلي واجتماعي ووجداني وبدني، بما يتوفر لديها من قوى تربوية وتوجيهية فاعلة تسهم

في بناء الشخصية السوية للناشئة، لذا فللمدرسة (المنهج – المعلم – الأنشطة الصفية – واللاصفية – البيئة التعليمية) الدور الفاعل والمهم في تعزيز الشعور بتحمل الأفراد لمسئوليتهم المجتمعية.

– يجب على الشركات ومنظمات الأعمال في المجتمعات الإسلامية أن تعتبر أن دافع قيامها بالمسئولية المجتمعية ليس لمجرد الاستجابة للضغوطات من المجتمع، ومن المنظمات غير الحكومية، إنما هو واجب ديني متأصل في الشريعة الإسلامية، وهي مطالبة بأدائه رغبة في رضا الله عز و جل.

– إعداد العديد من الندوات، والمؤتمرات، وورش العمل المختلفة، للعديد من رجال الأعمال من قبِل وزارة الأوقاف في مصر، وبرعاية أساسية من الدولة، لتقديم توجيهات استرشادية عن أهمية مراعاة المسئولية المجتمعية إسلاميًا، ومجتمعيًا، مع توضيح أهمية الاستفادة من فكرة نظام الوقف في حبس العديد من الأنشطة ورؤوس الأموال في تفعيل مبدأ المسئولية المجتمعية، مع توضيح المجالات الأولى بالتنمية، والفئات الأولى بالرعاية، مع وجود إدارات متخصصة للمسئولية المجتمعية من إدارة الأوقاف داخل الشركات تتولى تخطيط، وتنفيذ البرامج، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، على أن تتبع تلك الإدارات المتخصصة الإدارة العليا مباشرة ،مع تبادل الخبرات والتجارب العملية فيما بينها وبين التجارب الناجحة في دول إسلامية أخرى؛ للتعرف على نقاط القوة والضعف ولتطبيق أفضل الأساليب في مجالات المسئولية المجتمعية.

2ـ توصيات مرتبطة بالمسئولية المجتمعية من المنظور الوضعي:

– إدخال المسئولية المجتمعية ضمن مناهج التعليم العام، وإنشاء أقسام للمسئولية المجتمعية بالكليات ذات الصلة، وتشجيع تنفيذ برامج تدريبية متخصصة لتأهيل، وتخريج متخصصين في تخطيط، وإدارة برامج المسئولية المجتمعية.

– القيام بحملات شاملة للتوعية بثقافة المسئولية المجتمعية لدى كافة شرائح المجتمع، يشارك في تنظيمها الجهات المعنية، الحكومية، وغير الحكومية؛ للتعريف بالأسس والمبادئ الصحيحة لها، والإسهامات غير التقليدية، والمجالات

التنموية التي يمكن تنفيذها في إطارها، والفوائد العائدة منها على كل من منفذيها، والمستفيدين منها.

– يجب توافر القناعة بأن المسئولية المجتمعية واجب نحو المجتمع، وليس منة أو مساعدة، وأن يكون هذا المبدأ راسخًا لدى الأفراد، وأصحاب الشركات، والتأكيد على أنها تتعدى تقديم التبرعات في الأعمال الخيرية والتطوعية لتصبح نشاطًا رئيسًا من تصرفات الأفراد، وأنشطة الشركة، ويتم وضع خطط وبرامج وأساليب تنفيذ أسوة بالأنشطة الأخرى التي تمارسها الشركة.

– مساندة الإعلام بوسائله المختلفة لبرامج المسئولية المجتمعية من خلال توجيه المسئولية المجتمعية نحو أهداف اجتماعية إنسانية وأخلاقية، وتنموية واضحة، وعرض النماذج الناجحة، في مختلف الدول، وعلى مختلف المستويات، مع تنظيم حملات واسعة النطاق للترويج إعلاميًا لمفهوم المسئولية المجتمعية بصفة عامة، والمسئولية المجتمعية للشركات بصفة خاصة وزيادة الوعي به لدى الأفراد، وعلى مختلف المستويات.

– إدماج المسئولية المجتمعية بصفة عامة، والمسئولية المجتمعية للشركات بصفة خاصة وثقافتها، ضمن الخطط القومية للتنمية، واعتبار أن المسئولية المجتمعية من مسئوليات الدولة وتحت إشرافها، بحيث تتبلور ثقافة المسؤولية المجتمعية كهدف أساسي في الخطط القومية للدولة، مثلها مثل الخطط القومية لترشيد الساحة مثلاً، مع ترتيب أولويات التنمية الاجتماعية من قِبل الدولة التي يتعين على الشركات استهدافها وتحديد أكفأ الطرق للتعامل معها.

– ضرورة قيام الشركات بالإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها خلال السنة، وما يترتب عليها من تكاليف اجتماعية تكون مسجلة ومبوبة بشكلٍ واضحٍ ودقيق، مثلها مثل التكاليف الاقتصادية التي تنفقها الشركة على أنشطتها المختلفة، وذلك في تقارير دورية مخصصة، ومن ثم عرضها في التقارير والقوائم المالية المنشورة في وسائل الإعلام المختلفة، حتى يتسنى لأفراد المجتمع تقييم الدور الاجتماعي للشركة من ناحية، ومن ناحية أخرى

تبرز الشركات نيتها الطيبة حول شفافية تعاملها، وقيامها بمسئوليتها المجتمعية تجاه المجتمع، وأفراده، ولنا في تجربة شركة "مايكروسوفت" العالمية أسوة حسنة.

– إنشاء مجالس للمسئولية المجتمعية، أو إدارات في الغرف التجارية – مثلاً– لوضع إستراتيجية شاملة للمسئولية المجتمعية، وعمل الدراسات وقواعد البيانات المرتبطة بذلك، وتحديد مجالات المسئولية المجتمعية الأولى بالرعاية، ومتابعة وتقويم برامج المسئولية الاجتماعية.

– توفير حوافز مجزية من قِبل الجهات الحكومية للشركات المتفوقة في أداء المسئولية المجتمعية، مثل: الإعفاءات الجمركية، والأولوية في المناقصات، وغيرها من التيسيرات بالإضافة إلى الرقي بجوائز المسئولية المجتمعية التي تُمنح للمتميزين بما لا يقل عن الجوائز وأوسمة التقدير الأخرى عالية المستوى دوليًا ومحليًا.

– تقييم مستوى أداء المسئولية المجتمعية للشركات استنادًا إلى مدى إسهامها في التنمية المستدامة بالاستثمار في مشروعات تنموية للمجتمع، والاهتمام بالموارد البشرية وحقوق الإنسان، والجودة الشاملة، وحماية البيئة.

– عمل برامج تبادل فكري بين مصر وغيرها من الدول للاطلاع على تجارب الغير فيما يخص ممارسة الشركات للمسئولية المجتمعية؛ وذلك للاستفادة من تجارب الغير والتعرف على كل ما هو جديد في برامج المسئولية المجتمعية.

المراجع

أولا: المراجع العربية

القرآن الكريم

أولا: مراجع عربية في الفكر الإسلامي:

أولاً: كتب التفسير وعلوم القرآن:

1- عدي جواد الحجّار: " الأسس المنهجية في تفسير النص القرآني"، العتبة الحسينية المقدسة، العراق، 2012.

2- محمد عبد الله دراز: "دستور الأخلاق في القرآن: دراسة مقارنة للأخلاق النظرية في القرآن"، (تعريب وتحقيق): عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1973.

ثانيًا: كتب السنة وشروحها:

1- سنن أبى داود، (تصنيف): أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (202 – 275): "كتاب الملاحم، باب الأمر والنهى"، بيت الأفكار الدولية، الرياض، 1420هـ.

2- صحيح البخاري: "كتاب بدء الوحي: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ"، 6/1.

3- صحيح مسلم: "كتاب الإمارة: باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله"، 1513/3.

4- صحيح مسلم: "كتاب المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات"، 1219/2.

ثالثا: كتب الفقه:

1- أحمد بن الشيخ محمد الزرقا: "شرح القواعد الفقهية"، ط2، (تنسيق ومراجعة): عبد الستار أبوغُدة، دار القلم، دمشق، 1989.

2- محمد هشام البرهاني: "سد الذرائع في الشريعة الإسلامية"، دار الفكر، دمشق، 1995.

رابعًا: كتب الاقتصاد الإسلامي:

1- أحمد يوسف: "القيم الإسلامية في السلوك الاقتصادي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1990.

2- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: "المسئولية الاجتماعية للبنوك الإسلامية"، المعهد العالي للفكر الإسلامي، القاهرة، 1996.

3- عبد العال أحمد عبد العال: "التكافل الاجتماعي في الإسلام"، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

4- عبد الله ناصح علوان: "التكافل الاجتماعي في الإسلام"، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، (د.ت).

خامسًا: كتب التراجم والسير:

1- محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية: " إعلام الموقعين عن رب العالمين"، المجلد الثالث، (تحقيق): محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت،1991.

سادسًا: الكتب العامة:

1- إبراهيم العسل: "التنمية في الإسلام : مفاهيم- مناهج وتطبيقات"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولي، 1996.

2- سيد أحمد عثمان: " المسئولية الاجتماعية في الإسلام: دراسة نفسية "، عالم الكتب، القاهرة، 1973.

3- سيد أحمد عثمان: " المسئولية الاجتماعية والشخصية المسلمة : دراسة نفسية تربوية "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986.

4- سيد حسين العفاني:"الجزاء من جنس العمل"،الجزء الأول، (تقديم): أبوبكر جابر الجزائري وآخرون، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، 1996.

5- عبد الرحمن حبنكة الميدانى: "الأخلاق الإسلامية وأسسها"، الجزء الأول، ط5، دار القلم، دمشق، 1999.

6- محمد أسد: "الإسلام على مفترق الطرق"، (ترجمة): عمر فروخ، دار العلم للملايين، القاهرة، (د.ن).

7- محمد أمين المصري : "المسئولية"، دار الأرقم، بيروت، 1979.

8- محمد بن أبى بكر ابن قيم الجوزية : "إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان (691 – 751)"، المجلد الأول، (تحقيق): محمد شمس، دار عالم الفوائد، جدة، المملكة العربية السعودية، (د.ن).

سابعًا: كتب اللغة والمعاجم والأدب:

1- ابن منظور : " لسان العرب "، (تحقيق): عبد الله على الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.

2- أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا : " معجم مقاييس اللغة "، الجزء الثالث، (تحقيق): عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دمشق، 1979.

3- ابن حزم الظاهري(ت456هـ): "التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية"، (تحقيق): إحسان عباس، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1900.

4- السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي : " تاج العروس من جواهر القاموس"، الجزء التاسع والعشرون، (تحقيق) : عبد الفتاح الحلو، (مراجعة) : أحمد مختار عمر وخالد عبد الكريم جمعة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.

5- شارل بلات : "التربيع والتدوير للجاحظ"، المعهد الفرنسي للدراسات العربية، دمشق، 1955.

6- عبد السلام محمد هارون(تحقيق وشرح) : "رسائل الجاحظ"، الجزء الثالث، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.

7- مجمَّع اللغة العربية : "المعجم الوسيط"، ط4، الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، القاهرة، 2004.

ثامنا: المجلات والصحف والدوريات:

1- أسامة عبد المجيد العاني: "المنظور الإسلامي للتنمية البشرية"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد(70)، 2003.

2- خالد بن علي بن محمد المشيقح: "شروط صحة الظهار"، مجلة البحوث الإسلامية، العدد (67)، 1423هـ.

تاسعا: المؤتمرات والندوات:

1- أشرف محمد أبو دوابه:" التنمية البشرية من منظور إسلامي"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول "واقع التنمية البشرية في اقتصاديات البلدان الإسلامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة الجزائر، 26 – 27 نوفمبر، 2007.

2- موسي رحماني و فطوم حوحو: "المسئولية الاجتماعية بين الرؤية الإسلامية والرؤية الوضعية المعاصرة ودورها في التنمية المستدامة"، ورقة علمية قُدمت إلي الملتقي الدولي حول: "مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي"، جامعة قالمة، الجزائر ٣-٤ ديسمبر ، 2012.

3- وهيبة مقدم : "المسؤولية الاجتماعية للشركات من منظور الاقتصاد الإسلامي"، مشاركة علمية قُدمت إلي: الملتقي الدولي الأول بعنوان "الاقتصاد الإسلامي: الواقع و رهانات المستقبل"، غرداية، الجزائر، 23: 24 فبراير،2011.

ثانيًا : مراجع عربية في الفكر الوضعي:

1- إبراهيم العيسوي : " محاضرات في التخطيط التنموي "، مذكرة داخلية رقم 913، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1996.

2- إبراهيم محرم : " التنمية الريفية: المفهوم والقواعد- التجربة المصرية- قضايا جوهرية- برنامج مستقبلي"، العدد الأول، سلسلة مصر رقم (21)، مؤسسة فريد ريش ناومان مصر ،القاهرة، 1994.

3- أحمد زايد وآخرون: "رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى"، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2006.

4- أحمد زكي بدوي: "معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: انجليزي- فرنسي- عربي"، مكتبة لبنان، بيروت، 1982.

5- أحمد سامي عدلي إبراهيم القاضي: "المسئولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية (مجالاتها - تأثيرها على الأداء): دراسة ميدانية مقارنة لعينة من فروع البنوك العامة والخاصة العاملة بمحافظة أسيوط"، بحث مقدم إلى مركز المديرين المصري حول موضوع: "المسئولية الاجتماعية للشركات"، القاهرة، 2010.

6- أحمد عبد الوهاب ونورة حسن الشيخ: "دراسة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر"، (مراجعة): محمود فاروق، المركز المصري لدراسة السياسات العامة، القاهرة، 2011

7- أسامة المليجي: "إعادة البناء واعتبارات المسئولية المجتمعية بين المعايير الدولية والممارسات الفعلية"، مقالة منشورة في مجلة "الأهرام الاقتصادي"، عدد (22) فبراير، 2011

8- إمام عبد الفتاح إمام : " الأخلاق والسياسة : دراسة في فلسفة الحكم"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.

9- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي : " مشروع التنمية بالمشاركة "، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، القاهرة، 2001.

10- بن مسعود نصر الدين وكنوش محمد: "واقع أهمية وقيمة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية مع دراسة استطلاعية على إحدى المؤسسات الوطنية"، ورقة قُدمت إلى الملتقى الدولي الثالث بعنوان "منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 14 : 15 فبراير، 2012.

11- ثامر البكري:"المسؤولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري بالإشارة إلى هجرة العقول العربية"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد (8)، 2012.

12- جاكلين روس:" الفكر الأخلاقي المعاصر"، (ترجمة وتقديم): عادل العوا، عويدات، بيروت، 2001.

13- جينيفياف فينيه: " المسئولية وتحولاتها : المسئولية المدنية والجنائية "، (ترجمة): حسن عبد الحميد، (مراجعة): نعيم عطية، (في): "جامعة كل المعارف: ما الإنساني؟"، (إشراف): إيف ميشو، الجزء الثاني، العدد (716)، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2005.

14- حسين الأسرج: "المسئولية الاجتماعية للشركات"، سلسلة جسر التنمية، العدد (90)، السنة (9)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2010.

15- خلاف خلف خلاف : "الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة رأس المال الاجتماعي"، (في) : خلاف خلف الشاذلي وآخرون:" اتجاهات حديثة في علم الاجتماع"، دار التيسير للطباعة والنشر، المنيا، 2005.

16- خليل ميخائيل معوض: "علم النفس الاجتماعي"، ط3، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2015.

17- رشاد أحمد عبد اللطيف: " أساليب التخطيط للتنمية "، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

18- ريم بن جيمة و نصيرة بن جبيمة: "المسؤولية الاجتماعية و أخلاقيات الإدارة"، ورقة قُدمت إلى الملتقى الدولي الثالث بعنوان "منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ١٤ : ١٥ فبراير، 2012.

19- زياد بن محمد اللحيد: " الإسهام الاجتماعي في إقامة العدالة الجنائية"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008.

20- سعد حافظ محمود: " التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: المفاهيم، و الأساليب، والعمليات"، ط2، مذكرة داخلية رقم (935)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2001.

21- سعد طه علام : " تنمية القرية المصرية : شروق"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 2002.

22- سميرة كامل محمد: " التنمية الاجتماعية ، مفهومات أساسية ورؤية واقعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1984.

23- سهير محمد حوالة: "فلسفة العمل التطوعي والمسئولية الاجتماعية في المؤسسات التربوية"، مجلة العلوم التربوية، العدد(4)، جامعة القاهرة، أكتوبر 2013.

24- سيد أحمد عثمان: " التحليل الأخلاقي للمسئولية الاجتماعية "، الأنجلو المصرية، القاهرة، 2010.

25- سيد أحمد عثمان: " المسئولية الاجتماعية : دراسة نفسية "، مجلة الكاتب، القاهرة، 1971.

26- طاهر منصور الغالبي وصالح مهدي العامري: "تباين الأهداف المتوخاة من تبني المسؤولية الاجتماعية في المنظمات الحكومية والخاصة"، عمان، الأردن 2006

27- طلعت مصطفى السروجي: "رأس المال الاجتماعي"، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2009.

28- طه الحافظ أحمد سيدي: "أثر المسئولية الاجتماعية للشركات علي رأس مالها الفكري الأخضر"، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2015.

29- عارف محمود كامل عيسي : "إطار مقترح لزيادة فعالية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بهدف تحسين جودة التقارير المالية وتعظيم قيمة المنشأة: بالتطبيق علي البيئة المصرية"، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2014.

30- عبد الهادي الجوهري وآخرون : " دراسات في التنمية الاجتماعية"، مكتبة الطليعة، أسيوط، 1978 .

31- عبد الهادي الجوهري: " قاموس علم الاجتماع"، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

32- عبد الهادي الجوهري: "قاموس علم الاجتماع"، ط3، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

33- عرابة رابح وبن داودية وهيبة: "المسؤولية الاجتماعية للشركات ودورها في التنمية : عرض تجارب بعض الشركات العالمية"، ورقة قُدمت إلى الملتقى الدولي الثالث بعنوان "منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، ١٤ : ١٥ فبراير، 2012.

34- عسكر الحارثي: " ثقافة المسئولية الاجتماعية من أين تبدأ ؟"، ورقة عمل قُدمت إلى ملتقى العطاء العربي الثاني، أبو ظبي، في الفترة من 6 : 7 يناير 2009.

35- علي عبد الرازق ألجلبي وهاني خميس أحمد : " علم اجتماع التنمية : رؤى نظرية وتجارب إنسانية"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2009.

36- فاطمة علوي :"المسؤولية الاجتماعية بين المبادرة والشرعية"، رقة قُدمت إلى الملتقى الدولي الثالث بعنوان "منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، 14 : 15 فبراير، 2012.

37- ماجد حسني صبيح ومسلم فايز أبو حلو: " مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية"، الشركة العربية للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.

38- محمد الجوهري:" علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث"، الجزء الأول، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الحادي والعشرين، دار المعارف، القاهرة، 1978.

39- محمد الصيرفي: "إدارة الذات : منظور تدريبي"، سلسلة إصدارات التدريب الإداري، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2007.

40- محمد شفيق: " التنمية والمشكلات الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

41- محمد علي محمد وآخرون: "قاموس علم الاجتماع" (حرره وراجعه): محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006.

42- محمود أحمد عبد الرحمن : "المسؤولية والجزاء في فلسفة الفارابي"، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، المملكة المغربية، 2014.
43- محمود الكردي: " التخطيط للتنمية الاجتماعية: دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان"، (تصدير): مصطفي الخشاب، دار المعارف، القاهرة، 1977.
44- محمود محمد محمود وسلوى رمضان عبد الحليم: " مدخل في التخطيط لتنمية المجتمع "، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2005.
45- معهد التخطيط القومي: " التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها علي التنمية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (129)، القاهرة، 2010.
46- منير الحمش : " الاقتصاد السياسي: الفساد- الإصلاح- التنمية"، من منشورات إتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.
47- ميسون محمد عبد القادر: "التفكير الأخلاقي وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية وبعض المتغيرات لدى طلبة الجامعة الإسلامية بغزة"، رسالة ماجستير "غير منشورة"، قسم علم النفس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
48- نجلاء فرغلي عبد العال: "المحددات الاجتماعية والثقافية للمسئولية الاجتماعية: دراسة ميدانية علي عينة من الشباب المصري في الريف والحضر"، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2014.
49- نصر عارف : " في مفاهيم التنمية ومصلحاتها"، بتصرف عن مجلة ديوان العرب، عدد يونيو، 2008 .
50- نورا محمد عماد الدين أنور:"المسئولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية: دراسة تطبيقية"، بحث قُدم إلى مركز المديرين المصري حول موضوع: "المسئولية الاجتماعية للشركات"، القاهرة، 2010.
51- هند سيد أحمد: "رأس المال الاجتماعي وتعزيز المسئولية الاجتماعية بالتعليم قبل الجامعي: دراسة حالة في ضوء مدخل الإدارة الذاتية" رسالة دكتوراه، "غير منشورة"، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، 2015.

52- وليد عبد مولاه: "المسئولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية"، سلسلة الخبراء العدد (47)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2013.
53- يسري دعبس :"المشاركة المجتمعية والتنمية المتواصلة: دراسات وبحوث في الانثروبولوجيا الاجتماعية"، البيطاش سنتر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.

ثالثاً: مراجع من شبكة الانترنت:

- سائد أبو بهاء:" التنمية من منظور إسلامي"، جريدة دنيا الوطن، 2008، متاح في:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2008/07/23/140076.html. Accessed on: 15-3-2016.
- عبد السلام العبادي: "مفهوم التنمية وحقيقتها في المنظور الإسلامي"، جريدة الدستور، 2007، متاح في:
http://www.addustour.com/14851
مفهوم+التنمية+وحقيقتها+في+المنظور+الاس/
- حسن بن إبراهيم الهنداوي: " التعليم وإشكالية التنمية"، المكتبة الإسلامية، متاح في:
http://library.islamweb.net/newlibrary/display_umma.php?lang=&BabId=7&ChapterId=7&BookId=298&CatId=0&startno=0. Accessed on: 1-1-2016.
- رقية عيران: "المسؤولية الاجتماعية للشركات بين الواجب الوطني الاجتماعي والمبادرات الطوعية"، الشبكة السعودية للمسئولية الاجتماعية، متاح في
http://www.csrsa.net/index.php/2012-04-29-04-06-50/340-2012-08-18-11-32-41. Accessed on: 2-2-2016.
- إبراهيم غرايبة: "المبادئ الأخلاقية في العمل الاقتصادي والمسؤولية الاجتماعية للشركات"، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، واشنطن، متاح في:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/628.htm. Accessed on: 15-3-2016.

– عبد المؤمن شجاع الدين: "المسئولية الاجتماعية للشركات بين الفقه والقانون"، جامعة صنعاء، اليمن، 2008، متاح في :
http://iefpedia.com/arab/wpcontent/uploads/2010/05.المسؤولية/pdf. Accessed on: 15-3-2016.
– ضيافي نوال:"المسئولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية"، رسالة ماجستير "غير منشورة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، الجزائر، 2009، متاح في:
http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/436/1/Diafi-nawel.mag.pdf. Accessed on: 16-3-2016.
– طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري:"المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال وشفافية نظام المعلومات : دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية الأردنية"، عمان، متاح في:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan006259.pdf. Accessed on: 17-12-2015.
– حسين عبد المطلب الأسرج :"المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية"، ورقة قُدمت إلى المؤتمر الدولي "المسؤولية الاجتماعية للشركات :التحديات والأفاق من أجل التنمية في الدول العربية"، المملكة العربية السعودية، 2014، متاح في :
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/54977/1/MPRA_paper_54977.pdf. Accessed on:16-3-2016.
– فؤاد محمد عيسى:"المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص في مصر: دراسة حالة تطبيقية لقياس وتقييم المسئولية الاجتماعية للشركات"، وزارة التجارة والصناعة، القاهرة، 2009، ص24، متاح في:
https://iefpedia.com/arab–المسؤولية–الاجتماعية–للقطاع–الخاص/.../
في–مصر.pdf. Accessed on:17-3- 2016.

– حسين عبد المطلب الأسرج:" الوقف كأحد أدوات المسئولية الاجتماعية للشركات"، MPRA، 2012، متاح في:
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/38680/1/MPRA_paper_38680.pdf. Accessed on: 19-3-2016.
– وهيبة مقدم: " تجربة المملكة العربية السعودية في مجال مبادرات المسئولية الاجتماعية"، الشبكة السعودية للمسئولية الاجتماعية، 2012، متاح في:
http://www.csrsa.net/. Accessed on: 19-3-2015.
– نعيمة يحياوي وفضيلة عاقلي: "التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية من المنظور الإسلامي"، ورقة علمية قُدمت إلي المؤتمر العلمي الدولي حول: "سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 20 : 21 نوفمبر 2012، متاح في:
http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2012/11/%.pdf. Accessed on : 20-1-2016.
– محمد علي: "استشعار المسئولية الاجتماعية في الإسلام وأهميته للمجتمع المعاصر"، جامعة باموكالي، تركيا، 2015، متاح في:
http://dergipark.ulakbim.gov.tr/pauifd/article/viewFile/5000066424/5000101915. Accessed on : 18-1-2016.
– سجاد أحمد بن محمد أفضل : "المسئولية الأخلاقية وأثرها على الفرد والمجتمع في ضوء السنة النبوية"، رسالة دكتوراه "غير منشورة"، كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، جامعة علامة إقبال المفتوحة، إسلام آباد، 2014، متاح في:
http://www.alukah.net/books/files/book_6325/bookfile/elktab.pdf. Accessed on: 1-3-2016.
– أحمد إبراهيم خضر: "الفرق بين مصطلحي "اجتماعي" و"مجتمعي"، شبكة الألوكة، 2013، متاح في:
http://www.alukah.net/web/khedr/0/55384/. Accessed on: 6-1-2016.

– ثامر البكري: "المسئولية الاجتماعية واستدامة رأس المال الفكري: بالإشارة إلي هجرة العقول العربية"، بحث مقدم إلي الملتقي الدولي الخامس، بعنوان "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"،جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 13:14 ديسمبر، 2011، متاح في:
http://www.univchlef.dz/ratsh/REACH_FR/Article_Revue_Academique_N_08_2012/article_01.PDF. Accessed on : 20-11- 2015.

– شبكة الألوكة: "ملخص بحث: تنمية الشعور بالمسؤولية عند أفراد المجتمع (بحث تاسع)"، الرياض، 2013، متاح في:
http://www.alukah.net/publications_competitions/0/55043/#ixzz3xuuyjotU. Accessed on: 21-1-2016.

موقع إمام المسجد: "التكافل...فضله ووسائل تحقيقه"، متاح في :
http://www.alimam.ws/ref/788. Accessed on: 21-1-2016.

– الشركة العربية للإدارة: " نظرية أوليفر شيلدون 2012، متاح في :
http://www.arabmn.com/archives/822. Accessed on: 23-1-2016.

– مني لطفي بيطار ومني خالد فرحات: " الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2016. متاح في:
http://giem.kantakji.com/article/details/ID/145/print/yes. Accessed on: 23-1-2016.

– علاء الدين الزعتري: "المسؤولية الاجتماعية للشركات"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2010. متاح في:
http://iefpedia.com/arab/18976-18976. Accessed on : 24-1-2016.

– أحمد زايد: "التعليم وتأسيس منظومة القيم"، مجلة التفاهم، العدد (٣٦)، 2012، متاح في :
http://tafahom.om/index.php/nums/view/6/129. Accessed on: 27-1-2016.

– فهد إبراهيم الحبيب: "الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة"، مركز أفاق

للدراسات والبحوث، 2010. متاح في :
http://aafaqcenter.com/post/22#story-1. Accessed on: 28-1-2016.
– نجم عبود نجم: "أخلاقيات الإدارة في عالم متغير"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلسلة بحوث ودراسات، القاهرة، 2000. متاح في:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan000957.pdf.
– هاني بن عبد الله بن محمد الجبير: " المسؤولية الاجتماعية للشركات في المفهوم الإسلامي "، مجلة البيان، العدد (269)، 2010. متاح في:
http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=125. Accessed on: 12-3-2015.
– سجاد أحمد بن محمد أفضل:"علاقة الجزاء بالمسئولية"، شبكة الألوكة، 2015، متاح في:
http://www.alukah.net/sharia/0/86796/#_ftn1. Accessed on: 12-3-2016.
– شيخ الإسلام أحمد بن تيمية : " الأعمال بالنيات"، دار القاسم، متاح في:
http://www.ktibat.com/showsubject-link-233.html. Accessed on: 5-3-2016.
– محمد بن على بن محمد بن عبد الله الشوكانى اليمنى: " ولاية الله والطريق إليها"، (تحقيق): إبراهيم إبراهيم هلال، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 2010. متاح في :
http://shamela.ws/index.php/book/6886. Accessed on: 5-3-2016.
– رائد عبيس مطلب :" فلسفة المسؤولية عند هانس جوناس"، الحوار المتمدن، العدد (4351)، 2014. متاح في:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=398543. Accessed on: 13-3-2015.

المراجع الأجنبية

1- Jan Nederveen Pieterse :"Development Theory: Deconstructions / Reconstructions", Publications SAGE London, 2001.

2- Ariche B. Carroll: "The pyramid of Corporate Social Responsibility: Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders", Business Horizons, Vol. 34, No. 4, 1991.

3- CR MAGAZINE: "The 100 Best: CR's 100 Best Corporate Citizens 2015", March / April, 2015. Available at: http://www.thecro.com/files/100%20Best%20List%202015.pdf. Accessed on: 23-3-2016.

4- icrosoft (2010), "2010 Corporate Citizenship Report". Available at:http://www.microsoft.com/about/corporatecitizenship/en-us/reporting/. Accessed on: 23-3-2016.

5- Microsoft: "Corporate Social Responsibility", 2016, Available at: https://www.microsoft.com/about/csr./

6- Microsoft: "Microsoft 2015 Citizenship Report", 2015, Available at: file:///C:/Users/elseif/Downloads/Microsoft_2015_Citizenship_Report.pdf.

7- Phil Watts et al: "Corporate Social Responsibility", WBCSD, Netherlands, 1998.

8- Djordjija Petkoski and Nigel Twose: "Public Policy For Corporate Social Responsibility", The World Bank

Institute, Washington, 2003.
9- European Commission: "Communication From The Commission To The European Parliament and The Council of Economic and Social Committee and the European Commission and the Committee of the Regions: A renewed EU strategy 2011-14 for Corporate Social Responsibility", Brussels, 2011 ،Available at: http://eurlex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2011:0681:FIN:en:PDF. Accessed on: 10-1-2016.
10- Suthisak Kraisornsuthasinee & Fredric William Swierczek :"Doing well by doing good in Thailand", Social Responsibility Journal, Vol. 5 No. 4, 2009.
11- Asyraf Wajdi Dusuki: "What Does Islam Say about Corporate Social Responsibility", Review of Islamic Economics, Vol. 12, NO.1, 2008.
12- Deepa Narayan:" Empowerment and Poverty Reduction: A sourcebook", Poverty Reduction and Economic Management (PREM), The World Bank, 2002.
13- Amparo Escarti et al: "Applying the Teaching Personal and Social Responsibility Model (TPSR) In Spanish Schools Context: Lesson Learned", Agora For Pe and Sport, No.14, Vol. 2, 2012.
14- Susan B. Rifkin:" Lessons From community Participation in Health Programmes: A review of the Post Alma- Ata Experience ", International Health, Vol. 1, No. 1, 2009.

15- MBA Knowledge Base:" Workers Participation in Management," Internet Marketing India, 2011. Available in:
16- www.mbaknol.com/human-resource-management/workers-Participation-in-management. Accessed on 9-3-2016.

فهرس المحتويات